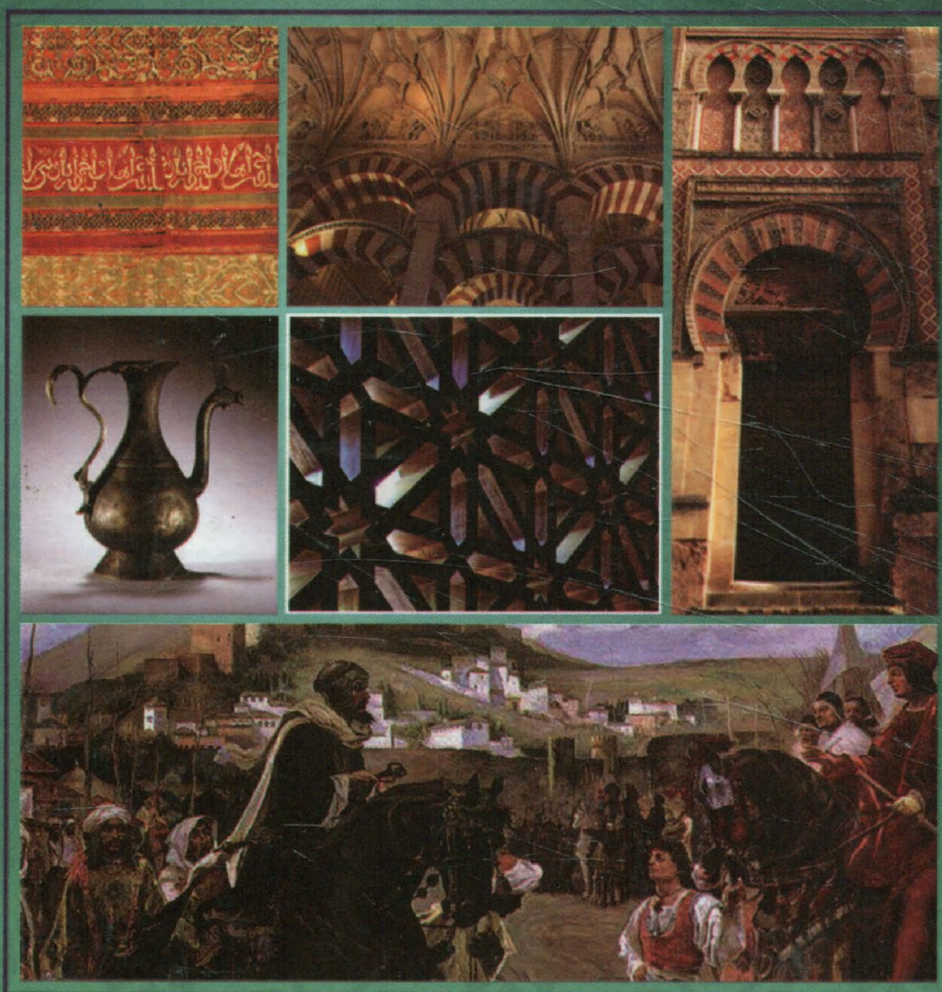
دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة إسبانيا الإسلامية

دار الكتاب الحديث

العصر الأندلسي

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية



البروفيسور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية - رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة أسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسى

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

البروفيسور / محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية –
رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

العيدروس ، محمد حسن .

موسوعة أسبانيا الإسلامية/ محمد حسن العيدروس

. ـ ط 1. ـ القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2011

216 ص ؛ 24سم .

تدمك 2 449 350 977 978

1- الأندلس – تاريخ – حياة اقتصادية - موسوعات .

أ- العنوان.

953.071203

رقم الإيداع 21012 /2011

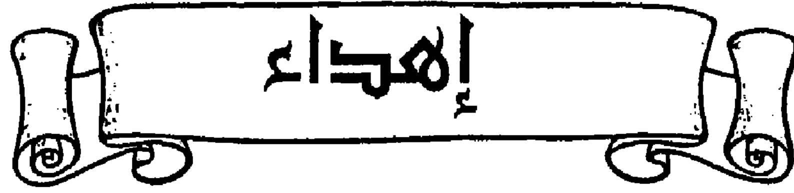
دار الكتاب الحديث

www.dkhbooks.com

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٤١) ﴾ [التوبة]. ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ (٢) ﴾ [الحشر]. ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ (١١) ﴾ [الرعد]. ﴿ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ (١٤٠) ﴾ [آل عمران]. ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ (٣٨) ﴾ [محمد]. ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦) ﴾ [آل عمران]. ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ (١٢٠) ﴾ [البقرة]. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (١٤٤) ﴾ [النساء].



إلى كل من دافع عن أرض الإسلام والمسلمين في وجه الأعداء الطامعين والمحتلين لأراضيها... إلى الذين قاوموا وكافحوا وقدّموا أرواحهم في سبيل الله وفي سبيل الإسلام والمسلمين ضد الاستعمار المسيحي البريطاني والفرنسي والإسباني والأمريكي. إلى الأتراك العثمانيين الذين أوقفوا الزحف المسيحي الصليبي لديار المسلمين أكثر من ستة قرون. وإلى الذين جاهدوا واستشهدوا وسقطوا جرحى دفاعًا عن كرامة الإسلام والمسلمين. وإلى كل من يدافع عن الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس بكل الوسائل المتاحة سواء بالسلاح أو بالقلم أو بالدعوة الحسنة حاضرًا ومستقبلاً.

وإهداء إلى والدي المرحوم السيد الشريف/

حسن أحمد علوي العيدروس

والذي علمني بأن كرامة الأمة الإسلامية والإسلام هى أغلى ما فى الإنسان، وبدونها لا وجود للإنسان وللحياة الكريمة.

أطلب من الله سبحانه وتعالى أن يطيب ثراه

ويغمده الجنة إن شاء الله..

الفاتحة

إلى أرواح شهداء الإسلام والمسلمين الذين سقطوا دفاعًا عن الإسلام والمسلمين من عهد الدولة الإسلامية الأولى فى عهد الرسول والخلافة الراشدة والأموية والعباسية والفاطمية والعثمانية حتى اليوم والغد وإلى يوم الدين،

رسالة الإسلام والسلام

مقدمة

من أجل الحوار السليم والسلام بين المسلمين والمسيحيين في العالم والتعايش السلمي بين الأديان، وليعرف الأوروبيون والغربيون المسيحيون كيف كان لمسلمي صقلية وإسبانيا والدولة العثمانية روح التسامح وحرية التعبير وممارسة المذاهب الدينية لغير المسلمين في ظل الحكم الإسلامي، وكيف يعامل الأوروبيون الذين يدعسون حقوق الإنسان وحرية الأديان للأقلية المسلمة في أوروبا؟ فكيف سبقهم المسلمون إلى ذلك قبل عدة قرون، في الوقت الذي تعاني الأقلية الإسلامية من اضهاد في ممارسة المعتقد الخاص بهم، وحرية اختيار الملابس وممارسة الشعائر الدينية. إلى كل المسلمين ليعرفوا، كيف كان أجدادهم بناة حضارة وقدموا للبشرية أروع النظم والحياة الإنسانية في أوروبا في العصور الوسطى، وكيف ساهموا في إثراء وتطور العالم الإنساني. أين هم الآن من ذلك؟! لماذا أصبحوا متلقين بعدما كانوا ملقنين؟ لأصبحوا يأخذون من كل شيء إيجابي وسلبي دون تمييز بعدما كانوا يعطوا أعظم القيم العليا الإنسانية والعلمية إلى العالم. وليعرف العالم المذابح ضد الإنسان والإنسانية والتطهير العرقي، وجرائم حرب الإبادة البشرية والإرهاب المنظم للدولة الذي ارتكبه المسيحيون في إسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا والحروب الصليبية في سواحل سوريا ولبنان وفلسطين والرها وأنطاكية وبلغاريا والبوسنة وكوسوفو وصبرا وشاتيلا وجسر الباشا وتل الزعتر والشيشان وأبخازيا وجزيرة القرم والعراق وأفغانستان ضد المسلمين، وكيف عامل المسلمون المسيحيين في

إسبانيا وصقلية والدولة العثمانية، وكيف يعاملون في سوريا ومصر ولبنان وإندونيسيا ونيجيريا وغيرها من الدول الإسلامية. هناك فرق كبير بين التسامح لدى المسلمين والإسلام وغيرهم.

الحمد لله والصلاة والسلام على هادي البشرية من الضلال والشرك إلى الهدى والهداية سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله والصلاة والسلام على آل بيته الطاهرين.

سادت حضارات ثم بادت، نشوء وارتقاء ثم السقوط، تلك هي الظاهرة التاريخية التي تتكرر في عالم الإنسان الذي يحاول فهمها أو يفهمها، وإن فهمها ينساها أو يتناساها، في حين أن أمة الإسلام هي أمة التوحيد الوحيدة في العالم منذ خلق البشرية حتى اليوم وإلى أن يرثها الله، ومنهجها القرآن الكريم والسنة النبوية إلى يوم الدين، من تعلق بها نجا ومن تركها سقط وضاع وانتهى. ومن هنا يرتبط تفوق الإسلام وسيادة وعالمية الأمة الإسلامية بمدى تمسكها وتعلقها بهذا المنهج وهذه الرسالة البشرية التي أنزلها الله على الأمة الإسلامية عن طريق رسوله محمد ﷺ. يرتبط تكالب الأمم المشركة بالله وأعداء الإسلام والمسلمين من الصليبيين المسيحيين بابتعاد المسلمين عن منهج الإسلام وتخليهم عن رسالة الجهاد والحفاظ على رسالة الإسلام وعقيدته وقيمه الإنسانية العالمية الخالدة وما مدى تطبيقه والحفاظ عليه. ومن هنا كان تفوق الحضارة الإسلامية في إسبانيا، وعندما ابتعد المسلمون عنها، ابتعد الله عنهم فسقطوا وانتهى ملكهم، وعندما طلب المسلمون العون والمساعدة من المشركين المسيحيين في إسبانيا ضد إخوانهم تركهم الله. وهذا ما أدى إلى ارتفاع قوة المسيحيين الصليبية بقيادة بابا الفاتيكان الذي أعلن الحرب الصليبية المسيحية على مسلمي إسبانيا قبل المشرق الإسلامي في سواحل الشام، وبذلك توافد آلاف المسيحيين من مختلف أنحاء أوروبا لقتل المسلمين في إسبانيا مما

أدى إلى سقوط آخر معاقلها في غرناطة ولم ينته إلى هذه الحدود وإنما امتد إلى احتلال المغرب العربي حتى ليبيا.

هنا أرسل الله عباده المجاهدين من الأتراك العثمانيين الذين قاموا بطرد الصليبيين المسيحيين والحفاظ على المغرب العربي والمساعدة في إجلاء المسلمين من إسبانيا. ولا ننسى ما قام به المسيحيون من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا وحرقهم وهم أحياء في احتفالات الإبادة الجماعية التي لم يشهد لها التاريخ البشري مثيل حتى قيام الأوروبيين المسيحيين الصرب بجرائم الإبادة البشرية والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة، أمام أنظار أوروبا والغرب المسيحي الذي يدعي الحضارة وحرية الإنسان، بل قام الجيش الهولندي من قوات حفظ السلام بمساعدة الصرب في جرائمهم.

وفي الختام آخر دعوانا أن الحمد لله، وأن الأرض يرثها لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين،،

البروفيسور الدكتور محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

لما فتح المسلمون شبه الجزيرة، فرضت الضرائب على أساس المساواة بين الناس دون تمييز بين طبقة وأخرى، وكان خراج الأراضي الزراعية والجزية على أهل الذمة وأخماس الغنائم هي الموارد الرئيسية للدخل، وقد قام «يوسف الفهري» بتقسيم إسبانيا الإسلامية إلى خمس ولايات وفرض على كل ولاية أن تقدم ثلث دخلها ورفع الجزية عمن توفوا من النصارى ومنحت الحكومة اهتمامًا كبيرًا للزراعة، وقد نجحت زراعة المسلمين بفضل التغيرات التي أدخلوها على نظام ملكية الأراضي، وتنظيم عملية الري في إسبانيا الإسلامية والعناية بالحدائق والمتنزهات وجلب المياه لها من الجبال. وقد تنوعت الأراضي في الأندلس بين أراضي خراجية للدولة، وأراضي أحباس تتبع ولاية الأحباس (الأوقاف) ويشرف عليها قاض، وأراضي إقطاع بمعنى أن جيوش إسبانيا الإسلامية كانت تتكون من قبائل العرب والبربر التي كانت تقيم في المدن والقرى على أساس إقطاعها أراضيها، واستمر هذا النظام معمولا به حتى آخر عهد «المنصور بن أبي عامر» وإن ظل الإقطاع سائدًا في مناطق الثغر الأعلى خاصة. بالإضافة إلى هذا وجدت الملكيات الخاصة التي كانت تأتي عن طريق الوراثة أو الهبة أو الشراء. أما المحاصيل الزراعية فأبرزها: التمور والحبوب بأنواعها والفواكه والزيتون وقصب السكر والموز والعنب والتفاح والرمان والبرتقال ومحاصيل أخرى مثل: القطن والكتان والتوت ونبات الحلفا، وقد جلبت بعض هذه المحاصيل من المشرق وأدخلت تحسينات على ما كان قائمًا منها زمن الرومان. كذلك اهتمت الإدارة الإسبانية الإسلامية بالرعي وتربية الماشية، وعنيت بتربية البغال باعتبارها الوسيلة المثلى للنقل، والخيول والإبل والغنم والثيران والأبقار، ومما يعكس الاهتمام بالخيل وتربيتها أنه كانت هناك خطة تسمى خطة الخيل يشرف عليها صاحب الخيل،

وعرفت الأندلس أيضًا مهنة صيد السمك في السواحل الغربية والشرقية والجنوبية وفي الأنهار الداخلية، ولهذا ازدهرت تجارة السمك في إسبانيا الإسلامية. وعرف مجتمع إسبانيا الإسلامية الصناعة، وراجت فيه صناعة الحدادة والصباغة وحياكة المنسوجات والصباغة، والصناعات الجلدية والخشبية، وصناعة الورق والسفن والأسلحة والسكة والأثاث والفخار والآلات الموسيقية وصناعة ألوان معينة من الطعام كالجبن واستخراج الزيت من الزيتون، وصناعة السلال والشمع والزجاج، كما وجد أصحاب الحرف مثل: الفرانين والخياطين والنجارين والبنائين والعطارين والجزارين والحبالين إلخ، وكان على رأس كل فرقة زعيم يسمى العريف أو الأمين يرتب أمورها وينظم العاملين فيها درجات حسب مستوى إجادتهم. ومن الطبيعي أن يكون في إسبانيا الإسلامية نشاط تجاري، وعناية بالأسواق التجارية، فقد كان في كل مدينة سوق رئيسي يتألف من عدد من الأسواق، وكل طائفة من التجار تتخذ لها مكانًا يجلسون فيه متجاورين، وكانت هناك أسواق للحيوانات وأخرى للنخاسة .. إلخ، وقد اهتمت الدولة بإقامة شبكة من الطرق البرية والنهرية الداخلية تربط المدن بعضها ببعض لخدمة التجارة. وتعامل التجار مع بعضهم عن طريق تبادل السلع، وأحيانًا عن طريق استخدام العملة، كما كانت الصكوك والسفاتج أو الحوالات من الوسائل الشائعة الاستخدام في إسبانيا الإسلامية، وكانت السمسرة من أساليب التعامل الرائجة في الأسواق، قام بها اليهود في الغالب، كما كانت وحدات الكيل والميزان من أهم وسائل التعامل التجاري، وكان يشرف عليها صاحب السوق، يتفقد العمل في الأسواق يعاونه مجموعة من الموظفين لمعرفة مدى التزامهم بالطرق المشروعة بيعًا وشراءً. وعرفت إسبانيا الإسلامية التجارة الخارجية التي تقوم على الصادرات والواردات، فقامت بتصدير التين إلى بعض بلاد المشرق وإلى الهند

والصين، والقطن إلى بلاد الشمال الإفريقي، وصدَّرت الزيت إليها وإلى الدويلات النصرانية في الشمال ومن صادرات إسبانيا الإسلامية الحرير ومواد الصباغة وأنواع معينة من المنسوجات والعنبر والطيب وبعض المعادن وبعض الحيوانات. أما واردات إسبانيا الإسلامية فقد تركزت على الأشياء الثمينة والتحف النادرة وبعض المنسوجات الشرقية والصمغ والمواد الغذائية وأهمها القمح. كما استوردت التمور والفستق والذهب، وكان التعامل مع المغرب خاصة يتم بحرية تامة بصرف النظر عن الاختلافات المذهبية أو السياسية أحيانًا، كما كانت العلاقات وثيقة بين إسبانيا الإسلامية وبين بلاد المشرق الإسلامي، وتمت إقامة طرق برية وأخرى بحرية لربط إسبانيا الإسلامية بالعالم الخارجي، وكانت الضرائب تجبى من التجارة الداخلية والخارجية[1].

موقع إسبانيا الإسلامية ومناخها:

وصف كثير من المؤرخين والجغرافيين والرحالة بلاد إسبانيا الإسلامية بأوصاف كثيرة من نواحي شتى. فقد ذكر الرازي - وهو أحد مؤرخي إسبانيا الإسلامية المتقدمين (ت 344 هـ) - «أن إسبانيا الإسلامية تقع في الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة التي هي ربع معمور الدنيا. فهي موسطة البلدان، كريمة البقعة بطبع الخلقة، طيبة التربة، مخصبة القاعة، منبسجة العيون الثراء، متفجرة الأنهار الغزار، قليلة الهوام ذوات السموم، معتدلة الهواء أكثر الأزمان، لا تزيد قيظها زيادة منكرة تضر بالأبدان، وكذا سائر فصولها في أعم سنيها تأتي على قدر من الاعتدال، وتوسط الحال». وأنها على شكل مثلث يعتمد على ثلاثة أركان الأول عند قادس، والثاني ما بين أربونة وبرديل شرقًا، والثالث ما بين الشمال والغرب من إقليم جليقية.

---

(1) عبد الله جمال الدين، المرجع السابق، ص 88.

قال عنها ابن حوقل الرحالة الشيعي الذي زارها في القرن الرابع الهجري: «وأما إسبانيا الإسلامية فجزيرة كبيرة طولها دون الشهر في عرض نيف وعشرين مرحلة، تغلب عليها المياه الجارية، والشجر والثمر، والرخص والسعة في الأحوال، من الرقيق الفاخر والخصب الظاهر، إلى أسباب التملك الفاشية فيها، ولما هي به من أسباب رغد العيش وسعته وكثرته، يملك ذلك منهم مهنيهم وأرباب صنائعهم لقلة مئونتهم وصلاح معاشهم وبلادهم». وقال أبو عبيد البكري (ت 487 هـ) - الذي يعتبر من أوائل الجغرافيين الذين أنجبتهم بلاد إسبانيا الإسلامية: - «الأندلس شامية في طيبها وهوائها، يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وزكائها، أهوازية في عظيم جبايتها، صينية في جواهر معادنها، عدنية في منافع سواحلها». وقال لسان الدين بن الخطيب: «خص الله بلاد الأندلس من الربع وغدق السقيا، ولذاذة الأقوات، وفراهة الحيوان، ودرور الفواكه، وكثرة المياه، وتبحر العمران، وجودة اللباس، وشرف الآنية، وكثرة السلاح، وصحة الهواء، وابيضاض ألوان الإنسان، ونبل الأذهان وفنون الصنائع، وشهامة الطباع، ونفوذ الإدراك، وأحكام التمدن والاعتمار بما حرمه الكثير من الأقطار. وذكر أبو بكر بن عبد الحكم المعروف بابن النظام: أن الأندلس عند علماء أهله أندلسان: فالأندلس الشرقي ما صبت أوديته إلى البحر الرومي ما صبت أوديته إلى البحر الكبير المعروف بالبحر المحيط (المحيط الأطلسي). ويضيف البعض إلى هذا التقسيم قسما ثالثًا هو وسط إسبانيا الإسلامية الذي يضم من المدن قرطبة وطليطلة وجيان وألمرية ومالقة وغرناطة. أما شرق إسبانيا الإسلامية فتقع فيه من المدن الكبرى مرسية وبلنسية ودانية وسرقسطة، وأما غرب الأندلس فتقع فيه إشبيلية وماردة وأشبونة (لشبونة).

إسبانيا الإسلامية عبارة عن شبه جزيرة تقع في الجنوب الغربي من أوروبا، تحيط بها المياه من كل جوانبها ما عدا الجانب الشمالي الشرقي حيث تفصلها جبال البرتات - أي المنافذ - (البيرينية - البرانس) عن فرنسا. ويبلغ طولها نحو ألف ومائة ميل، وعرضها نحو ستمائة ميل. وتتألف من هضبة كبرى تسمى (مسيتا) تشغل جزءاً كبيراً من مساحتها، ومجموعة من السلاسل الجبلية التي تطوقها، ومن أشهرها في الجنوب جبال (سيراموزينا) أي سلسلة الجبال الحمراء، ومن أهم جبال هذه السلسلة جبل قرطبة المعروف عند المؤرخين العرب باسم (جبل العروس). وتفصل هذه الجبال بين الهضبة الكبرى والسهل الجنوبي الكبير المنبسط حتى أقصى الجنوب. وترتفع في السهل الجنوبي سلسلة جبال أخرى تسمى (سيرانيفادا) أي سلسلة الجبال الثلجية، وتمتد في شرق الهضبة الكبرى سلسلة جبال أخرى هي الجبال الأيبيرية، وتفصل هذه السلسلة بين الهضبة وبين السهل الشرقي المنبسط حتى ساحل البحر المتوسط. وفي شمال الهضبة تمتد جبال أخرى هي جبال (كانتا برسيا) أو القنطبرية كما تعرف في المصادر العربية. وتلي هذه الجبال من الشمال بعض الأقاليم السهلية الضيقة، ثم تنحدر الهضبة ناحية الغرب حتى تنتهي إلى السهل الغربي الكبير. وتجري في إسبانيا الإسلامية عدة أنهار أهمها نهر الوادي الكبير - الذي لا يزال معروفًا بهذا الاسم في إسبانيا حتى اليوم مع شيء من التحريف حيث يسميه الإسبان: (جواد الكبير Guad Quivir) ويروي أراضي السهل الجنوبي ويمر بقرطبة وإشبيلية ويصب غربًا في المحيط الأطلسي، ونهر التاجة ويسميه الإسبان التاخة، ويمر بوسط الهضبة الكبرى، وعليه تقع مدينة طليطلة، ونهر دويرة في الشمال منها ويطلق عليه الإسبان اسم دور، وينحدر نحو الغرب ويصب في المحيط الأطلسي.

وهناك أنهار أخرى تصب في البحر المتوسط، ومنها نهر إبرة الذي تقع عليه مدينة سرقسطة، ونهر شقر الذي يسميه الإسبان - خوكر - وعليه تقع جزيرة شقر التي كانت مصدر إلهام للكثير من الشعراء. ونهر سجورا أو شقورة الذي يخترق مدينة مرسية، ويروي قسمًا كبيرًا من أراضي شرق إسبانيا الإسلامية. وهناك أنهار أخرى صغيرة، وعيون وآبار كثيرة اعتمدت عليها الزراعة إلى جانب مياه الأمطا والثلوج التي تعتمد عليها الزراعة أساسًا في منطقة الهضبة الوسطى. وهكذا نرى أن طبيعة إسبانيا الإسلامية ليست واحدة، وإنما هي مكونة من سهول وهضاب وجبال وأودية، ففيها المناطق الخصبة، والمناطق الجبلية القاحلة، وليس كما صورها الكثير من الشعراء على أنها جنة ليس فيها لا السهول الخضراء، والحقول الخصبة، والحدائق الغناء. ونظرًا لأن المسلمين قد نزلوا بالمناطق الخصبة وأقاموا فيها وتركوا المناطق الشمالية الجبلية التي تقع ضمن الهضبة الكبرى، وأصبحت هي مركز المقاومة الإسبانية المسيحية ضد المسلمين لاسترداد البلاد شيئًا فشيئًا. فقد تصور الكثيرون أن الأندلس عبارة عن جنان وارفة ومياه غزيرة وبساتين مثمرة كما يقول الشاعر إسبانيا الإسلامية ابن خفاجة الهواري (450 - 533 هـ) الذي عاش في عهد المرابطين: ولقب بالجنان لكثرة وصفه للرياض والبساتين. ومن هنا نتبين أن إسبانيا الإسلامية مختلفة الطبيعة والمناخ من إقليم لآخر نظرًا لاتساعها الكبير، وقد أدى هذا الاختلاف إلى التنوع في حاصلاتها الزراعية[1].

الزراعة:

كان المسلمون عند فتحهم لبلد من البلاد صلحا يتركون الأرض بأيدي أهلها في مقابل أداء الخراج عنها، وذلك حتى يتفرغوا لمواصلة فتوحاتهم لنشر

---

(1) د. حسين يوسف، المرجع السابق، ص 239.

الإسلام، أمـا إذا فتحـوها عنوة وعدل القائد أو الخـليفة عن تقـسيمـها على المحاربين، ووقفهـا على مصالح المسلمين، فيؤخذ عنهـا الخراج أيضًا. أما إذا قسمت الأرض بين المحاربين المسلمين، فإنها تعـتبر أرضًا عشرية، ولا يوضع عليهـا الخراج. وعندما فـتح المسلمون الأندلس قضـوا على النظام الذي كان سائدًا في عصـر القوط حيث كانت الأراضي في يد عـدد قليل من الأشراف والنبلاء ورجـال الكنيسة، بينمـا كان سائر السكان مـن المزارعين بمثابة الأقنان الذين يعملون في هذه الأراضي لصـالح تلك الفئات القليلة. فأخـذ الفاتحون في تجزئة الملكيـات الكبيرة إلى ملكيـات صغيـرة، ووزعت على الفاتحين إلى جـانب سكان البـلاد الآخـرين الذين أصـبح لهم حـرية التـصـرف في هذه الأرض. وكان ذلك عـاملا مهمًـا في تحقيق فكرة التـضامن الاجتـماعي بين السكان. وأصـبحت هذه الملكيـات الصغيـرة ركنًا أساسـيًا في دعم النهـضة الزراعية في إسبانيا الإسلامـية. وكان ملاك الأراضي من المسلمين والمسيحيين واليهود وغيرهم يؤدون بالتساوي ضـريبة الخراج. وكان هذا أيضًا من العوامل التي سـاعـدت على تقـدم النشـاط الزراعي. ومنذ ولاية السـمح بن مـالك الخولاني 101 هـ أصبح مـالك الأرض والمزارع شبه شـريكين فيهـا، وكذلك أصبح العرب شركاء للكثيـر من الإسبان بعد توزيع الأراضي بين عرب الشام والبلديين في ولاية أبي الخطار اليـمني 125 هـ على أثر توزيع الشـاميين على كور الأندلس إلى جانب البلديين. وقد استطاع المسلمون في إسبانيا الإسلامية أن يوفقوا بين بيئتـهم القديمة وبين البيئة الجديدة التي استـقروا فيها، ولم يكن تقدمهم في مجال الزراعة بأقل من تقدمهم في مجال الحرب والجهاد، ونجحوا في تحويل أجـزاء كبـيرة من الأراضي المقفـرة بإسبانـيا الإسلامـية إلى أراضٍ صالحة للزراعة. كما أدخلوا محـاصيل جديدة من المشرق مثل النخيل والرمان الذي أدخلت زراعته من الشام - وخاصة من رمان الرصافة المنسوبة إلى هشام

بن عبد الملك - في عهد عبد الرحمن الداخل واستطاع سفر بن عبيد الكلاعي وكان من جند الأردن، تهجين نوع منه ينسب إليه فسمي بالرمان السفري. ويصف ابن حيان هذا النوع بأنه (الموصوف بالفضلية المقدم على أجناس الرمان بعذوبة الطعم وغزارة الماء وحسن الصورة، وكذلك النارنج الذي لا زال يعرف في الإسبانية بنفس الاسم Nakangi. والقطن الذي انتقلت زراعته إلى إسبانيا الإسلامية في القرن الثالث الهجري، واشتهرت عدة بلاد بزراعته وعلى رأسها إشبيلية، وكذلك التفاح الذي تكثر زراعته في جبال سيرانيفادا، والبطيخ السندي الذي لا زال يعرف في الإسبانية باسم سانديا Sandia. كما أدخلت زراعة قصب السكر حيث يفهم من كتابات بعض مؤرخي إسبانيا الإسلامية مثل الرازي وعريب بن سعد القرطبي أنه كان ينتج بكميات كبيرة بإسبانيا الإسلامية في القرن الرابع الهجري، وكان من أهم مراكز زراعته البيرة، ومالقة، وإشبيلية. وكذلك الأرز الذي أدخلت زراعته في شرق إسبانيا الإسلامية وخاصة في منطقة بلنسية التي تعتبر اليوم هي المستودع الرئيسي للأرز في إسبانيا، وتشتهر بنوع من الطعام يقوم عليه ويسمى (باثليا Paella). ويلاحظ أن كلمة أرز قد انتقلت إلى اللغة الإسبانية بنفس اللفظ Arroz وكذلك أدخلت بعض الخضروات لتي لا زالت تحتفظ بأسمائها العربية أيضًا كالباذنجان والخرشوف والزيتون والزعفران، والسلق وغير ذلك.

وقد كانت أكثر حاصلات البلاد مما تجود زراعته في حوض البحر المتوسط مثل القمح والشعير والقطن والكتان والأرز والبقول والموالح والكروم والزيتون والموز والتين والخوخ وغيرها. يقول الرازي مؤرخ إسبانيا الإسلامية: «وفواكهها تتصل طول الزمان فلا تكاد تعدم». هذا إلى جانب الغابات الكثيرة المنتشرة في أنحاء البلاد مثل أشجار البلوط والسنديان والصنوبر وغيرها. وكان مما ساعد على تقدم الزراعة بإسبانيا الإسلامية في العصر الأموي

الاهتمام بشؤون الري مثل إنشاء الترع والجسور، وشق القنوات، وإقامة القناطر إلى غير ذلك. وهناك ظاهرة طبيعية أحسن المسلمون استغلالها في إسبانيا الإسلامية في مجال الزراعة، وهي كثرة تساقط المياه من المرتفعات الجبلية فكانوا يوسعون القيعان حتي تصبح أحواضًا فسيحة تمتلئ بالمياه، وترفع منها بالنواعير (السواقي) لتستخدم في الري. ولا تزال إحدى هذه القيعان (الأحواض) قائمة حتى اليوم في جنوب بلنسية بإسبانيا. ومما يدل على إبداع المسلمين في مجال الري (محكمة المياه) التي كانت تعقد من الأهالي لتنظيم توزيع المياه على الفلاحين، وهي محكمة أهلية لا دخل للحكومة بها، وكان حكمها نافذًا على الجميع، وما زال هذا التقليد معمولا به في بلنسية حتى اليوم حيث تعقد المحكمة كل يوم خميس عند الظهر في نفس المكان القديم الذي كانت تعقد فيه بجوار مسجد المدينة الذي تحول بعد الاستيلاء عليها من الإسبان إلى كنيسة. ويلاحظ في هذا الصدد أن أسماء كثير من أدوات الري والزراعة قد دخلت في اللغة الإسبانية ولا زالت إلى اليوم مثل الناعورة Noria والساقية Acequia كما كانوا يستخدمون الدواليب ومنها نوع كانوا يسمونه (الخطارة). وقد وضع الأمويون تقويمًا للزراعة عرف (بالتقويم القرطبي) أصبح دليلا تحدد على أساسه مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة، وأخذه عنهم غيرهم من الأمم.

كما عرف الأندلسيون (نظام القلب والتذييل) لإعداد الأرض للزراعة، واستخدموا الثيران في حرث الأرض، وكانوا يسمون المحصول باسم (الرفع)، ويسمون المرعى باسم (المجشر). وقد وجد هناك نظام إقطاع عسكري حيث يعطي جند الجيش أراضي تقطع لهم ليزرعوها بأنفسهم أو عن طريق غيرهم، ويتعيشون منها. وظل هذا النظام - كما يبدو - معمولا به حتى جاء المنصور ابن أبي عامر فاستبدله بنظام الأرزاق والرواتب في الجيش، وقد أفاد هذا

النظام الجديد في القضاء على العصبية القبلية والجنسية بين فرق الجيش المختلفة من عرب وبربر وصقالبة، وظل الحال على ذلك حتى جاء المرابطون فأعادوا نظام الإقطاع العسكري من جديد في القرن الخامس. ويفصل ذلك الطرطوشي فيقول: «وسمعت بعض شيوخ إسبانيا الإسلامية من الأجناد وغيرهم يقولون: ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي التاجر تجارته. وكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين، والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر، فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا، واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم، فتهاربت الرعايا، وضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور إلى أن دخلها المتلثمون (المرابطون) فردوا الإقطاعات كما كان في الزمان القديم. وقد اشتهرت إسبانيا الإسلامية بكثرة رياضيها وبساتينها وجناتها العامة التي كانت متاحة للجميع يتمتعون بها، ولذلك فقد تميز مسلمي إسبانيا بنزعة جمالية، وميل كبير لحب النبات والورود والأزهار وزراعة الأشجار. ونلمس ذلك بوضوح في البيوت والدور، فضلا عن العمائر والقصور، بل حتى في أفنية المساجد. ودليل ذلك أن مذهب الأوزاعي الذي اعتنقوه قبل مذهب مالك كان يبيح غرس الأشجار في صحن المسجد، ورغم تحولهم إلى مذهب مالك في الأعم الأغلب الذي لا يجيز ذلك، إلا أنهم ظلوا في هذه المسألة على مذهبهم السابق. ويتضح ذلك من قول أبي الحسن النباهي "ومن المسائل التي خالف فيها أهل إسبانيا الإسلامية

قديمًا مـذهب مالك بن أنس، هي أنهم أجازوا كراء الأرض بالجـزء مما يخرج منها وهو مذهب الليث بـن سعد، وأجازوا غرس الأشجـار في المساجد وهو مذهب الأوزاعي. ولا زالت هذه العادة مـوجودة في إسبانيـا إلى اليوم حيث توجد أشجار الليمون والبـرتقال في صحن جامع قرطبة، وفي بعض الكنائس أيضًا[1]. إن أهمـية الدور الذي تلعـبه الزراعـة في حيـاة الإنسان منذ أقـدم العصور واضحة لا تقبل الجدل، وتعززها أمـثلة لا حصر لها، نختار من بينها شهـادة لعالم الفـلاحة الغـرناطي، الطنغري (عـاش ما بين القـرنين الخامس والسادس الهـجريين/ الحادي عـشر والثانـي عشر الميـلاديين)، يقول فيـها: «والزراعة والغراسة التي بـهما قوام الحياة وقوت النفـوس». لقد أشر وصول العرب إلى شبه الجزيرة الأيبيرية بداية أعمق وأكبر تطور عرفته الزراعة في هذه البقعـة التي كانت قد آلت إلى حالة من التخلف والكسـاد في السنين الأخيرة لحكم القوطيين الغربيين جـراء اندلاع أزمة عامة أصابت جوانب الحـياة كافة، عقب الازدهار الكبير الذي كانت المنطقة قد تمتعت به على أيدي الرومان.

وعلى الرغم من ذلك، وجد المسـتوطنون الجدد أرضًا شـديدة الخصب كان المؤرخون والجغرافيون العـرب قد تغنوا بها في كتاباتهم، ولم يمض سوى وقت قـصيـر حتى طور أولئك الوافـدون التقـنيات الزراعـية لسـابقيـهم من الهسـبانيين الرومان والقوطيين الغـربيين، مضيـفين بذلك إلى التراث الزراعي المحلي العمـيق الجذور معـارف جديدة للزراعة التطبـيقية في مـيادين الأدوية والطب والنبات؛ معارف أحدث جمعها وتطبيقها ثروة زراعية عظيمة في بلاد إسبانيا الإسلامية. اكتـسب العرب تلك المعارف الزراعية بمختلف الطرق ومن شتى المصادر، أولها وأكثرها أهميـة المصادر المشرقية ذات الأصل الإغريقي - البيزنطي، وثانيها المصادر اللاتينية، وأخيـرًا من استيعاب وتمثل المعرفة المحلية

---

(1) د. حسين يوسف، نفس المرجع، ص 346.

بصورة كاملة، الأمر الذي شكل مصدرًا معرفيًا محتملا ذا أصول لاتينية - مستعربة، هذا بالإضافة إلى أنه يجب عدم إغفال المعلومات المستقاة من الفلاحة النبطية (Nabataean Agriculture)، فيما بعد وهو أول أثر عربي مهم في ميدان الزراعة، وكان يعد آنذاك انعكاسًا لتراث حضارة ما بين النهرين. يعد القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي مطلع الفترة التي بدأ علماء إسبانيا الإسلامية فيها بتقديم إضافات علمية أصلية، بعد أن تجاوزوا المعرفة المشرقية العباسية. فإلى جانب النزعة الاستقلالية الجديدة التي أظهرتها كبار الشخصيات إزاء ثقافة المشرق وعلومه، تضافرت في إسبانيا الإسلامية آنذاك مجموعة من العوامل والظروف لتشكل نواة ما يسمى بـ «المدرسة الزراعية بإسبانيا الإسلامية» التي أصابت أوج ازدهارها إبان القرنين التاليين، الخامس والسادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. كان إهداء الإمبراطور البيزنطي قسطنطين السابع بورفيروجينيتوس نسخة من كتاب ديوسقوريدس الموسوم "Materia Medica" إلى عبد الرحمن الثالث أحد أكثر العوامل تحفيزًا للتطور في علمي الأدوية والنبات، وبالتالي، في علم الزراعة والفلاحة. بيد أن الحدث الحاسم في ولادة هذه المدرسة الأندلسية كان بلا ريب ظهور تقويم قرطبة (Calendario de Cordoba) لعريب بن سعيد، ففي هذا الكتاب المهدي إلى الحكم الثاني، تشير المواد الزراعية المدرجة عمومًا في ختام كل شهر من شهور السنة، إلى زراعة الأشجار والجنانة والبستنة، وعلاوة على ذلك، ثمة أحداث تدل على احتمال تأليف ابن سعيد لرسالة في الزراعة يمكن أنها تضمنت كل بيانات علم الزراعة التي أدرجها المؤلف لاحقًا في تقويم قرطبة، فإذا صحت هذه النظرية فإن الرسالة المعنية، التي لم تصل إلينا، ستكون أول ما كتب في الزراعة الإسبانية الإسلامية. أما الرسالة الثانية في هذا الميدان، مختصر كتاب الفلاحة، فتنسب إلى شخصية مرموقة ثانية،

معاصرة لابن سعيد، هي شخصية أبو القاسم خلف ابن عباس الزهراوي، طبيب البلاط أيام الحكم الثاني والمنصور الذي عرفته النصوص اللاتينية القروسطية باسم (Abulcasis)، فعلى الرغم من أن المصادر العربية لا تشير إلى هذا العمل إلا أنه ليس من المستغرب أن الزهراوي، كسواه من الحكماء، كان ميالا إلى الموضوعات الزراعية بسبب الترابط بين العلوم المختلفة التي اهتم بها أولئك العلماء وهي علوم يمكن أن نسميها اليوم بالعلوم الطبيعية. وعلى أية حال، هناك آراء لا تعوزها الحجة تنحو إلى عد الزهراوي مؤسسًا للمدرسة الزراعية بإسبانيا الإسلامية جراء الدور الذي لعبه، بصورة غير مباشرة أحيانًا، كأستاذ مؤكد لمؤلفين لاحقين. ونجد في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي نصًا آخر في علم الزراعة تم نشره مؤخرًا بدون تسمية مؤلفه، على الرغم من أن كل البيانات المتوفرة تشير على ما يبدو إلى كاتب مغمور هو ابن الجواد. وتنحصر مادة العمل المذكور، الموزعة على عشرة فصول، في ثلاثة من ميادين علم الزراعة هي زراعة الأشجار والبستنة والجنانة، ولا ريب أن الفصل الأكثر بعثًا على الاهتمام هو الفصل الخامس، إذا يتوفر على وصفات مهمة لزراعة نباتات الزينة الأساسية المعروفة في إسبانيا الإسلامية آنذاك، وهو يكمل لذلك المعلومات التي احتواها تقويم قرطبة. وثمة عامل آخر ذو أهمية بالغة ينبغي أخذه في الاعتبار لدى التعرض للازدهار الكبير الذي شهدته إسبانيا الإسلامية في الفترة اللاحقة، هو ظهور الحدائق النباتية أو الحدائق التجريبية التي جرى العمل فيها على أقلمة نباتات جديدة أو على تحسين أنواع نباتات معروفة أخرى في تربة شبه الجزيرة الأيبيرية بواسطة البذور والجذور والفسائل التي جلبت إلى الأندلس من بقاع نائية في الشرق الأدنى. وكان من المعتاد أن يجمع البستانيون في أسفارهم نباتات غريبة كي يجروا عليها اختباراتهم وتجاربهم في وقت لاحق. كانت الرصافة أول ما عرف في هذا المضمار،

وهي نوع من ضياع الاستجمام، وكان الأمير عبد الرحمن الأول قد أمر بتشييدها قرب مدينة قرطبة. وتقدم لنا المصادر العربية تقريراً رائعًا عن بناء هذه المدينة ونشاطها الزراعي، مع التركيز على إدخال النباتات الجديدة التي انتشرت في بلاد إسبانيا الإسلامية وعمت فيها في ما بعد. ولابد أن مدينة الزهراء، عاصمة الخليفة عبد الرحمن الثالث، قد عرفت نشاطًا زراعيًا مماثلا، على الرغم من شح البيانات التي تتوفر عليها المصادر العربية بهذا الخصوص.

وعلى أية حال، تسمح لنا دراسة بعض النصوص المعاصرة المحتوية على معلومات نباتية وزراعية وافرة بتشكيل صورة عامة لطبيعة تلك الضياع ومحتوياتها. عقب تفسخ الخلافة ونشوء ممالك الطوائف، لم يتأخر الحكام الجدد في تقليد عادات الخلفاء المخلوعين، فكثرت تلك الحدائق «التجريبية» في كل قصر من قصور الحكم الجديدة، كالصُمادحية في مدينة ألمرية، وبستان الناعور (Huerta de la Noria) أو بستان الملك في طليطلة، وكذلك تلك الأخرى المعروفة أيضًا ببستان الملك أو حديقة السلطان المعتمد في إشبيلية، وكان لكل واحد من تلك البساتين عالم في الفلاحة يشرف عليها. يذكر العذري، المؤرخ والجغرافي المعاصر لذلك الوقت من مدينة ألمرية (ت 477 هـ/ 1085 م)، بخصوص الصمادحية التفاصيل التالية: «وبنى» [المعتصم بالله] بخارج مدينة ألمرية بستانًا وقصوراً متقنة البيان غريبة الصناعة وجلب إليها من جميع الثمار الغريبة وغيرها، ففيها من كل شيء غريب مثل أنواع الموز المختلفة وقصب السكر وأنواع سائر الثمرات مما لا يقدر على صفته». وقد استمر هذا التقليد بعد ذلك على مدى تاريخ إسبانيا الإسلامية ليعطينا حديقة البحيرة في إشبيلية في عهد الموحدين أو جنة العريف في غرناطة في الفترة النصرية.

أصابت مدرسة الزراعة هذه التي قادت في ما بعد إلى ما سُمي بـ«الثورة الزراعية» أوج ازدهارها في فترة تاريخية محددة هي فترة السياسة اللامركزية التي انتهجها ملوك الطوائف عقب سقوط الخلافة، الأمر الذي أحدث توازنًا سياسيًا واقتصاديًا جديدًا. ولقد تضافرت جهود، ومعارف، وأغراض، مختلفة للتوصل إلى ذلك التطور الزراعي، أولها حكام رعوا، كما أسلفنا، جلب النباتات الجديدة لغرض أقلمتها في جنائنهم الخاصة، ومستشارون أدركوا ما للزراعة من دور وأهمية في بلد مرفه، ومشرعون وضعوا القوانين الكفيلة بتنظيم ذلك الميدان النامي، وعلماء فلاحة كانوا في العموم أناسًا ذوي معرفة موسوعية انكبوا في بحوثهم على التوفيق بين النظرية والممارسة التطبيقية الحية. كذلك كان من المنطقي أن تتهيأ أيضًا مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بدورها في إحداث ذلك الانفجار الزراعي، مثل الاتصال بين الحضارات الذي يخلق عادة أذواقًا وأنماطًا جديدةً، فالمجتمع المشرقي كان أكثر تهذبًا ورفاهة من مجتمع شبه الجزيرة الأيبيرية، الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى مجاراة المجتمع الأول أو إلى محاذاته على الأقل، فإذا نقلنا هذه الفرضيات إلى حيز التطبيق وإلى مجال التغذية بالذات، لرأينا الحاجة إلى جلب وأقلمة مجموعة من المحاصيل الزراعية التي لم تعرفها بلاد الأندلس من قبل. فهذه العوامل وسواها، كالتي أوجزنا بعضها، أحدثت زراعة أندلسية ذات خبرة وطابع عقلاني وتأثير متوسطي واضح. وكما أسلفنا، ظهرت في القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أكبر وأهم نواة للرسائل الزراعية مثل رسائل ابن وافد وابن بصال وأبي الخير وابن حجاج والطغنري وابن العوام، بيد أن المصادر العربية، والسير الذاتية منها بوجه الخصوص، لا توفر لنا معلومات كافية حول هؤلاء الكُتّاب. إن هذا الشح في المعلومات، بالإضافة إلى الطابع

التعميمي والوجيز لمختلف المخطوطات الزراعية بإسبانيا الإسلامية يجعلان من الصعوبة بمكان دراسة هذا الموضوع[1]. إن ابن وافد (398 هـ/ 1008 م - 466 هـ/ 1074 م) هو، حتى هذه اللحظة، الأقدم زمنًا ضمن علماء الزراعة الذين تقدم ذكرهم، بيد أن وفرة المعلومات حول سيرة هذا العالم الذي عرفه صيادلة القــرون الوسطى باسم "Abenguefith"، تتناقض مع ندرة المعــلومات حــول أقرانه، علمًــا بأن هذه شكوكًا جدية بشــأن هوية مؤلف كتاب «المجــموع في الفلاحة» الذي ينسب إليه. وبغض النظر عن الصحة في نسبة العمل المذكور، حظي المجمــوع في الفلاحة بشــهرة وذيوع كبــيرين، بدليل الترجــمتين اللتين صدرتا له بلغتين رومانســيتين في شبه الجزيرة الأيبيرية: القشــتالية والقطالانية وبدليل تأثيــره اللاحق في أعظم عمل في الزراعــة لعصــر النهضــة: الزراعة العامة "Agricultura General" لغابرييل ألونسو دي هيريرا. من علماء الزراعة الآخــرين ابن بصــال المولــود في مــدينة طليطلة، الــذي خلف ابن وافــد في الإشراف على حديقة النبــاتات في بستان المأمون، فرسالته المتــرجمة إلى اللغة القشتالية القــروسطية تتميز عن سواها من مؤلفات إسبانــيا الإسلامية الأخرى جراء عــاملين، أولهما أن مؤلفــها، على ما يبــدو، يعتمــد بشكل كامل على تجاربه الخاصة دون أن يذكر أي مصدر آخر أو يشير إليه، في الأقل، وثانيهما أنه لا يدرج في رسالته مســائل غريبة عن الممارسة الزراعيــة، كعادة سواه من علماء الزراعــة. لدى انتقال مــلكة طليطلة إلى السيطرة النصــرانية (477 هـ/ 1085 م) هاجر ابن بصــال كغيــره من رجال الفكر إلى إشــبيلية حــيث عرض خدماته على المعتــمد، فقدر له هذا مكانته وعهد إليه مــهمة الإشراف على ما يسمى «بحائط السلطان»، فاستطاع ابن بصــال بذلك مواصلة المهمات الزراعية

---

(1) اكسبيراثيون غارثيا سانشيز، الزراعة في إســبانيا المسلمة، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ص 1370.

التي كـان باشر بهـا في بلاط طليطلة وأقلمـة أنواع نباتيـة جديدة. لقـد أدى وجود ابن بصال في إشبيلية إلى نشـوء مدرسة هناك يمكن عدها امتدادًا لتلك المدرسة الزراعية البدائية التي كانت قد ظهـرت إبان فترة الخلافة بقرطبة بتأثير الطبيب الزهراوي، والـتي انتقلت في ما بعـد ولوقت قصيـر إلى طليطلة، إذ استطاع ابـن بصال أن يستـقطب حوله مـجموعـة من الشخـصيات الـتي لها اهتمـامات علمية مـتقاربة دانت له بالمهـارة وعدته أستـاذًا لها، اعترافًـا منها بمعـارفه الزراعـيـة الجمَّـة. ضـمت تلك المجـموعـات بين من ضـمتـه من الشخصيـات أبا الخير الإشبيلي المولود في مدينة إشـبيلية، كما تشيـر نسبته، وهو رجل لا نعلم عنه شيئًا ما عدا أخبارًا غير مباشرة لمؤلفين أخذوا عنه تتفق بشكل خاص حول العـلاقات التدريسية التي ربطتـه بابن بصال. ولقد وصلنا كتـابه الموسوم كتاب «الفـلاحة» الذي انتهج أبو الخـير فيـه الجمع بين النظرية والتطبـيق، بصورة مـتفـرقة وناقـصة، شـأنه في ذلك شأن مـعظم الأعـمال المعاصرة له. إن أحد أفضل كتاب إسبـانيا الإسلامية تجسيدًا للأسلوب النظري هو ابن حجاج الذي قد يرجع نسبه إلى أسرة بني حـجاج الإشبيلية المرموقة، بيد أننا لا نملك عن سيرته سوى معلومـات ضئيلة. وعلى الضد من معاصره ابن بصال الذي لابد أنه عـرفه على الرغم من عـدم وجود إشارات صـريحة بهـذا الخصـوص، يشكل كـتابه «المقنع فـي الفلاحـة» المؤلف سنة 466 هـ/ 1073م – 1074 م، نسيجًا مـعقدًا من الإحالات على القدماء، تخـتلط أحيانًا بنصوص المؤلف الخـاصة، وقد أشار بعض دارسي هذا العمل عـلى مواصلته لتقـاليد الزراعـة اللاتينية، وبـالذات إلى تأثير مـباشر لـكتاب De re rustica للمؤلف الهسبانـي – الروماني كولوميلا (Columela) (القرن الأول للميلاد)، وهذه نظرية جـذابة جدًا، وخـاضعة للنقـاش والجدل في الوقت ذاتـه. ويعد الطغنري، وفق التسلسل الزمني، آخر مؤلفي القرن الخامس الهجري/ الحادي

عشر الميلادي، على الرغم من أنه دوّن كتابه في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وقد ولد لأسرة بني مرة العريقة النسب، في قرية غرناطية صغيرة، وحدّث عنه المؤرخ لسان الدين ابن الخطيب بكونه أديبًا وشاعرًا بارعًا عاش في غرناطة إبان حكم الأمير الزري عبد الله بن بلغين، قبل أن تضطره خلافاته مع هذا الأخير إلى السفر إلى مملكة ألمرية. وفي حدائق القصور الملكية لهذه المدينة بالذات، أي في الصمادحية، أجرى الطغنري شتى أنواع التجارب الزراعية، ثم عاد، عقب طوافه في أرجاء المغرب العربي والمشرق، إلى بلاد إسبانيا الإسلامية وتنقل بين غرناطة وإشبيلية إلى أن انضم إلى مجموعة الزراعيين والبساتين المتحلقة حول ابن بصال في المدينة الأخيرة.

أهدى الطغنري مؤلفه الموسوم كتاب «زهرة البستان ونزهة الأذهان» إلى حاكم غرناطة المرابطي، أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين. وعلى الرغم من أن هذا العمل وصل إلينا ناقصًا بأكثر من النصف إلا أنه يعد واحدًا من أفضل الرسائل الزراعية لإسبانيا الإسلامية وترتيبًا، إذ تمتزج فيه المعرفة النظرية بالخبرة وبالتجربة الحيتين وتنم قراءته عن معرفة عميقة وواسعة بموضوعات شتى كالطب والبستنة والنحو، وغير ذلك. لقد ظلت رسالة ابن العوام لوقت طويل المرجع الوحيد في الزراعة الهسبانية - الإسلامية، بيد أن المفارقات أبقت شخصية المؤلف مهولة بشكل يكاد يكون كاملا، فالرسالة لا تقدم لنا حول سيرة ابن العوام إلا نتفًا نزرة، كما أن المؤلفين العربيين الوحيدين اللذين يشيران إليهما، وهما المؤرخ ابن خلدون والجغرافي المشرقي القلقشندي، لم يعرفا ابن العوام على ما يبدو إلا معرفة قليلة وعابرة. وتظهر الدراسة المتمعنة لرسالة ابن العوام أن المؤلف عاش في مدينة إشبيلية، وفي منطقة الشرف (Al-jarafe) تحديدًا، فكثيرًا ما يشير العمل إلى هذه المنطقة التي أجرى ابن العوام

فيها تجاربه الزراعية، نحو «زرعت حبة الصحاح في الشرف» و«أما في جبل الشرف فما رأيت قط شجرة تين بين غرس في كرم»، إلى غير ذلك. ويكمن الاستنباط أيضًا بأن ابن العوام كان ملاكًا ميسور الحال توزعت حياته بين القرنين السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي على الرغم من أننا نجهل تاريخ ولادته ووفاته. إن كتاب الفلاحة مجموعة كبيرة من الإحالات على نصوص إسبانيا الإسلامية ومشرقية، بيد أنه في هذه الخاصية بالذات تكمن أكثر ميزاته أهمية وبعثًا على الاهتمام، إذ لا يشكل العمل موجزًا للنظريات الزراعية السابقة فحسب، بل يمكنه أن يعيننا أيضًا على إعادة صياغة النصوص الأصلية لبعض المؤلفين، خصوصًا للفترة الهسبانية - الإسلامية، والذين وصلتنا أعمالهم بشكل مبتسر أو مجزوء.

ويحوي كتاب الفلاحة وهو أحد المؤلفات القلائل التي وصلتنا كاملة، وجميع المعارف الزراعية والحيوانية، الشائعة في وقته، كما يستوعب التراث البستني السابق ويختصره ويمحصه ويحييه في آن واحد، ثم إنه يرسي فوق كل ذلك تقليدًا للتأمل المصاحب للتجربة، مثلما يقول المؤلف: «ولم أثبت فيه شيئًا من رأي إلا ما جربته مرارًا فصح». نجد في مستهل هذا القرن آخر عمل معروف في زراعة إسبانيا الإسلامية وهي أرجوزة ابن ليون من ألمرية (ت 749 هـ/ 1349 م)، وتشير محققة الأرجوزة ومترجمتها إلى الإسبانية، السيدة خ. إيغواراس إيبانييث إلى أن هذه القصيدة التعليمية التي تضم 365 بيتًا «تنأى كثيرًا عن التزويقات الشعرية التي تحفل بها قصائد فيرجيل، على الرغم من أنه لم يعدم من قال بنقيض ذلك ولم يتورع عن وصفها بـ «قصيدة إسبانيا الإسلامية الزراعية» Georgics إسبانيا الإسلامية؛ فقد صب فيها ابن ليون معارف زراعية بحتة ليس لها من النزوع الشخصي ومن المحسنات البديعية شيء، استقى جلها من كتابات ابن بصال والطغري، اللهم إلا حينما يتطرق

إلى وصف توزيع البساتين ومرافق السكن فيها فإنه يجنح بمخيلته بعض الشيء، كما يزيد العمل أهمية كونه، مثل رسالة ابن العوام، أحد المؤلفات الزراعية التي وصلتنا كاملة، وهذا أمر نادر الحصول في تاريخ الزراعة. إلى جانب الأعلام المذكورين لدينا معرفة بوجود زراعيين مسيحي إسبانيا آخرين من خلال إشارات غير مباشرة أوردتها نصوص لاحقة، كما في حالة ابن عراض وفي حالة مخطوطة إسبانيا الإسلامية صاحبها مجهول الهوية من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. تعتمد كتابات إسبانيا الإسلامية عمومًا، ولا سيما تلك التي وصلت إلينا بشكل كامل، تقسيمًا مشابهًا لذلك الذي اعتمدته الكتابات الكلاسيكية والمشرقية، إذ تتطرق الفصول الأولى فيها إلى الأرض والماء والأسمدة تليها مادة عن زراعة النبات وتربية الحيوان، الطب البيطري، وليس من غير المعتاد أن تتضمن أيضًا تقاويم لأغراض الزراعة تصحبها أحيانًا تقاويم أخرى تتعلق بعلمي الفلك والأرصاد الجوية، تمتزج بها إشارات ذات طابع سحري وتقاليد محلية وتجارب حية منقولة عن ألسنة المزارعين، كما تضم غالبًا قواعد عملية في التدبير المنزلي والسيطرة على الأوبئة الزراعية، جنبًا إلى جنب مع توصيات ونصائح حول الشروط الجسدية والمعنوية التي ينبغي مراعاتها لدى انتخاب العمال اولقائمين بالوظائف الزراعية. وتنم هذه الرسائل عمومًا عن منهج نظري وعملي في آن واحد وعن توازن واضح بين الثقافة الكتابية، الممحصة بشكل دقيق، والتجارب الشخصية، كما نجد فيها تصورًا عضويًا وانسجامًا للزراعة بوصفها شكلا من أشكال استثمار الطبيعة بصورة متوازنة. ويمكن استقصاء واقع الجغرافيا الزراعية لبلاد إسبانيا الإسلامية والتعرف على معالمها النباتية عبر تحليل الرسائل المعنية، بيد أنه من الصعب تحديدها بدقة لعدم وجود ما يكفي من الإشارات إلى الأماكن بأسمائها الصريحة، ولندرة الإشارات التي تدل على

المكان ونوع الغلة في آن واحد، فرسالة ابن العوام مثلا تقربنا من جغرافية الأندلس المتعلقة، في الأقل، بأريافها الداخلية والوادي الكبير (Guadalquivir) التي شهدت مستوى عاليًا للاستثمار الزراعي المكثف، وحيث سادت غلات الحبوب والبقليات المعتمدة على مياه الأمطار وبساتين الزيتون والكرم والثمار والخضر، وغالبًا ما كانت هاتان الغلتان الأخيرتان تتقاسمان المحل ذاته في بساتين متنوعة التنظيم حفت بها الأشجار؛ وتعرفنا زهرة البستان للطغري على فحص (vega) غرناطي خصيب، أحاطت به من طرفيه الشمالي الشرقي والشمالي الغربي هضاب باردة المناخ زرعت فيها شتى أنواع القمح والحبوب، وفي جناح الفحص المواجه لساحل البحر نجد غلات حديثة غرست بأساليب وتقنيات زراعية تذكرنا بتلك المستخدمة في الوقت الحاضر، ولا سيما في حالة قصب السكر وبعض أنواع الحمضيات.

من جانب آخر، توفر لنا رسائل الزراعة مؤشرات تسمح لنا بتقويم درجة تنوع الزراعة الإسبانية الإسلامية حتى القرن السابع الهجري/ الثاني عشر الميلادي على وجه التحديد دون أن نغفل أن غالبية هذه الرسائل قد وصلتنا بشكل مبتسر أو ناقص. وتصنف أنواع الغلات عمومًا وفق المجموعات التالية:

1 - **الحبوب والبقليات**: من أكثر أنواع الحبوب زراعة القمح والشعير على اختلاف أصنافهما، بحسب لون الحبة وموسم البذار وجودة الخبز المستحصل منهما، ثم البقليات مثل الباقلاء (الفول) والحمص واللوبيا والجلبان والعدس والترمس التي تبوأت مكانًا متقدمًا في الزراعة الإسبانية الإسلامية، فعلاوة على استعمالها في نظام الزراعة الدوري كانت تؤدي دورًا مهمًا في التغذية المحلية.

2 - الخضر والبقول: كانت غلات البساتين على درجة عالية من التنوع، على العكس تمامًا من الفقر المخيم على بساتين المنطقة النصرانية، وكان بوسع أهل إسبانيا الإسلامية تناول الخضر والبقول الطرية على مدار فصول السنة، فالغلات الصيفية كالقرع والباذنجان والفاصوليا الخضراء والبطيخ بنوعيه الأصفر والأحمر والخيار والثوم تتناوب مع غلات الشتاء كاللفت والكرنب والجزر والكرات والسلق والسبانخ والخرشوف الأمر الذي أغنى نظام التغذية للسكان بدرجة كبيرة.

3 - الأشجار ذات الجذوع الخشبية وأشجار الفاكهة. يبدو أن أشجار الزيتون والكرمة كانت تغطي قسمًا كبيرًا من أراضي إسبانيا الإسلامية، كما هي الحال في الوقت الحاضر. وهنا ينبغي إبراز أهمية الغلتين المذكورتين في اقتصاد تلك الفترة، بدليل الاهتمام البالغ الذي أولاهما إياه علماء الزراعة في رسائلهم.

تحظى أشجار الرمان والتين باهتمام خاص ضمن الأشجار المثمرة، فالشجرة الأخيرة هي الشجرة الأكثر انتشارًا في حوض البحر الأبيض المتوسط، مثلها مثل شجرتي الزيتون والعنب، ويمكن القول بأن عدد الأشجار المثمرة المزروعة آنذاك كان يساوي، وربما يضاهي، عددها في الوقت الحاضر. وضمن مجموعة الحمضيات، التي أدخلها العرب إلى بلاد إسبانيا الإسلامية، يرد ذكر الليمون الهندي (الكريب فروت) - أولى الحمضيات الوافدة إلى غرب المتوسط، والليمون وبرتقال إشبيلية والليمون (اللومي)، أما نخلة التمر التي كانت تزرع في السابق لأغراض الزينة فقط فقد وفدت شبه الجزيرة الأيبيرية مع المستوطنين الجدد. ولم تكن بعض أنواع هذه الأشجار تزرع لأجل ثمارها فحسب بل لظلها وعبير أزهارها، وأخشابها الضرورية للصناعات

الحرفية وخواصها الطبية والنكهوية، أو لأغراض صناعية كغذاء لدودة القز، وأحيانًا لأغراض الزينة لا غير.

4 - **الغلات الصناعية**: تضم هذه المجموعة غلات مثل الغلات الداخلة في صناعة المنسوجات والغلات الزيتية والسكرية والصبغية، وأخرى لأغراض صناعية مختلفة كالقنب الذي استخدم في صناعة ورق الكتابة وشتى أصناف الحبال، علاوة على استخدامه في حياكة البسط. ومن الغلات الأخرى التي أدخلها العرب إلى بلاد إسبانيا الإسلامية ومنها انتشرت إلى بقية أوروبا، غلة قصب السكر التي يرد ذكرها مع الأرز في تقويم قرطبة في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة ترفض إرجاع تاريخ إدخالها إلى مثل هذا الوقت المبكر، إلا أنه لا يصعب افتراض أن قصب السكر، الذي انحصرت زراعته في مناطق محددة في البدء، كان قد تأقلم مع المناخ المحلي في تلك الفترة في إحدى حدائق النباتات الموجودة في إسبانيا الإسلامية.

5 - **النباتات العطرية**: إن قائمة النباتات المستخدمة لأجل إضفاء النكهة والرائحة الزكية على الأطعمة لهي قائمة طويلة جدًا، تضم في ما تضمه الزعفران الذي أدى إلى ظهور تجارة نشطة، وقد استعمل مسلمو إسبانيا الزعفران كعطر وكمكون من مكونات الطبخ في وقت واحد، كما استعملوا نعناع الماء والكراوية والمردقوش والشمار والكمون والكزبرة والكبر والشبت والنعناع والسمسم. أما السوس واليانسون والأفسنتين فقد استعملوها في إعداد اللحوم والأشربة ذات النكهة الخاصة.

6 - **نباتات الزينة والورد**: تحتوي رسائل الزراعة الإسبانية الإسلامية على نباتات عالية القيمة تمكننا من التعرف على أنواع المحاصيل وعلى توزيعها

وفوائدها ورموزها وسواها من خواص البستنة الهسبانية - الإسلامية التي أثرت فيما بعد وبشكل عميق في إسبانيا وعموم أوروبا إبان عصر النهضة. وكان لأشجار الفاكهة عندهم شأن كبير، فهي لا تنتج الفاكهة فحسب، وإنما أيضًا الأزهار والشذى والألوان والظل. وقد اشتملت جنائن إسبانيا الإسلامية أيضًا على الصفصاف والدردار والسرو والصنوبر والسنديان والنخيل والدلب والآس والياسمين. أما أشجار الحمضيات التي تنتج اللومي والحامض والبرتقال المر وغيرها فقد كانت شائعة فيها. أما بالنسبة للنباتات المزهرة فنجد إشارات كثيرة إلى الورود والقرنفل والبنفسج والمنثور والأقحوان والسوس والزنبق (النيلوفر). أما المؤلفات الزراعية فهي تسعفنا كذلك بفكرة عامة عن الخصائص العامة لهذه الجنائن وطريقة تنسيق أشجارها ونباتاتها، كأن تشير مثلا إلى أن أشجار الحمضيات لابد من حمايتها من المناخ البارد، كما تزود المزارع بتفصيلات تتعلق بالمسافة الواجب تركها بين الأشجار، وباختيار الأنواع المناسبة لزراعتها في كل جزء من أجزاء الحديقة.

وفي ضوء هذه المؤلفات تظهر جنائن إسبانيا الإسلامية وكأنها مزيج من الحديقة والبستان محتو على النبات المزهر والعطر في آن معًا. أما الأشجار الوارفة الظلال فقد كانت موجودة دائمًا قرب الحوائط، كما كانت النباتات الشوكية تزرع عند أطراف الحديقة وحدودها. بعد هذا العرض الموجز للزراعة والبستنة في بلاد إسبانيا الإسلامية، يمكننا أن نستنتج بأن أعدادًا كبيرة من الأنواع النباتية المجهولة حتى ذلك الوقت قد تأقلمت مع المناخ المحلي عن طريق استخدام وسائل وتقنيات جديدة، وأن أنواعًا أخرى لنباتات معروفة ومزروعة قبل ذلك الحين قد أعيدت زراعتها بعد أن آلت إلى النسيان والإهمال لأسباب مختلفة. وبعبارة أخرى، أدخل زراعيو إسبانيا الإسلامية نباتات مشرقية جديدة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية بشكل تدريجي ووثقوا ذلك جنبًا إلى جنب مع الأنواع النباتية المعروفة قبل وصولهم.

1 - السقي: لا يجهل أحد التطور والاستثمار الكبيرين اللذين أصابتهما الأراضي المعتمدة على السقي بفضل المعارف وممارسات إسبانيا الإسلامية التي خلفت مفرداتها آثارًا لا تمحى في اللغة القشتالية، بالإضافة إلى العديد من أسماء الأماكن المنتشرة في عموم شبه الجزيرة الأيبيرية. فالسكان الهسبان - العرب كانوا مهرة في تصريف مياه الأنهار وتوزيعها بواسطة الأسداد (asdad) والقنوات والساقيات (acequias) والناعورات (na urat) والسانيات (saniyat) وسواها من وسائل السقي ووسائطه، كما حوروا الكثير من نظم السقي وطوروها، سواء تلك التي عرفها الغرب قبلهم أو، في الأساس، المفاهيم والأدوات التي أخذوها عن أهل المشرق.

حالما ندخل في طيات رسائل زراعة إسبانيا الإسلامية نلاحظ الدور الحيوي الذي يؤديه عنصر الماء، فهي تدرسه في المقدمة إلى جانب عنصري التربة والأسمدة. ويمكن القول إن الطنغري الغرناطي هو أحد المؤلفين الأكثر أصالة ضمن أولئك الذين تنالوا موضوع المياه، ولا سيما ما يتعلق بحفر الآبار والتنقيب عن المياه، فهو يتبع بكل عناية الأساليب المذكورة في الفلاحة النبطية بعد أن يطرح الجانب التصوفي منها، كما أن العوامل الغيبية تبدو في وسائله معدلة ومندمجة بالعوامل العقلانية، وهو يعول أخيرًا على تجاربه الشخصية التي يعارضها أحيانًا بأساليب تعلمها أسفاره في بلاد الشام والمغرب العربي.

2 - الأدوات الزراعية: يظهر أثر التقاليد الرومانية جليًا في هذا الميدان، بيد أن ذلك لا يعني غياب أثر التقاليد المشرقية، وبصورة عامة يمكن القول إن أدوات الزراعة كانت مصنوعة في أغلبيتها من الحديد، وكانت بسيطة، على الرغم من تنوعها الكبير. وهنا تنبغي الإشارة إلى دراسة حديثة أعدت مسحًا شاملا ودقيقًا لأدوات الزراعة المذكورة في جميع المخطوطات الزراعية بإسبانيا

الإسلامية ما حقق ونشر منها وما لم يحقق وينشر بعد، إذ نجد فيها تنوعًا عظيمًا لهذه الأدوات، يربو مجموع المحصي منها على الثمانين، بضمنها ستون أداة مستقلة، والبقية أدوات مكملة لها أو مضافة إليها.

ضمن الأدوات المذكورة هناك بعض الأنواع التي يقتصر ذكرها على نصوص إسبانيا الإسلامية تدل جذورها اللغوية على انحدارها من أصول مستعربة (mozarabe) بينها أدوات على درجة عالية من التطور، أبرزها أدوات تسويه التربة مثل المرجيقل (murjiqal) المشتقة من المفردة الإسبانية (mur-cielago)، أي الوطواط، التي ذكرها الطنغري ورددها ابن ليون في ما بعد، ولعلها الأداة ذاتها التي عناها ابن العوام، نقلا عن أبي الخير، باسم مرحيفل (marhifal)، الخاصة بتنظيم مناسيب المياه، ومثل الأداة المستخدمة في عزق التربة المحيطة بجذور الأشجار والمعروفة باسم شنجول (Shanjul)، التي قد يرجع اشتقاقها إلى كلمة (sanchuelo) ذات الأصل الرومانسي، التي يقول أبو الخير فيها: «الشنجول وهو صفة يد الإنسان بأصابع حداد، وعلاوة على هذه المفردات التي ينحدر جلها من أصول هسبانية محققة، يمكن ذكر الأسطرلاب ذي الأصل المشرقي والذي يوصي ابن العوام باستعماله في تسوية التربة، لسبب غريب. إن أحد جوانب البحث في الأساليب الزراعية الأكثر بعثًا على الاهتمام هو جانب السعي وراء التصنيف وإضفاء الصفات العقلانية وإشاعة التنظيم الذي يتجلى في الدراسات المتعلقة بالتربة والمياه والأسمدة، وبشكل أعمق، في تلك المتعلقة بالنباتات، ويعرض ابن بصال لنا في الفصل الثامن من رسالته بكل إسهاب وتفصيل منهجًا أصيلا لتصنيف النباتات، يتناول في معرضه شتى أصناف الأشجار التي تنمو في الأقاليم السبعة التي تقسم بموجبها نوعيات التربة، ذاكرًا الأشجار المائية والزيتية والحليبية والصمغية. ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذا المنهج الذي طوره لاحقًا أحد تلامذة

ابن بصال الإشبيليين المجهول الهوية. صاحب كتاب عمدة الطبيب في معرفة النبات لكل لبيب، قد شكَّل سابقة لمنهج التصنيف الذي جاء به كوفير (Cuvier) بعد مضي عدة قرون، ففي عمدة الطبيب يطبق المنهج التصنيفي للنباتات بموجب الجنس والنوع والصنف لكل منها. ولعل هذه المعرفة البستانية العميقة التي اضطلع بها زراعيو بلاد إسبانيا الإسلامية تتضح أكثر ما تتضح في حقل التطعيم الذي عرفوا له أشكالا وأساليب مختلفة كالتطعيم بواسطة الرقع والأقلام والعيون والبرينات والأنابيب إلخ، علاوة على معرفتهم بالتركيبات الناجعة للتطعيم الرئيسي التي يبعث بعضها على الدهشة، كتركيبة بذور القرع مع بصل الفأر (Cebolla albarrna) وتركيبة نخيل التمر مع الجزر الأبيض. ينبغي أن نتعرف في النهاية بأن الزراعة الهسبانية- العربية ما بين القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي هي بلا ريب الزراعة الأهم والأكثر تأثيرًا في العامل الإسلامي لتلك الفترة، من دون أن يعني ذلك أنها كانت الزراعة الوحيدة من نوعها آنذاك. ويجب علينا، من جانب آخر، ألا نغمط للبستنة الهسبانية - العربية، التي جمعت المعارف الزراعية السابقة وأغنتها في نواح عديدة، حقها في التأثير في معارف الغرب النصراني وممارساته الزراعية. ويجدر في الختام ذكر ناحية أخرى من نواحي هذه الرسائل في إسبانيا الإسلامية وإبرازها، وهي سمتها «التجريبية» التي استرعت أكثر من سواها انتباه المؤلفين النصارى اللاحقين مثل غابريل ألونسو دي هيريرا، والتي غدت في ما بعد بذرة الروح التجريبية الحديثة، فتلك المعرفة الحقيقية والمباشرة للتربة هي التي قادت جميع الخطوات اللازمة نحو الحصول على المحصول الجيد. وعنها أيضًا نتج التطور الكبير للأساليب، بالاعتماد على الإلمام المسبق بالتراث الزراعي وعلى التعامل معه بحس وتطبيقه قدر المستطاع في الواقع الخاص، واقع بلاد إسبانيا

الإسلامية[1]. كانت الرقعة الجغرافية التي تحتلها غرناطة تتميز بتنوع المناخ والتربة ووفرة المياه، ما انعكس إيجابيًا على منتجاتها الزراعية، وقد شكلت هذه المواصفات الجغرافية حافزًا لسكانها للاهتمام بالمجال الزراعي الذي اعتبروه موردًا مهمًا لهم في الظروف الحرجة التي كانت تعيشها دولتهم. وعن غرناطة وطبيعتها يقول ابن سعيد المغربي: إنها وإن سميت دمشق إسبانيا الإسلامية أحسن من دمشق؛ لأن مدينتها مطلة على بسيطها متمكنة في الإقليم الرابع المعتدل، مكشوفة للهواء من جهة الشمال، مياهها تنصب إليها من ذوب الثلوج، دون مخالطة البساتين والفضلات، والأرحاء تدور في داخلها، وقلعتها عالية شديدة الامتناع، وبسيطها يمتد فيه البصر مسيرة يومين بين الأنهار، وأشجار وميادين مخضرة، فسبحان مبديها في أحسن حلة، لا يأخذها وصف، ولا ينصف في ذكرها إلا الرؤية. فتضاريس غرناطة كانت متنوعة، تجمع بين مزيج من المروج والوديان والجبال والهضاب، تمدها بثروات زراعية ومعدنية استمدت بها غرناطة أسباب قوتها ومناعتها.

استغل أهل غرناطة المعروفين بذكائهم ونشاطهم مختلف هذه الخواص الطبيعية، فتفننوا بمهارتهم في تنويع المنتجات الزارعية. ومما ساعدهم على ذلك ما خلفت به غرناطة من أنهار وجداول تتوزع على مدنها وقراها وبواديها، فالماء يعتبر عنصرًا أساسيًا في الفلاحة، إذ من دونه لا يمكن الحديث عن أي نشاط زراعي. وأهم الأنهار التي أوردها الجغرافيون والرحالة نهر شنبل الذي ينحدر من جبل شيلر Nivada Sierra، ويسمى كذلك بجبل الثلج. وينبع من هذا الجبل أكثر من عشرين نهرًا، وقيل ينساب منه ستة وثلاثون نهرًا، وتنجبس من سفوحه العيون. وبفضل هذا الجبل كثرت المياه

(1) اكسبيراثيون غارثيا سانشيز، نفس المرجع، ص 1381.

بغرناطة، وصح الهواء، وتعددت البساتين والجنات، والتف الدوح، وكثرت الأعشاب الطبيعية والعقاقير الدوائية ويقول المقري ولو لم يكن لها إلا ما خصها الله تعالى به من المرج الطويل العريض ونهر شنبل لكفاها. وما الآثار الباقية إلى الآن ببلاد إسبانيا الإسلامية من القناطر الشهيرة والجداول الدارسة التي أنشئت منذ عهد الدولة الأموية، إلا دليل واضح على تفوق زراع إسبانيا الإسلامية في تنظيم وسائل الري وجلب المياه وتوزيعها بطرق متقنة شتى وكذلك نبوغهم في فلاحة الأرض وغرس الحدائق والبساتين، ومعرفة أحوال الجو، وكل ما له صلة بفنون الزراعة، حتى غدت مزارعهم وحدائقهم مضرب الأمثال في الجودة والإتقان، أبدى الفلاحون مهارتهم في زراعتها وتنسيقها حتى تنوعت وتعددت محاصيلها طيلة العام. وكان لهم الفضل في نقل عدد من الأشجار والمحاصيل إلى إسبانيا الإسلامية كالقطن والأرز وقصب السكر والزعفران. وتشرف غرناطة من جهة الجنوب الغربي على فحص عظيم الخصب، تخترقه المياه والجنات، كانوا يشبهونه بغوطة دمشق، وكان أهل غرناطة يتوجهون إليه للتنزه أيام الربيع إنه سهل فسيح الأطراف تغص مروجه بسائر أنواع الثمار، والزيتون، وسائر ذوات الفواكه من اللوز والإجاص الكمثرى محدقة من الكروم المسحة، والرياحين الملتفة ببحور طامية، تأتي البقعة الماء، ففيها كثير من البساتين والرياض والحصون. وكانت أثمنة الأراضي العقارية بهذا الفحص غالية الثمن، وصل ثمن الواحدة منها خمسة وعشرين ديناراً من الذهب العين. تنوعت أقوات أهل غرناطة صيفًا وشتاءً لا سيما الفاكهة الجافة من التين والزبيب والتفاح والرمان والقسطل والبلوط والجوز واللوز وغيرها من الفواكه، التي تظل متلاحقة غير مفقودة في كل أوان. وكان القمح الغذاء الأساسي في غرناطة، بينما كانت الذرة القوت الرئيس لأهل البادية منهم، خاصة في الفصل البارد. فزراعة الحبوب كالقمح

والشعير والذرة البيضاء منتشرة في المناطق الواقعة شمال شرق غرناطة، وفي الشمال الغربي. وفي ألمرية كان المحصول يختلف عن عام لآخر لاعتماد السهول على مياه الأمطار، فظهرت الحاجة لتعويض نقص المحصول إلى استيراد القمح من المغرب العربي. وكان من عادة السلطات في إسبانيا الإسلامية خزن الحبوب في مطامير احتياطًا للظروف الصعبة من المجاعات، أو خوف نقص المحصول، كما استعمل هذه الطريقة الفلاحون أنفسهم خوف فساد منتجاتهم. وذكر ابن سعيد المغربي أن بعض الحصون بإسبانيا الإسلامية كانت تستغرق في محاربة النصارى ما ينيف عن عشرين سنة لمناعة حصونها وحنكة أهلها في أمور الحرب ما كان يفرض خزن الغلال في المطامير، ومنها ما كان يطول بقاؤها بها نحو مائة سنة. واستعمل أهل غرناطة أرحاء مائية لطحن الحبوب، قدَّرها ابن الخطيب بما ينيف على مائة وثلاثين رحى. يعتبر الزيتون الغذاء الأساسي اليومي لإسبانيا الإسلامية، كان شائعًا ومنتشرًا بينهم، وروى القزويني أن بغرناطة شجرة زيتون تعد من عجائب الدنيا بالقرب من عين ماء، اعتاد الناس أن يقصدوها في يوم معلوم، فإذا طلعت الشمس ذلك اليوم أفاضت تلك العين بالماء، وأزهرت شجرة الزيتون، وانعقدت حباتها واسودت في اليوم نفسه، وكان الناس يأخذون من ذلك الزيتون ما قدروا على أخذه، ويأخذون من ذلك الماء للتداوي. وغالبًا ما كان الزيتون يزرع رفقة زراعات أخرى كالكروم والتين. وإلى جانب فحص غرناطة كان الزيتون يزرع بنواحي مالقة وبلشانة وألمرية، وكانت الأندلس تستخرج منه الكثير من الزيت يسد حاجتها منه، لكن في عهد الدولة النصرية كانت غرناطة تستورد من قشتالة ومن المغرب. وربما هذا الخصاص من هذه المادة يعود بالأساس إلى ضيق رقعة غرناطة التي أصبحت نواحيها تسقط تباعًا في يد الطرف المسيحي. واشتهرت غرناطة بإنتاج الكروم البديعة وسائر أنواع الفواكه من اللوز

والإجاص والكمثرى، وأدواح الجوز المجاورة لقصب السكر والعنب ذي الجودة، والذي يجنى من خراجه على هذا العهد أربعة عشر ألفًا. وذكر ابن بطوطة في رحلته أنه شاهد في هذا العهد بمدينة مالقة العنب يباع في أسواقها بحساب ثمانية أرطال بدرهم صغير. أما الكتان فكان يزرع في سهول غرناطة خاصة، في فحصها المعروف باسم La vega كما اشتهر بزراعته فحص البيرة والذي يعتبر أجود من كتان النيل، وكانت غرناطة تصدره إلى أقاصي بلاد المسلمين.

واشتهرت غرناطة بإنتاج الحرير لوفرة أشجار التوت. وكفى بالحرير الذي فضلت به فخرًا قيتةً، وغلة شريفة وفائدة عظيمة تمتاره منها البلاد، وتجلبه الرفاق، وفضيلة لا يشاركها فيها إلا البلاد العراقية. أما الزعفران والذي كان يعد من التوابل والأفاوية فمتوفر بمنطقة بسطة، وباغة وأما جبل شلير، فقد تعددت فيه النباتات وتنوعت أصنافها، وكانت غرناطة تصدرها إلى جميع الآفاق وتصنع منها الأدوية والترياقية. واشتهرت إسبانيا الإسلامية بزراعة النباتات المتنوعة منذ عهد الأمويين الذين استعملوا تقويمًا خاصًا في عهدهم عرف باسم «التقويم القرطبي» والذي اعتمدوه لغرس مختلف النباتات في مواعيد محددة، وأخذه عنهم العديد من الأمم، كما كانت بإسبانيا الإسلامية مختلف أنواع الأفاويه، فيذكر ابن سعيد نقلا عن المسعودي في كتابه «مروج الذهب» أنه صنف أفاويه إلى خمسة وعشرين نوعًا منها السنبل. والقرنفل، والصندل، والقرفة وقصب الدريرة وغيرها، بينما صنف أصول الطيب إلى خمسة أصناف هي: المسك، الكافور، العود، العنبر والزعفران، بينما المؤرخ الرازي يجعل المحلب في مقدمة الأفاويه ويضيف بأنه لا يوجد إلا بالهند. كما أخبرنا ابن الخطيب أن الأندراسيون والسنبل والجنطايا كانت كثيرة في جبال ووديان غرناطة. وأيضًا العقار والأدوية النباتية وعود اليلنجوج

بمنطقة دلاية، لا يفوقه العود الهندي ذكاء وعطر رائحة. وإلى جانب الزراعة اهتم أهل غرناطة بالرعي وبتربية الماشية: ومن كرم أرضنا أنها لا تعدم زريعة بعد زريعة ورعيًا بعد رعي طول العام. خاصة تربية الأبقار والأغنام، واهتموا بمزارع الخيول العربية الأصيلة. أما الثيران فكانت تستخدم بالحقول، بينما البغال والحمير تعد وسيلة أساسية من وسائل التنقل. وأولى الغرناطيون تربية الطيور المنزلية والأرانب البرية اهتمامًا كبيرًا. وبفحص غرناطة كان يربى الحمام والدواجن في الأملاك الخاصة بالسلطان المسماة: «المستخلص». ففي فترات رخاء غرناطة خاصة على عهد السلطان يوسف الأول، وهي الفترة التي زار فيها الرحالة ابن بطوطة أسواقها فعلى حد قول زائرها كانت تنعم بمختلف الخيرات حتى وصفها بعروس الأندلس عند إشارته إلى بساتينها ورياضها. أما السمك فقد اضطرت غرناطة إلى استيراده خاصة عندما اقتربت من نهايتها بسبب ضغط النصارى الذين أصبحت سفنهم تجوب السواحل المتوسطية والمضيق، فكانوا غالبًا ما يستغلون فترات السلم لادخار أقواتهم وتجفيف الفواكه واللحوم والأسماك. لقد ورد في العديد من المصادر لإسبانيا الإسلامية عدة مصطلحات تخص الأراضي الزراعية بمملكة غرناطة كالمنية، والجنة، والفحص، والحش، والمدارج. وكلها أسماء تطلق على بسائط خضراء متنوعة الإنتاج. أما ملكية الأراضي الفلاحية بغرناطة فلم تكن تخرج عن كونها أملاكًا للدولة تابعة للقصر السلطاني يشرف عليها موظفون مختصون، أو أملاكًا، وقفية (محبسة) وإما أملاك الخواص. ويفيدنا ابن الخطيب أن الأراضي والسهول الواسعة ذات الجودة كانت في ملك الأغنياء وكبار الملاكين: «وأما ما حازه السفل من جوفيه فهي عظيمة الخطر، متناهية القيم، يضيق جوه - ما عدا أهل الملك - عن الوفاء بأثمانها، منها ما يغل في السنة الواحدة نحو الألف من الذهب». أما القسم الشمالي الغربي من

مرج غـرناطة فكان يضم مـعظم مسـتخلص السلطان وفـيه من مـسـتـخلص السلطان ما تضيق عنه بيوت الأموال ذرعًا وغـبطة وانتظامًا. وكان مستخلص السلطان عـادة يعهد إلـى شركاء يسـتثـمرون الأرض تحت إشـراف «صاحب الصناع» يعين من قبل «ديوان الخرص». أما أراضي الحـبوس فكان يعهد أمرها إلى جماعة المتقـبلية، بينما بعض الضيعات يشرك فيـها العديد من الأشخاص منها مـا انبسط وتمدد فاشـترك فيه الألوف مـن الخلق، وتعددت منه الأشكال ومنها ما انفـرد بمالك أو اثنين فصاعدًا .... وينيف أسـماؤها على ثلاثمائة قرية، ما عـدا ما يجاور الحضرة في كثـير من قرى الإقليم، أو ما استضـافته حدود الحصون المجاورة. أمـا العقود فكانت تتم بين صاحب الأرض والمزارع لسنوات وفق شـروط الـعـقـد، إذ يقـدم صـاحب الأرض للمـزارع الأرض والبذور، ويتعـهد هذا الأخير بتأمـين نفقات أجور العمـال والحراثة والزراعة والحصاد واقتسام المحصول مناصفة لكن في بعض الأحيان كان بعض المزارعين يمتنعون عن اكتراء الأرض في فترات اشتـداد هجومات المسيحيين على فحص غرناطة. وقـد رأى أحد كبـار الفقهـاء وهو أبو القاسم بن سـراج أن تكترى الأرض لكن ينخـفض كراؤها إذا جـاء النصـارى وأفسـدوا الزرع. هكذا برع زارعو غرناطة في النشاط الفلاحي فنوعـوا في منتجاتهم التي أصبحت أسواق غرناطة ملأى بها[1]. وظل الفلاحون بهذه المملكة يعملون في صناعة الفلاحة بطرائق زراعية وشجرية شديدة الإتقـان، حتى غدت بلادهم مثلا في الحسن، وقامت التقاليد على صيانة هذه المرافق في كل القسم الجنوبي من إسبانيا وفي شمالها.

---

(1) أحمد ثاني، المرجع السابق، ص 296.

الري في الزراعة:

على الرغم من أن الملاحظات التـالـيـة تتـعلق - فـي المقـام الأول - بالتقنيـات الهيدرولية، ولا سـيما تلك المتصلة بأنظمـة الري، والزراعة المروية وتلك «التكنولوجيا» التي تشتمل على العناصـر المؤسسية والآلية سواء بسواء، إلا أنها كذلك مـوجهة نحو قضايا أوسع نطاقًـا عن مكانة التكنولوجيا داخل الثقافة الإسلامية وفي التأريخ الرسمي لتلك الثقافة. مع أن الرومان استخدموا الري في إسبـانيا، إلا أن الزراعـة الجافة (البـعل) كانت أسـاس الزراعة عند الرومـان، وكان التـزويد الاصطناعي لـلماء تكمـيليًـا. إن أعـمال الرومـان الهيـدرولية المعتبـرة [التي أعجب بها العرب بعـد ذلك لكونها معالم لـبراعة هندسية لـلقدماء (الأول)] مثل قناة شـقوبية (Segovia)، كانت قد صـممت لتزويد الناس بميـاه الشرب فقط، وليس لغـايات الزراعة، على الرغم من أن سدودًا محددة للماء في اكسترامادورا (Extremadura) ربما تكون في الواقع قد خـزنت الماء للاستـعـمال الزراعي. على أي حـال، فـإن المسلمين لابد أنهم وجدوا أن كـثيـرًا من منشآت الري القـديمة قد دفن تحت سطح التـربة. ومن ذلك، من غـيـر شك، أراضي الري (huerta) البلنسـيـة (Valencian) التي تعرضت-إلى كارثة بشرية في أعقاب الاضطراب السياسي الذي وقع في القرن الثالـث الميلادي. لذلك فإن الـسكان المسلمين الذين استـوطنوا تلك المناطق، سواء أكانوا عربًا أم بربرًا من العـرب العاربة، قد اقتبـسوا أو وسعـوا استخدام القنوات الموجودة من قبل، أو أنهم ركبوها من جـديد، متخذين من جهودهم أساسًا لتطبيقات اكتسبوها من الشرق الأدنى أو المغرب العربي. لكن الظروف التي نشأت فيها زراعة الري كـانت خاصة بظروف الفتح العربي والواقع الذي فرضـه. وقد أتاحت فتوحـات القرن الثاني الهـجري/ الثامن الميلادي حـركة هجرة ضخمـة للمحصولات الزراعية من الشـرق إلى الغرب، وبخاصة تلك

التي تنمو في الهند تحت ظروف الرياح الموسمية والتي لا يمكن أن تنمو من دون ري في عالم حوض البحر المتوسط الذي يتصف بجفاف الصيف. ومن أبرز هذه المحصولات، حسب أهميتها الاقتصادية، الأرز وقصب السكر والفواكه كالبرتقال والليمون والموز والبطيخ. ولهذا فإننا نواجه انتشارًا لمركب غني يشتمل على المحاصيل المروية، غالبًا من أصل هندي؛ وتعاليم المعرفة الزراعية والفلاحة الهندية الخاصة بكيفية زراعة المحاصيل، والمعرفة النظرية والتطبيقية للري المطلوبة لاستنباتها في حوض البحر المتوسط. وكان ميدان الري الخاص بالزراعة الجديدة نفسه مزيجًا مركبًا من التكنولوجيا (في شكل الملحقات الهيدرولية المطلوبة لتحويل المياه أو توصيلها أو ضخها لغايات الري)، والمؤسسات (اتخاذ الترتيبات الضرورية لتوزيع المياه بين فئات المزارعين، بما في ذلك مفاهيم الحقوق المائية ومبادئ تحديد الحصص ونظام المقاييس وآليات الإدارة والقضاء في النزاعات والمراقبة الاجتماعية لتقسيم المياه). إن الأعراف والقواعد التشريعية التي تنظم بموجبها الزراعة الهيدرولية لتشكل - وهذا ما أود أن أؤكده - تكنولوجيا بحد ذاتها؛ لأنه لولاها، لما أمكن تشغيل المنشآت الفيزيائية والآلية للري ووضعها موضع التنفيذ.

نظرًا لندرة التوثيق الذي يتناول الهيدروليات بصورة مباشرة، فإن دراسة الري الأندلسي تتطلب مزيجًا من التقنيات وطرق التناول. إن بعض الملحقات الهيدرولية، مثل القنوات والنواعير، قد تم تناولها بالبحث في أطروحات تقنية؛ ولهذا فإن لدينا بعض المعلومات حول كيفية تركيبها بالفعل. ومثل هذه الأوصاف يمكن تفحصها في ضوء الدلائل الأثرية والمعلومات الأنثروبولوجية الوصفية الحديثة التي يجب أن تعد مصدرًا صحيحًا للمعلومات في ضوء المحافظة على الممارسات الزراعية ومقاومتها للتغيير في المجتمعات التقليدية. إن أسماء الأماكن تقدم أيضًا دليلا متممًا على توزيع المنشآت الهيدرولية، مثل

السدود والقنوات؛ كما أنها تقدم بعض الدليل على تحديد تاريخها،. كما هو الحال في المصطلحات العربية المنتشرة التي ما زالت تطلق على التقنيات وأساليب الزراعة في إسبانيا إلى الآن. أما في ما يتصل بمؤسسات توزيع المياه، فإن الوثائق العربية القليلة التي تسبق الغزو المسيحي والتي تم اكتشافها تكشف عن معلومات كافية تؤيد الدلائل الوثائقية الهائلة لأنظمة الري الإسلامي التي استمرت إبان الحقبة المسيحية. وعلى العموم، فإنه حيثما صادف المسيحيون أنظمة ري فعالة فإنه كان يؤمر بأن يستمر تشغيلها «تمامًا كما كانت تشغل في أيام العرب». وثمة نوعان من الوثائق أثبتا أنهما غنيان في تقديم معلومات حول النظم الإسلامية السابقة. الأول: كتب ديوان الخطط (سجل حصص الغزاة من الأراضي المفتوحة، (repartimiento) أو تقسيم الأراضي، التي تسجل التضاريس البشرية للأندلس (مع أنها ليست من دون تشويه أو تحريف) كما وجدها المسيحيون. والثاني: سجلات الأملاك للأوقاف الدينية (الأحباس "habices")، والوثائق المتصلة بها - الترجمات الإسبانية للسجلات العربية للأراضي في غرناطة - التي يمكن على أساسها إعادة بناء مؤسسات الري في غرناطة النصرية، على الأقل جزئيًا. وأخيرًا، فإن الدراسة المقارنة بين أنظمة الري الإسلامي في الماضي والحاضر، في كل من سورية واليمن (هاتين المنطقتين من الشرق الإسلامي اللتين كان تأثيرهما بارزًا في الري لإسبانيا الإسلامية وفي المغرب العربي، من المتوقع أن تكشف عن مؤشرات مهمة عن الأصل الحضاري للري في إسبانيا الإسلامية). في السنوات العشر الماضية، أي في الثمانينيات من القرن العشرين تضافرت مجموعة من الظروف المتزامنة فيضًا من دراسات تاريخية جديدة عن زراعة الري في إسبانيا، كثير منها تركز على الفترة الإسلامية والإسهام الإسلامي.
ومن هذه الحوافز، يمكن أن أذكر:

1 - نظام الحكم الذاتي (Regimen de autonomics) الذي حفّز وموّل عددًا كبيرًا من الدراسات ذات النوعية العالية عن التاريخ المحلي. 2 - تلاشي الإجماع القديم للقروسطية الإسبانية، التي ركزت على زراعة الحبوب كأساس للزراعة. 3 - انتعاش علم آثار العصور الوسطى الذي ولد عددًا كبيرًا من الفرضيات الجديدة عن التنظيم الاجتماعي في الأندلس، بما في ذلك بعض الأفكار المثيرة حول الزراعة الهيدرولية.

وهنا سأقصر مناقشتي على دراسة أثرية واحدة، لأنها تبسط القوى والقيود- على حد سواء - لهذا الضرب من الدراسات. منذ مدة قصيرة بدأ كارل بوتزر (Kart Butzer) وجوان ماتيو (Joan Mateu) مجموعة من علماء الآثار والمتخصصين بالقرون الوسطى يدرسون عددًا من المواقع المروية في إقليم قسطليون (Castellon) من أجل دراسة الأصل والأنماط الحضارية والتاريخية للري المتتابع في النظم الحقلية الرومانية والإسلامية والمسيحية. وكان من نتائج دراستهم أن الفتح الإسلامي «لم يغير بشكل جذري المدى الذي كان متيسرًا للمحاصيل والتكنولوجيا؛ وأنه، بسبب تهجير السكان وغمط ترك الزراعة في أزمنة الحكم الإمبراطوري المتأخرة، «فإن العصر الإسلامي ذا التكثيف المتجدد والإنتاجية المحسنة يكتسب شهرة غير مستحقة بسبب هذا الانحدار المأساوي في المطلق. إن استنتاجًا كهذا (عن الشهرة «غير المستحقة») يقدم لنا حكمًا تقييميًا يشوه معنى التغير الثقافي، ويتطلب استطرادًا تأريخيًا موجزًا.

اعتقد الإسبان المتخصصون بالدراسات العربية ودراسات القرون الوسطى، من جيل ميغيل آسين بالاثيوس (Miguel Asin Palacios) وكلوديو سانشيز ألبورنوز (Claudio Sanchez Albornoz)، بأن الفتح الإسلامي أضاف فقط بريقًا ثقافيًا سطحيًا لسكان البلاد الأصليين الذين استمروا في تمثل سمات

الشخـصية والثقـافة «الإسبانيـة». وهذا رأي «قومي إسباني» رفع إلى مـرتبة العقائـدية القومية تحت حكم فـرانكو، الذي اعتنق تأريخ سانشيـز ألبورنوز، الجمهوري المنفي، رغم أنه يشجب موقـفه السياسي. هذا الرأي، الذي أسميه «القـومية الإسـبانـية» (pan - Hispanism)، يعرف حـاليًا في لغـة المؤرخين «بالاستـمرارية» (continuism). وفي أعـقاب أمـيريكو كـاسـتـرو (Americo Castro)، الذي اعتقد بأن ثمة منعطفًا ثقافيًـا اجتماعيًا حادًا قد نجم عن الفتح العـربي، ناقش كثـيـر من المؤرخين من أبناء الجـيل الحاضـر، وكل الإسبـان الأصغر سنًا والمتـخصصين بدراسة القـرون الوسطى، بأن تثاقف المولدين (أي التـبادل الثـقافي بينهم) كـان كامـلا، وأن ثقافـتهم يجب أن تدعى إسـبانـيا الإسلامية تفضيلا على بعض التسميـات المضللة المركبة مثل «إسبانية/ عربية» (Hispano - Arab). في أعقاب ما طرحه السيد أمريكو، فإننا نعتقد أن ما هو «إسبـاني» (Hispanic) لا يمكن أن يكون «عـربيًا»، والـعكس بالعكس. لكن الهجوم الناجح على القومية الإسبـانية قد أفرز نوعًا جديدًا من التصلب الذي يؤدي إلى العـدول عن إعادة النظر في الاسـتـمـرارية المؤسسـية بين إسـبانـيا الرومانيـة وإسبانيـا الإسلاميـة؛ لأن أي إشارة إلى «البـقايا الرومانيـة» سوف توصم بالاستـمرارية. وهذا يجـعل جيلا جـديدًا من علماء الآثار المخـتصين بالقرون الوسطى مـعلقين دون استقرار على قرار حـاسم لأنهم لا يملكون بنية نظرية قادرة على إعطاء الدليل على أنظمة الري أو على الفخـار، للاستشهاد بالمثالين الأكثر بروزًا في سياق تعليلي قـابل للتطبيق. ولهذا، فإن النتائج التي توصل إليـها بوتزر يجب أن يحسـب لهـا حسـاب. ومع ذلك فإنني أتحـدى الفكرة القائلة بأن العرب قد اكتسبـوا (وربما العرب العاربة البربر) «شهرة غير مستحـقة» في إطار تجديد قاعدة الزراعة في شبـه جزيرة الأندلس. فمثل هذا الرأي ينطوي على مخاطرة إحياء الإشاعة القديمة القائلة بأن الحضارة العربية،

بسبب عبقريتها في التأليف بين العناصر الثقافية المتفرقة، كانت بطريقة أو بأخرى تفتقر إلى الأصالة؛ وكأن التأليف بين العناصر ليس إنجازًا ثقافيًا خلاقًا! إن رأينا هو العكس تمامًا: فالتشاكل بين الزراعة الهندية، والتقنيات الهيدرولية الرومانية، والنظام القانوني لتوزيع المياه الذي يتضمن عناصر من النماذج البدوية العربية العرب العاربة والبربرية والتشريع الإسلامي والأعراف الرومانية السائدة في الريف (مزيج معقد يحتاج إلى التفكيك) شكّل صورة مختلفة تمامًا عن أنظمة الري الرومانية المتقدمة سواء في مجال استخدام المياه أو في أسس توزيعها، هذا فضلا عن نوع الاقتصاد الذي يوحد ذلك كله. وعلى الرغم من التقيد بهذه القضايا، إلا أننا نستطيع القول بأن ميزة دراسة بوتزر أنها تزودنا بنموذج لدراسة مثل هذه النظم من خلال إخضاعها للتحليل.

إن النظام السائد على نطاق واسع في الأراضي الغرينية قد أسسه المسلمون وأقاموه على أنقاض شبكات الري الرومانية. كما أن نظام الميسو (ري القرى الذي يعتمد على مياه الينابيع) ونظام الميكرو (الذي يعتمد على الصهاريج أو على الأحواض والنواعير) لكل منهما أصوله المختلفة. إن شبكات الميسو (Meso) والميكرو (Micro) في الجبال المتجاورة لم تكن مركبة فوق إنشاءات الري التي كانت مقامة قبل العهد الإسلامي، بل إنها تمثل امتدادًا مهمًا للري في بيئة جديدة، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من عصر الانتعاش الاقتصادي (في القرنين الحادي عشر والثاني عشر)، ومن المحتمل أنها كانت من عمل سكان البلاد الأصليين الذين تعرض أجدادهم للتأثير الثقافي الإسلامي وصاروا مسلمين يتكلمون العربية. إن التعسف في البحث عن الأصول وتحديدها مع ما يوافقه من أحكام على الجوانب الثقافية،

يفسد النتائج المتميزة لهذه الدراسة[1] (مع أنها تصف الزراعة في شرق إسبانيا فقط). يزودنا السهل الغريني الجنوبي لنهر الميخارس (Mijares) بأفضل شاهد أثري. كما أن القطاع الغربي الأقصى، القساحل في الوقت الحاضر، فيه بقايا قنوات رومانية. أما القطاع الأوسط فيروي بقنوات أنشأها المستوطنون المسيحيون في السبعينيات من القرن الثالث عشر الميلادي. وأما الثلث الشرقي من السهل فهو غني بأسماء الأماكن العربية، وكان بؤرة الاستيطان الإسلامي؛ إذ وصفه المؤرخ الإدريسي بأنه منطقة مزدهرة وكثيرة المياه. وعلى الرغم من أن بوتزر يعتقد أن أسماء المواقع الجغرافية العربية قد بالغت الدراسات في اعتبارها معالم ثقافية، إلا أن مثل هذه الدراسات تؤدي إلى نتائج لا تختلف كثيراً عن عملية المسح الأثري التي أجريت على منطقة بوريانا (Burriana)، أهم موطن غني بالمياه كان يقطنه المسلمون؛ فالأدلة المستمدة من أسماء الأماكن تؤدي إلى نتائج مماثلة. أما في أقصى الجنوب، في منطقة لورقة (Lorca)، فيجد روبرت بوكلنغتون (Robert Pocklington) أن ما نسبته 68 بالمئة من القنوات يحمل أسماء يرجع تاريخها إلى ما قبل الفتح الإسلامي؛ بينما توجد تلك التي تحمل أسماء عربية على الحد الخارجي من المنطقة، وتمثل تمديدات بناها المسلمون على نظام يعود إلى زمن سابق. من ناحية أخرى، فإن ما نسبته 22 بالمئة فقط من القنوات في منطقة مرسية (Murcia) تحمل أسماء يعود تاريخها إلى ما قبل الفتح الإسلامي. وتشكل تلك القنوات التي تحمل أسماء عربية شبكة متماسكة؛ بينما تظهر تلك التي تحمل أسماء من قبل الفتح العربي نمطاً متناثراً من ذلك نستنتج أن تكثيف نظام الري الذي بناه المسلمون محق شبكة القنوات الأقل شأناً بكثير التي صادفوها هناك. وفي هذه

---

(1) توماس ف. غليك، التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس، الحضارة الإسلامية في الأندلس، ص 1351.

الحالات، فإن الشـواهد والأدلة المتعلقة بالآثار وأسماء المواقع الجغـرافية تؤدي إلى نتائج قـابلة للمقارنـة: فالمسلمون اسـتولوا على رقعـة من الأرض كانت تروى باعـتدال (علمًا بأن أراضـي الري في لورقة أصغـر بكثيـر من تلك في مرسية)، وأعادوا بناء أنظمة الري ووسـعوها؛ كما أنهم، إلى الحد الذي كان فيـه المستوطنـون العرب/ أو البربر جـماعات قـبلية، أعـادوا تنظيم إجراءات التوزيع والإدارة وفـقًا للقـواعد القـبلية (وهذه نقطة أسـاسية لم يشـير إليـها المؤلفون السـابقون الذكـر). إن أراضي الري في مقاطعـة بلنسيـة تمثل صورة مشابهـة للصورة السابقة الذكر؛ إذ ليس هناك صورة واضـحة عن الحد الذي استخدم فيه الرومان أنظمة للري وعلى الرغم من أن الحفريات الأثرية كشفت عن مصـدات للقنوات مـبنية من السـيرامـيك حددت هويتـها بوضوح بـأنها رومانيـة، فالاسـتخـدام المتواصل لأراضي الري منذ الـقرن الرابع الهـجري/ العاشـر الميلادي على الأقل، أدى إلى طمس الآثار السابقـة أو جعلها صعـبة الوصول. ومن الجدير بالذكر أن من بين القنوات الرئيسـية وفروعها، النصف تقريبًا يحـمل أسماء عربية، بمـا في ذلك قناة مسلاتا (Mislata) (منزل عطاء) وفافارا (Favara) (هوارة - وهي قبيلة من قبائل البربر) وراسكانيا (Rascanya) (وتعني بالعربية «رأس القناة» وفيتانار (Faitanar) «خيط النهر»، وهي ترجمة عربية حرفية)، وبناتجر (Benatger) (نسبة إلى فخذ من قـبيلة) وقناة الجيروس (Algiros) (من الزروب، وتعني «القنوات»، وهكذا دواليك لقد أثبتُ الطبيعة العربيـة لنظام الري الخاص بأراضـي الري البلنسيـة، استنادًا إلى التـشابه في ترتيبات التوزيع هناك مع تلك الموجودة على نهر بردي في غوطة دمشق. ففي كل حالة يعتقد بأن ماء النهر يحمل 24 وحدة من الماء (في دمشق تسمى تلك الوحدات قراريط؛ وفي بلنسـية فيلات) في كل مرحـلة من مراحل انعطافه. لقد تحدى غـيشار (Guichard) تفسيـري هذا على أساس افتراضـه بأن منطقة

الري كان يقطنهـا عرب العاربة البربر بشكل خـاص. على سبيل المثال قـبيلة هوارة التي كانت في فترة ما من الزمن تروي أراضيها على امتداد قناة فافارا. وانتقد آخرون فرضيته باسـتيطان عرب العاربة البربر (انظر المناقشة أدناه). أما بالنسـبة إلي، فإنني أرى أن الجـدل في هذا الموضوع يؤدي إلى توضـيح نقطة أولية تتعلق بأنظمة الري وانتشارها. فالعرب عرب العاربة والبربر الذين قطنوا إسبـانيا الإسلامـية لم يحـضروا معـهم القنوات أو السدود أو النواعـير، بل أحضروا معـهم الأفكار الخاصة بذلك فقط. لذا، فإنه عند تقيـيم التكنولوجيا الهيدرولية في إسبانيا الإسـلامية، فإن المصدر المادي المتعلق بالقنوات ليست له صلة بالموضوع. فأي شيء وجده المسلمون دمـجوه في نظام اجتماعي وثقافي واقتصادي يختلف تمامًا عما كان سـائدًا من قبل، وذلك وفقًا لقواعد سلوكية أحضروها مـعهم. وحتى لو أن البربر تفوقـوا على العرب إلى حد هائل من الناحية العـددية في منطقة الري في بلنسية (الأمـر الذي لا يمكن إثباته)، فإن وجود إنسان عربي واحد في تلك المنطقة يعرف نظام الري في بلاد الشام كان يكفي بأن يدخل ذلك النظام إلى البـلاد. فالافـتراض بأن الأفكار والتـقنيات يمكن أن تنتشر فقط عن طريق الهجرة الجمـاعية لهو - بكل بساطة - افتراض ساذج.

إن معنى الاصطلاح العام المسـتخدم في التعبيـر عن وحدات قياس الماء في شرقي إسبانيا والمسمى فيلا (fila) (يطلق عليه (hila) في بلنسية و(hilo) في قشـتالة يستـحق نوعًا من النقاش فـالكلمة تعني «خيط». ونعـرف من خلال أسماء الأماكن، مـثل فيتانار أو الفيتـمي، ومن خلال التوثيق، أن (fila) هي ببساطة ترجمة بلغة الرومانس لكلمة خيط. وكلمة (fila) في كل مكان تقريبًا تعني وحدة حساب في النظام الاثنى عشري (أي أنها، تخيلا، تعبر عن حصة الفرد أو المجموعة أو البلدة، من الماء، كحصـة من الكمية الإجمالية للماء في

الجدول، أو في جزء من الجدول، أو في مرحلة ما، من مراحل سيره. وكلما كان لابد من قياسها، كما في حالة شح في المياه، فإنها كانت تحول - كما يقتضي المنطق - إلى وحدات زمن (ساعات أو أيام من الماء). إن شيوع وحدات القياس في النظام الاثنى عشري من أجل الري في أرجاء العالم الإسلامي كافة يجعل من كلمة (fila) أساس الحجة التي تبرهن الدمغة العربية على ترتيبات التوزيع، جنبًا إلى جنب مع الاصطلاحات لدورة الري مثل "tanda" المجهولة المصدر؛ لكن يعتقد أنها من أصل عربي في بلنسية، "dula" (من دولة، التي تعتبر مصطلحًا عامًا تقريبًا لكلمة «دورة» في اليمن وسلسلة الواحات الصحراوية)، وكلمة (ador) (المشتقة من «دور» dawr)، وهلم جرًا. أما في القنوات فكان الماء يقسم إلى أقسام تامة بواسطة منشآت مادية تدعى القواسم (partidor) في اللهجة القطالانية وفي قشتالة؛ لكن يوجد إلى جانب ذلك عدد من الكلمات المرادفة العربية الأصل في الأنظمة التي سادت بعد الاحتلال المسيحي، مثل (almatzem) من كلمة «مقسم» (maqsam) في غانديا (Gandia)، وكلمة شستار (sistar) من «شطارة» في منطقة "Vall de Sego" وكلتاهما من كلمات عربية تعني «يقسم».

وأما سد التحويل، الذي-هو بناء ينشأ عبر جداول ليحول ماءه إلى قناة، فهو تقنية عالمية عرفت في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط القديمة، ولا يمكن أن يعزي إلى أصل ثقافي، على الرغم من أن الشهود المسيحيين في قضايا المحاكم في القرن الرابع عشر الميلادي في بلنسية كانوا قادرين على تعرف تلك السدود التي بنيت قبل الاحتلال بواسطة البنائين عندهم. لكن هيدروليات سدود التحويل كان يفهمها الجميع، كما يوحي بذلك ترادف المعنى لكلمة (resclosa) القطالانية وكلمة «سد» العربية (التي أدت إلى الكلمة العامة العربية الأصل (assut) في القطالانية، و(azud) في

القشتالية)، وكلتاهما تشير إلى معنى الإغلاق. أما الدولاب الحالي، الذي هو ناعورة مقسمة إلى أجزاء مستقلة تقوم برفع الماء من جدول وتفرغه في قناة مرتفعة، فهو يرتبط بكل من الأنظمة الكبيرة (مثلا في مرسية) والأنظمة المتوسطة (كما في تيرويل (Teruel). وفي الحالة الأولى، كان يستخدم لدمج الأراضي ذات الارتفاع العالي في نظام مناطق الري الأوسع. إن تلك الأنظمة التي قام بوتزر بدراستها في سلسلة جبال إسبادان (Sierra de Espadan) هي أنظمة صغيرة تمامًا قرى تروى عن طريق ينبوع أو ينبوعين مع حشد كثيف من التقنيات الهيدرولية المقرونة إلى حد بعيد بالاستيطان العربي، والمشتملة على الحقول المدرجة، وخزانات المياه، والشادوفات، والنواعير، والقياس بواسطة الساعات المائية مثلا، في قرية أهين (Ahin)، تخزن المياه التي تأتي من أحد الينابيع الدائمة الجريان في ثلاثة خزانات، ثم توزع على الحقول الواقعة على كل ضفة حسب الدور أسبوعيًا. وفي قرية شوفر (Chovar)، كان ثمة نظامان للري: الأول يتألف من ينبوع وخزانين للمياه وقنوات، كانت تروى نحوًا من تسعة هكتارات. أما النظام الثاني فهو واضح المعالم يروي حوالي خمسة هكتارات مع عين ماء يخزن ماؤها في سد تخزين، ثم يوزع في وحدات زمنية تقاس بواسطة ساعة مائية. وهذا النظام الثاني كان يتطلب أن يرفع الماء إلى بعض الحقول؛ وهناك آثار شادوف وناعورة ما زالت باقية هناك. ومن هذا الدليل، فإن مجموعة بوتزر تستخلص بأن «تكنولوجيا الرفع والتخزين في سلسلة الجبال بشكل خاص، وفي مناطق الري البلنسية بشكل عام، تكشف عن التمازج بين الجذور الإسلامية والكلاسيكية». إن تقديم دولاب المياه المدار بواسطة الحيوانات يشير إلى كفاية أعظم، وكان لابد من أن يسهل التكثيف الإسلامي للزراعة في المناطق التي لم تكن مروية من قبل. إن نظامًا متوسطًا أكبر، في هذه الحالة، من تقديم عربي دون أدنى ريب، نجده في

منطقة بني البوفار (Banyalbufar) في ميورقة (Mallorca). فهذه المنطقة، التي تبلغ مساحتها ستين هكتارًا، تروى بواسطة الماء من قناة ثم توزع المياه في خزانات أو صهاريج ذات نوعين: مكشوف (صهريج بالعربية، (safarcig) في القطالانية)، ومغطى (جب في العربية، وaljub في القطالانية)، ومن هذه الخزانات والصهاريج تروى الحقول المدرجة في نوبات أسبوعية؛ إذ تطوق الحقول بمدرجات تسمى (marjades) حيث تعني كلمة "marqa" الجدار المساند. ويعتقد أن المصطلحات مشتقة من الكلمة العربية «معجل»، وأنها أدخلت جنبًا إلى جنب مع الذخيرة المرافقة من التقنيات الهيدرولية، من جنوبي الجزيرة العربية إبان حكم بني غانية في أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. إن إجراء التوزيع بالأدوار في منطقة بني البوفار يتوافق بشكل عام مع ما هو موجود في جنوبي الجزيرة العربية (أدوار سبعة أيام، بأيام تحسب من شروق الشمس إلى غروبها)، وذلك على الرغم من أنه يشذ عنه أيضًا إلى حد ما. ففي اليمن يوزع الماء عادة للمزارعين الذين يرغبون في ري حقولهم عن طريق وحدات زمنية تقاس بالساعات المائية أو أية أدوات أخرى يراقبها مسئول رسمي؛ بينما في منطقة بني البوفار لا يوجد مجتمع ري رسمي، ليس ثمة مسئول يعين للإشراف على توزيع الأدوار، الذي يتم بالاتفاق ما بين الزارعين وهذا إجراء نادر في شرقي إسبانيا؛ لكنه ليس مما لم يسمع به. إن القناة، أو سرداب الترشيح (التنقية)، تقنية عربية نجدها منتشرة بشكل واسع في إسبانيا الإسلامية في أنظمة الري المتوسطة المستوى. وتوصف القنوات أحيانًا بأنها آبار عمودية؛ لكن سرداب الترشيح الصحيح إنما يبني ليكشط سطح الماء ويكون مزودًا بمحاور عمودية لتزويد العاملين الذين يقومون بصيانة الأنفاق بالمنفذ والهواء. وفي الحقيقة، استخدم العرب تشكيلة من التقنيات ذات العلاقة لنقل المياه تحت سطح الأرض، خصوصًا في الأراضي

الصعبة، التي لم تكن كلها تأسر المياه بالترشيح؛ كما أنهم بنوا سراديب ترشيح في أحواض الأنهار، التي لا تعد تضاريس أو طبوغرافية مميزة للقنوات. وقد درس علماء الآثار مؤخرًا القنوات في ميورقة وكريبينتي (Crevillente) [في بلنسية؛ وسراديب أحواض الأنهار (أو cimbras) عند حوض نهر أندرش (Andarax) (في المرية Almeria)، التي هي أقصر من القنوات الاعتيادية، وليس لها آبار تنفيس، والتي لا تعد أنفاقًا بل خنادق مغطاة وفي بلدة كوثنتاينا (Cocentaina) توجد الكانوفات (alcavons)، وهي أنفاق ذات آبار تنفيس؛ لكنها تحمل الماء من نهر الكوي (Alcoi) إلى قنوات الري دون جمع الماء بواسطة الترشيح. إن تلك الأنظمة التي قام بوتزر بدراستها كانت حقولا تقع فوق الأنظمة المتوسطة المشاع، وتروى بواسطة الصهاريج. لكن أكثر أنماط نظام الري الصغير شيوعًا إلى حد بعيد كان مزرعة الأسرة الواحدة المروية بواسطة ناعورة تعمل بقدرة الحيوان. إن الدولاب الأكبر حجمًا الذي يديره التيار، والذي يرفع الماء بواسطة إطار خارجي مجزأ بدلا من سلسلة من الأوعية، يرفع كميات كبيرة من الماء؛ وهو يمثل واحدة من سمات أنظمة الري الكبيرة أو المتوسطة حيث توجد على الجداول الدائمة الجريان أو الأنهار أو، كما في مناطق الري التي في مرسية، على قنوات الري الرئيسية. والدولاب الذي يديره التيار يمكن تحويله إلى رحى عمودية تدور بالدفع السفلي بكل بساطة عن طريق وصله بمحور أفقي. وهكذا، فإن هاتين التقنيتين وثيقتا الصلة؛ والصانع يستطيع أن يصنع الدولاب الذي يديره التيار يستطيع أن يصنع الرحى العمودية. لكن الناعورة التي تعنينا هنا هي النوع الأصغر، الذي كان يدار في العصور الإسلامية المتوسطة بواسطة حمار صغير أو ثور. ومن بين مسيحي إسبانيا الذين كتبوا في علم الفلاحة، قدم ابن العوام وأبو الخير كلاهما مواصفات عن بزل الآبار وعن بناء النواعير. ورغم

وجود هذه النواعير في كل مكان، فإنها لم تدرس كثيرًا، وقد اختفت الآن عمليًا من إسبانيا. لذلك، فإن مواقعها فقط هي التي يمكن أن تدرس من منظوري علم الآثار والهندسة على حد سواء. وإن مسحًا أثريًا حديثًا في منطقة بياكانياس (Villacanas) (في لامانشا (La Mancha)) - وهي منطقة تابعة لمملكة طليطلة الإسلامية، حيث كانت النواعير منتشرة بكثافة - يكشف عن كثير من آبار النواعير المزودة بسلالم أو أنفاق تؤدي إلى سطح الماء. وهذه التقنية تتعلق بتلك الخاصة بشق الأنفاق للقنوات. وفي الحقيقة، كما يوحي بذلك اسمها، كان أيضًا ثمة قناة في بياكانياس وفي مقالة حديثة، يرى روبرت بوكلنغتون أن القناة كانت تدعى أيضًا «النقب» بالعربية الإسبانية، كما في عبارة «نقب البير»؛ وعلى هذا الأساس، فإنه يرى أن الأصل التاريخي لاسم منطقة (Moncofar) هو «المنقوبة»؛ أي بئر مع سرداب يعني قناة وهذا يمكن أن يكون صحيحًا؛ ولكن الصحيح أيضًا أن الآبار كان يمكن أن تشق لها أنفاق ليس فقط أفقيًا؛ كما في القنوات، بل عموديًا أيضًا، وكذلك في الحقيقة بشكل منحرف كما في سلم المدخل للناعورة. إن استخدام النواعير المدارة بواسطة الحيوانات على نطاق واسع جعل من الممكن لمزرعة العائلة أن تنتج فائضًا للسوق. لذلك، فإن «ثورة النواعير» كانت مرتبطةِ بشكل أساسي مع التوسع في الاقتصادات الإقليمية التي تميز بها عصر الطوائف. وقد كشفت الحفريات مؤخرًا في أولبة (Oliva) [عند مدينة بلنسية] عن موقع ناعورة كان يستخدم بشكل متواصل منذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. وإن أكثر ما يبعث على الاهتمام بهذا الموقع أنه كان ينتج أكثر من خمسة آلاف قطعة من أواني الناعورة (التي تعرف بالإسبانية باسم (arcaduz)، من العربية «قادوس» مما يبين أولا: أن التثقيب في القاعدة الذي أوصى به ابن

العوام، كطريقة لمنع الانكسار النـاتج عن اصطدام الوعاء بسطح الماء، كان قد عرف قبيل نهـاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عـشر الميلادي؛ وثانيًا: أن شكل هذه الأواني يذكرنا بالطراز المتبع في بلاد الشام ويمكنني أيضًا أن أضيف أنه في تلك المناطق في إسـبانيا التـي استخـدمت فيهـا النواعيـر، فإن أواني الناعورة، التي كانت مطلوبة بأعداد ضخـمة كقطع بديلة، كانت الأساس في صناعة الفخار المحلية.

أصل الطواحين المائية غيـر معروف على وجه التحـقيق؛ إلا أن طاحونة الحبوب الأفقية والشائعة (ذات المحور العمودي)، التي كانت تعرف في الغرب بالطاحونة الاسكندنافية (النرويجية)، كـانت أيضًا معروفة في الشرق منذ زمن مبكر. والدلائل الوثائقيـة على وجود الطواحين في إسبانيا الإسلامـية ليست وفيـرة. إن سـجـلات الأراضي (Repartimientos) في القـشـتـالـيـة؛ (Repartiments) في (القطالانيـة) التـي دونت عناصـر من تضـاريس أراضي إسبانيا الإسلامية في قطع الأرض التي منحت للمـستوطنين المسيحيين، تظهر أن إسبانيا الإسلامية كانت تحتوي على عدد وافر من الطواحين. فسجل بلنسية يذكر أكـثر من مئـة طاحونة، خمس وثلاثون منهـا في المدينة نفسـها (مناطق الري التابعة لها)، وتسع عشرة في شاطبـة. وهذه كانت طواحين أفقية، كثير منها بأكـثر من حجـر رحى واحد (وهذا دليل على وفـرة الطاقة الهيـدرولية المتـاحة في الأنهـار وقنوات الري)؛ كمـا أن كثيـرًا منها كـان مملوكًا لكبـار المسئولين (كالرئيـس والقائد)؛ أيضًا، في شاطبة، هناك طاحونتـان مسجلتان على أن ملكيـتهمـا تعود إلى الدولة - «المـقسم» (almaczem). ويفترض أن جميع هذه الطواحين هي طواحين حبـوب أفقية، أولا لأنه لم يخصص هناك أي طواحين صناعيـة (التي كانت عمودية بشكل عـام)؛ وثانيًا، لأنه لم يكن في بلنسيـة أي موقع طواحين مزود ببركـة ماء لإدارة دولاب الطواحين بالدفع

العلوي، التي تحتاجها الطواحين العمودية. وهذا الأمر لا يستثنى الطواحين العمودية التي تسير بالدفع السفلي، التي تنطوي على تكيف بسيط للدولاب الذي يدار بالتيار؛ ولكن أيا منها غير موثق بوضوح. فقد يكون من الممكن تبني الطواحين الأفقية لأغراض صناعية بسيطة. ويذكر القزويني طاحونة أفقية في ميورقة كانت، في أوقات شح الماء، توصل بدولاب ناعورة وتعمل كطاحونة عمودية تسير بالدفع العلوي وتغذى بواسطة شلال. وبالمثل يوثق سجل الأراضي في جزيرة ميورقة 162 طاحونة؛ كما يقدر ميغيل بارثليو (Miquel Barcelo) أنه كان قبيل الاسترداد المسيحي 626 - 627هـ/ 1229 م حوالي 197 طاحونة إجمالا وانسجامًا مع الموارد المائية الشحيحة في الجزيرة، فإن هذه الطواحين كانت صغيرة؛ كما أن عددًا قليلا جدًا منها كان له أكثر من حجر رحى واحد. وتقريبًا ربع هذه الطواحين الأفقية كان يزود بالطاقة بواسطة قنوات. وكما في مدينة شاطبة، فإن «المخزن» كان يملك الطواحين، مثله مثل «الحبوس» (ثلاث طواحين) وشيخ مجهول الاسم. ويعتقد بارثيليو أن النمط القبلي في السيطرة الجماعية على الماء حال دون تشكيل الفرق التي تحتكر الطواحين. ويأتي دليل متمم على الطواحين الأندلسية من أسماء الأماكن. فسجل الأراضي في بلنسية يذكر أماكن تحتوي على عناصر مثل (Raha) (Raal) (Rahal) (Arreha) إلخ، المستمدة من الكلمة العربية «رحى» وجمعها «أرحاء». وعلى الرغم من بروز الطواحين ذات الأحجار المتعددة في سجلات أراضي بلنسية، فإن طواحين أبسط، ذات حجر واحد كانت على الأرجح الأكثر شيوعًا، وكانت كثيفة الانتشار عادة حيثما كانت الطاقة الهيدرولية مركزة، سواء أكانت على مجاري مياه ملائمة أم بالقرب من منابع قنوات الري. ومن الأمثلة على هذه الأمكنة فحص الرحى (أو حقل الطواحين) قرب قرطبة. مما لا شك فيه أنه كان ثمة ترابط بين انتشار

الطواحين وأنظمة الري. واستناداً إلى ميغيل بارثليو، فإن الطاحونة في الأندلس كانت استدراكًا للري وتابعة له؛ بخلاف الوضع في قطلونية الإقطاعية، حيث كان الطحن غاية في حد ذاته (كاحتكار إقطاعي) والري ما هو إلا ناتج ثانوي. والتباين بين النظامين هو، كما يرى بارثليو، علامة على نوعين مختلفين من التنظيم الاجتماعي الزراعي: النظام الإقطاعي الهرمي المسيحي، والنظام الإسلامي القبلي القائم على المساواة. إن النموذج واعد، على الأقل كفرضية عملية. ويخدم في تأكيد مبدأ رئيسي في تاريخ التكنولوجيا؛ أعني به الربط بين الأنظمة الاجتماعية والتقنيات. فالطواحين وقنوات الري، سواء بسواء، تقنيات شبه عالمية؛ ومع ذلك فإنها اكتسبت مدلولات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة حين تم تبنيها من قبل مجتمعات وثقافات جد مختلفة. إن التقنيات عبارة عن إبداعات بشرية يمكن، بمظهرها الميكانيكي، أن تحلل وتصنف دون الرجوع إلى الثقافة بمجتمعات وثقافات معينة. إسبانيا الإسلامية تنتصب على طرفي أوروبا وآسيا، من ناحية جغرافية؛ وتمتد بين إسبانيا الرومانية وإسبانيا الحديثة، من ناحية تاريخية. إلا أن أنماط الانتشار والاختراع والابتكار التي يكشفها التاريخ وعلم الآثار يجب أن تفسر على أساس ما نعرفه من النظام الاجتماعي في مجتمع إسبانيا الإسلامية. ونظراً لأن مجتمع إسبانيا الإسلامية الزراعي لا يمكن معرفته إلا من خلال آثاره ومن خلال التحليل المقارن، فإن التقدم في دراسة تاريخه التكنولوجي يجب أن ينتظر جيلا من الفرضيات المعنية بالبنية الاجتماعية التي انتشرت هذه التقنيات ضمن إطارها[1].

(1) توماس ف. غليك، نفس المرجع، ص 1362.

الصناعة:

أما عن الصناعة بالأندلس فقد كان للمسلمين أيضًا أثر كبير في نهضتها وترقيتها وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل منها:

1 - استغلال المسلمين لثروات البلاد الطبيعية، وبذلهم جهودًا كبيرةً في هذا المجال. 2 - روح التسامح التي أبداها المسلمون تجاه أهل الحرف والصنائع. 3 - تشجيع المسلمين للصناعة والابتكار فيها لصناعة ما تحتاج إليه البلاد.

ويرى ابن خلدون: أن رسوخ الصناعات في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة، وطول أمدها، ويتخذ من الأندلس مثالا فيقول «كالحال في الأندلس لهذا العهد. فإنا نجد فيها الصنائع قائمة، وأحوالها مستحكمة راسخة في مجتمع ما تدعو إليه عوائد أمصارها، كالمباني، والطبخ، وأصناف الغناء واللهو من الآلات والأوتار، وتنضيد الفرش في القصور، وحسن الترتيب والأوضاع في البناء، وصوغ الآنية من المعادن والخزف وسائر الصنائع التي يدعو إليها الترف وعوائده وما ذاك إلا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيها برسوخ الدولة الأموية، وما قبلها من دولة القوط، وما بعدها من دولة الطوائف إلى هلم جرًا فبلغت الحضارة فيها مبلغًا لم تبلغه في قطر إلا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضًا لطول آماد الدول فيها فاستحكمت فيها الصنائع، وكملت جميع أصنافها على الاستجادة والتنميق. وهكذا احتضن المسلمون حضارة الإسبان وشملوا أهل الصناعة والفنون المختلفة برعايتهم وعنايتهم، وظل الصناع وأرباب الحرف المختلفة يسيرون في نفس الطريق الذي كانوا يسيرون فيه من قبل مع بعض التغيرات الطفيفة في تكييف منتجاتهم وفقًا لما يقتضيه الوضع الجديد، ثم ما لبث أكثر هؤلاء أن وجدوا أنفسهم

يخالـطون المسلمين، ويشاركـونهم ويتعـاملون معـهم، فأقبـلوا على الثقـافة العربيـة، ودخل الكثيـر منهم في الإسلام، وتحـققت بذلك النقطة الحـضارية الهائلة في العصر الأموي وخاصة في عـصر الخلافة، وصيغ في ذلك العصر فن إسلامي في إسبانيا الإسلامية أخذ يتدرج في النمو والتطور. وإذا أردنا أن نتحدث عن بعض الصناعات في إسبانيا الإسلامية فإننا نجد منها:

صناعة المنسوجات: التي انتشرت في أنحاء كثيرة من البلاد نظراً لتوافر المواد الخام اللازمة لها من القطن والكتان والحرير والصوف، وكذلك الأصباغ اللازمة. فقد كان القمـاش المعروف باسم (بوقلمون) يصنع في مدينة شنترين غربي إسبانيا الإسـلامية بألوانه المتغيرة. كما كان يصنع في إسبـانيا الإسلامية أيضًا النسيج الحريري المعروف باسم (العتابي) الذي انتقلت صناعته من العراق إلى إسبانيا الإسلامية. ولقد ازدهرت صناعة المنسوجات الحريرية في الأندلس نظراً لكثـرة أشجـار التوت. حيث يـشير المؤرخ الأندلـسي عريب بن سـعد القرطبي (ت 369هـ) إلى قيام النسـاء بتربية دود القز، ورعاية بيضـه، وانتقاء شرانقه من شهر فبراير حتى يفقس في شهر مارس من كل سنة.

وكان من أهم مراكـز هذه الصناعة قرطبة وألمرية التي يقـدر المقري عدد الأنوال فيها في عصره (ت 1014 هـ) بنحو خمسـة آلاف وثمانمائة نول. كما اشتهرت مرسية بصناعة الحلل من الحـرير والديباج. ويذكر ابن سعيد المغربي عن الحضرمي قـوله «وكما يتجهـز الفارس من تلمسان، تتجـهز العروس من مرسيـة». وحينما زار الرحالة ابن حوقـل إسبانيا الإسلامـية في القرن الرابع الهجري أشاد بأنسجة الديباج الأندلسية، وبالسروج الحريرية، وذكر أنها فاقت في صنعتها أي مكان في العالم، وأنها تزيد في كمياتها على ما ينتج في بلاد العراق. كمـا اشتهرت صناعة المنسوجـات القطنية وخاصة في مدينة إشـبيلية

التي كان يزرع فيها القطن، وكان يصنع بها نوع من الأقمشة يقي من الأمطار. كما وجدت أيضًا صناعة المنسوجات الكتانية البديعة، وكانت هناك أنواع منها لا يفرق بينها وبين الكاغد الجيد الصقل في الرقة والبياض، وكان من أهم مراكز صناعتها سرقسطة ولاردة وباجة. كما وجدت صناعة الصوف وخاصة في سرقسطة وجنجالة، ولا تزال إسبانيا حتى اليوم تشتهر بصناعة الأغطية (البطاطين) والسجاد، ولعل الصوف الإسباني المعروف باسم (مارينو) ينسب إلى قبائل بني مرين الزناتيين الذين حكموا المغرب وجنوب إسبانيا الإسلامية في القرنين السابع والثامن الهجريين، وكانت لهم مراعٍ كثيرة لتربية الأغنام أشار إليها لسان الدين ابن الخطيب في كتابه (نفاضة الجرّاب في غلالة الاغتراب). أما صناعة السجاد والبسط فكان من أهم مراكزها مرسية وبسطة وتنتالة في شرق إسبانيا الإسلامية، ولعل كلمة (الفوميرا) الإسبانية التي تعني سجادة قد جاءت من الكلمة العربية (الخمرة) أي الحصيرة أو من الحمرة لأن اللون الأحمر كان هو الغالب عليها.

حظيت المنسوجات الأندلسية بشهرة كبيرة في أوروبا وحرص الكثير من الملوك والأمراء والأغنياء فيها على اقتنائها، ولا تزال هناك نماذج في بعض المتاحف الأوروبية تشهد بمدى براعة إسبانيا الإسلامية في هذه الصناعة مثل متحف فيجو بقطالونيا في إسبانيا، ومتحف الأكاديمية الملكية بمدريد، ومتحف الفن في بروكسل، وكاتدرائية أوتون بفرنسا. وقد كانت هناك دور خاصة لصناعة الملابس المختلفة للأمراء والخلفاء ورجال الدولة والجند تسمى دور الكسوة أو دو الطراز، ويذكر أن الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل كان أول من اتخذ من الأمويين دارًا للطراز بإسبانيا الإسلامية. وفي ذلك يقول ابن الخطيب «وفي أيامه اتخذ الطراز الذي كان حديث الرفاق، وطرفة أهل الآفاق». يقول ابن خلدون عن الطراز «من أبهة

الملك والسلطان، ومذاهب الدول أن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبريسم، تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إلحامًا وسدى بخيط الذهب، أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصناع في تقدير ذلك، ووضعه في صناعة نسجهم، فتصير الثياب الملوكية معلمة بذلك الطراز، قصدًا للتنويه بلابسها من السلطان فمن دونه، أو التنويه بمن يختصه السلطان بملبوسه، إذا قصد تشريفه بذلك أو ولايته لوظيفة من وظائف دولته إلخ. كما اشتهرت إسبانيا الإسلامية بصناعة السفن وساعد على ذلك كثرة الغابات المنتشرة بها. وقد كانت صناعة السفن والمراكب من الصناعات القديمة الموجودة قبل فتح إسبانيا الإسلامية، وقد اعتمد المسلمون على دور الصناعة التي كانت منتشرة في عدة أماكن مثل طرطوشة وطركونة ودانية وبجانة وإشبيلية والجزيرة الخضراء، ولما قدم عبد الرحمن الداخل اتخذ 144 هـ دورًا لصناعة السفن في ألمرية وقرطاجنة إلى جانب المراكز السابقة وذلك لتوفر المواد اللازمة لهذه الصناعة من الأخشاب بالإضافة إلى توفر معدن الحديد الذي تحتاج إليه وخاصة في شلطيش. وقد ازدهر فن النحت على الخشب ووجدت أمثلة رائعة للتحف المصنوعة منه مثل منبر المسجد الجامع بقرطبة، ومقصورته، ومنبر مسجد الزهراء ومنبر جامع إشبيلية ومقصورته. وقد مر ذكر شيء من ذلك بالتفصيل عند الحديث عن بناء المساجد وتعميرها. كما تمثل فن النحت الأندلسي أروع تمثيل في صناعة العلب الخشبية المطعمة بالعاج التي كانت تتخذ لحفظ قنينات العطر والمسك والعنبر والحلي، وخاصة لزوجات الخلفاء والأمراء وجواريهم. وقد ازدهرت هذه الصناعة بصفة خاصة في عهد الخليفة الحكم المستنصر وكانت هناك دار الصناعة بقرطبة أسست على ما يبدو في عهد أبيه الخليفة عبد الرحمن الناصر في مدينة الزهراء. ثم ما لبثت دور

الصناعة أن أخذت تنتشر في أماكن أخرى. ومن أنواع الأمثلة علبة صنعت بأمر الحكم لزوجته صبح بيد درى الفتى الصقلبي 353 هـ، وصندوقان آخران صنعا فيهما أيضًا لها 355 هـ. ويبدو أن هذه الصناعة قد توقفت أو أصابها الذبول بعد وفاة الحكم إلى أن كانت أيام عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر حاجب الخليفة هشام المؤيد الذي أحياها من جديد، ومن أمثلة ذلك صندوق له غطاء على شكل هرم ناقص صنع لعبد الملك 395 هـ على يد نمير بن محمد الفتى العامري، وشاركه في صناعته صانعان آخران من الصقالبة وهما عبيدة وخير. وزخارفه تتألف من جامات مفصصة تتضمن مناظر من حياة البلاط الأموي، وأخرى تمثل مناظر صيد ومبارزات. ومن الأمثلة المتبقية صندوق من العاج صنع بمدينة قونكة في طليطلة - وهو محفوظ في متحف برغش - عليه رسوم تمثل مناظر صيد وحيوانات تتصارع، موزعة في ثلاثة صفوف أفقية وعلى أعلى الصندوق نقش بالخط الكوفي نصه: «باقية لصاحبه أطال الله بقاءه مما عمل بمدينة قونكة سنة سبع عشرة وأربعمائة، عمل محمد ابن زيان عبده أعزه الله».

صناعة الزجاج:

ومن الصناعات التي ازدهرت في إسبانيا الإسلامية صناعة الزجاج التي اشتهرت بها مالقة والمرية، وخاصة صناعة الأكواب والكؤوس التي تعلق في الثريات التي توضع في المساجد والقصور. ونعتقد بأن هذه الصناعة قد أخذت تتقدم منذ عهد عبد الرحمن الأوسط وخاصة بعد دخول زرياب إلى إسبانيا الإسلامية، وتفضيله استخدام الأكواب الزجاجية الصافية في تقديم الماء والشراب، بدلا من أكواب الذهب والفضة والمعادن الأخرى[1].

---

(1) حسن يوسف، المرجع السابق، ص 353.

صناعة الأسلحة:

كما تقدمت صناعة الأسلحة في إسبانيا الإسلامية، وأنتجت بكميات كبيرة، وساعد على ذلك كثرة الحروب التي خاضها المسلمون ضد أعدائهم، وكذلك التي خاضوها ضد بعضهم البعض، هذا بالإضافة إلى الأسلحة المستوردة. وقد وجدت أنواع شتى من الأسلحة وعلى رأسها السيوف والرماح والدروع والخوذات وغيرها. وقد ذكر ابن سعيد المغربي أن من آلات الحرب في إسبانيا الإسلامية: «التروس والرماح والسروج والألجم والدروع والمغافر، وقال: إن السيوف البرذليات - نسبة إلى مدينة برديل وهي بوردو الحالية بفرنسا - مشهورة بالجودة، والفولاذ الذي بإشبيلية إليه النهاية».

وكان الفولاذ مشهوراً بجودته، ومن أهم مراكز صناعته طليطلة وإشبيلية ومرسية وألمرية وكانت تصنع منه أنواع كثيرة من الأسلحة.

صناعة السكر:

ومن الصناعات التي وجدت في إسبانيا الإسلامية أيضًا صناعة السكر الذي كان يستخرج من القصب، حيث كان إنتاجه وفيراً وخاصة في القرن الرابع الهجري، كما أشار إلى ذلك الرازي وعريب بن سعد. وكان من أهم مراكز إنتاجه وتصنيعه البيرة ومالقة والمنكب وجليانة وإشبيلية. وقد استمر إنتاج السكر وفيراً في إسبانيا الإسلامية حتى سقوط غرناطة 1492 م لدرجة أن الإسبان سمحوا لعدد من المدجنين (المسلمين المعاهدين) المشتغلين بزراعته بالبقاء، ولكن كثيراً منهم رفض ذلك وغادر إسبانيا مما ترتب عليه تضاؤل إنتاجه.

صناعة الورق:

ومن الصناعات التي اشتهرت في بلاد إسبانيا الإسلامية أيضًا صناعة الورق ومن المرجح أن تكون هذه الصناعة قد وجدت في العصر الأموي، وخاصة بعد تقدم الحركة العملية وانتقلت إليها من المشرق حيث يذكر الإدريسي في كلامه عن مدينة شاطبة: (أنه يعمل بمدينة شاطبة بالأندلس من الكاغد ما لا يوجد له نظير بمعمور الأرض، وأنه يعم المشارق والمغارب). وكذلك اشتهرت بلنسية وطرطوشة بصنعه أيضًا، ويبدو من المخطوطات المحفوظة في المكتبات الإسبانية أن الورق كان يصنع من ألياف القطن والكتان ونبات الشهدانج. ويعزى إلى المسلمين أنهم كانوا أول من أدخلوا الورق إلى أوروبا عن طريق إسبانيا الإسلامية، وكانوا يستخدمون الورق قبل ذلك، ولعل شاطبة كانت أول مكان في قارة أوروبا يصنع فيه الورق.

وكان الورق الشاطبي مشهورًا في العالم الإسلامي كله، وبلغ من جودته أن بعض الكتاب كانوا لا يكتبون الوثائق إلا عليه، واشتهر إلى جانب جودته برخص ثمنه. وقد عرف أهل إسبانيا الإسلامية إلى جانب الكاغد نوعًا آخر من الورق المتين السميك الشبيه بالقماش وهو الورق المعروف بالبارشمان، وكان مطلوبًا في أوروبا وخاصة لكتابة الأناجيل والوثائق الكنسية. وقد قلده الإيطاليون بعد ذلك. وإلى جانب صناعة الورق فقد تقدمت صناعة أدوات الكتابة وما يتصل بها من حبر وأقلام وشمع للأختام وغير ذلك. وقد برع أهل إسبانيا الإسلامية في صناعة الأحبار من البيئة وعرفوا المعدني والنباتي والمطبوخ وغير المطبوخ، والبسيط والمركب منها، وعرفوا أقلام الغاب وكانوا يسمونها (الأنبوب)، بل عرفوا أقلام الحبر، وتفننوا في صناعة المحابر من الزجاج والبللور والرخام. وكانوا يزخرفونها ويكتبون اسم صاحبها عليها

بواسطة الحفر مع بعض أبيات من الشعر، ومنهـا محابر على هيئة الخنجر في قرابة توضع في حزام الثوب مع الأقلام. كما اشتـهرت في إسبانيا الإسلامية صناعة التـماثيل المعدنية، وتشـير كتب التاريخ بإسـبانيا الإسلامـية إلى تلك التماثيـل التي كانت تزين قصور الزهراء. فـيذكر المقري: أن الخليـفة الناصر نصب الحوض الصـغير الأخـضر المنقوش بتـماثيل على صـورة إنسان والذي جلب من القسطنطينية في المجلس الشـرقي المعروف بالمؤنس وجعل عليه اثنى عشـر تمثالا من الذهب الأحمـر مرصعـة بالدر النفيس الغـالي مما عمل بدار الصناعة بقـرطبة على صـورة أسد وبجانبـه غزال وتمساح وفي المقـابل صورة ثعبان وعقاب وفيل، وفي المجنبـتين حمامة وشاهين وطاووس ودجاجة وديك وحدأة ونـسر. كل ذلك من ذهب ورصع بالجـوهر النفيس ويخـرج الماء من أفواهها.

عثر في الحفائر التي أجريت بمدينة الزهراء على تمثال لوعل أو غزال من البرنز فقد قرنيه وهو محفوظ في متحف قرطبة للآثار، ولعله هو الغزال الذي أشار إليه المقري عند ذكـره لهذه التماثيل الذهبية الحمـراء، ويبلغ ارتفاعه نحو أربعين سنتيمتـراً ويزدان جسمه بزخارف محزوزة مـن دوائر أو حلقات متصلة بداخل كل منها ورقة من أوراق الشجـر. وكان الماء يجري إلى فمه عن طريق أنبوبة تمـتد من وسط قاعـدته وتصعـد إلى رقبـته. وكذلك ازدهـرت صناعة الثريات البرونزية. وقد ذكر المؤرخون أن جامع قرطبة كان يشتمل على مائتين وثمـانين ثريا من اللاطون (النحـاس الأصفـر) عدد كـؤوسـها سـبعـة آلاف وأربعمـائة وخمسـة وعشرون كأسًـا، وقيل: عشـرة آلاف وثمانمائة وخمـسة كؤوس، منـها أربع ثريات كـبار معلـقة في البلاط الأوسـط. وأكبرها الـثريا الضخمة المعلقة فـي قبة المحراب وكانت تحمل ألفًا وعشرين كـأسًا. كما كان جامع البـيرة يحتـوي على عدد كـبير من هذه الثـريات التي احتـرقت عندما

اشتعلت النيران في هذا المسجد في أثناء الفتنة البربرية لعرب العاربة في بداية القرن الخامس الهجري. وقد عثر في الحفائر التي أجريت بأرض هذا الجامع على ست ثريات أكبرها على شكل طبق مستدير مخرم في شكل هندسي بديع، ويتألف محيطها من فراغات مستديرة كانت توضع فيها الكؤوس التي تضاء بالزيت. وهذا المحيط مزود بحلقات صغيرة تعلق فيها السلاسل.

وكذلك ازدهرت صناعة التحف المصنوعة من الفضة والبرونز، وقد وصلت إلينا تحفة فضية من عصر الخلافة، وهي صندوق كاتدرائية خيرونة، الذي يبدو أن القطلانيين سلبوه من قرطبة من بين ما سلبوه بعد تخريبها في القرن الحادي عشر الميلادي. وهذا الصندوق عليه نقش كتابي يدل على أنه صنع بأمر الخليفة الحكم المستنصر لابنه هشام المؤيد، على يدي جؤذر، ونصه «بسم الله بركة من الله ويمن وسعادة وسرور دائم لعبد الله الحكم أمير المؤمنين المستنصر بالله مما أمر بعمله لأبي الوليد هشام ولي عهد المسلمين. تم عمله على يد جؤذر فتاه». وهذا الصندوق مصنوع من الخشب، ومغطى بصفائح من الفضة المزدانة بزخارف مطروقة ومذهبة، وقاعدته مستطيلة يبلغ طولها 39 سم، وعرضها 23سم، ويحتفظ بمفصلتين دائريتين وقفل ومقبض رائع الزخرفة.

كما عثر على مهراس كبير (هاون) من البرونز محفوظ بمتحف فيلانونيا، وهو مزود بحلقتين ونتوءات مثلثة على شكل مناقير طيور تدور ببدنه، وتزينه زخارف محفورة من التوريقات والأسود والطواويس، ونقش كتابي مطموس لا تظهر منه إلا كلمة (لصاحبه). ويمكن إرجاعه إلى عصر الخلافة. كما تحتفظ كنيسة سان سلفادور بإشبيلية بضبتي باب من البرونز المذهب موضوعتين على أحد أبوابها، ولعلها كانتا معلقتين في باب المسجد الذي كان قائمًا في موضعها، وتتألف كل منهما من حلقة سداسية الشكل سعتها 14سم معلقة في رأس أسد مركب فوق قرص مثمن الأضلاع جوانبه مقعرة. وتكسو

الجميع توريقات جميلة، وتشبه هاتان الضبتان حلقتين من اللاطون ذكرهما المقري عند حديثه عن أحد أبواب قصر قرطبة حيث قال: «وعلى هذا الباب باب حديد وفيه حلق لاطون قد أثبتت قواعدها، وقد صورت صورة إنسان فتح فمه»[1]. إن هدف هذا القطاع سواء كان القائمون عليه من الخواص أو من الأمراء، هو صنع الملابس وصباغتها. وهذان المطلبان المتعلقان بتوفير الرفاهية اليومية في المجتمع سواء كانا ماديين أو حضاريين، يرتبطان بالمكان، الذي يصبح العنصر الأساسي الضروري لفهم إشعاع الأندلس وتماسك حضارته رغم اختلاف مجموعاته البشرية في ذلك الزمان البعيد. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للباس في مجال العاطفة، والحس المرهف في الحب، يحددهما الإسلام (كدين ودولة) الذي يحرم التمثيل التشخيصي للجسد البشري - وذلك ما يرفع من قيمة الأثواب الموشاة - فإن الرواسب الثقافية القديمة والأسطورية للمكان تبقى حاضرة على رغم ذلك، وتمتزج وثنية غريبة بجمال الطبيعة، تولد طريقة جديدة للإحساس بالطبيعة تدعى الشعر. فتطلق أبطال الأساطير من عقالها في الزمان والمكان، وتجعل أجواء البحار المحيطة ترتعش وتنشر صفاءها على التلال الزرق المغروسة بأشجار الزيتون الفضية على جنبات «المشتى» لتجعلها بحرًا محيطًا آخر. إنها عملية إبراز النباتات متناغمة مع الضوء مما يؤلف العنصر المتكامل لحضارة بقي لنا منها جواهر خالصة مثل قصر الحمراء وقصر إشبيلية وتلك الأبهاء التي لا تزال ترن فيها «الصوتات» و«الغيطات» بطابعها الغابر في منطقة قسنطينة في الجزائر في القرن العشرين. وقد كتب ميشال باستورو يقول إن «اللون ظاهرة ثقافية مميزة يستحيل تصورها منعزلة عن الزمان والمكان» ويشرح سبب ذلك قائلا: «لأن اللون ليس مادة (كما اعتقد القدماء أحيانًا) وهو ليس حزمة من الأشعة (كما

---

(1) حسن يوسف، نفس المرجع، ص 358.

اعتقد علماء العصر الوسيط) ولكنه إحساس، الإحساس بعنصر ملون بواسطة ضوء ينيره، تستقبله العين وتوصله إلى الدماغ. وهو ككل إحساس ينبع بفضل الجهاز الحيوي والإرث الثقافي في آن واحد. ولن يكون لعلمي البصر والتعدين، على الرغم من أهميتهما، إلا الموقع الخلفي بالنسبة إلى ما أرمي إليه باحتفالي في إسبانيا الإسلامية عام 1992: ذلك أن الارتباط بالعالم يبقى ذا صبغة خرافية، أقرب إلى حس القروي بالمعنى الفلاحي، وإلى الشاعرية بالمعنى الفرجيلي، هذا الارتباط بالشمس وبالماء يقودنا عندما نسائل الينابيع، من الثلم إلى اللون، ومن التراب إلى الكساء، من «أديم الأرض»، كما تقول اللغة العربية الأندلسية للتعبير عن التراب مكنية عنه بـ «وجه الأرض» إلى النقاب القطني وإلى الأزرق السماوي لنبات العظلم (الباستيل) يقودنا من كل هذا إلى الحياكة والصباغة في حضارة إسبانيا الإسلامية، وإذا كان الزئبق أصل شهرة إسبانيا، ذلك المعدن الذي يشبهه ابن سينا بالزنجفر، والذي يستخرج من جذوة النار، وإذا كان الإنبيق لا يغيب عن زحمة العمل اليومي في تحضير العطور ومساحيق التجميل، فسوف أضع كلمتي في هذا الموضوع بين الأرض والسماء بالتضرع إلى الشمس المحرقة وإلى القمر الرحيم، وإلى موسيقى تدفق المياه التي تروي وتشبع، والترابط الدائم بين الكتان القديم واللازورد.

عندما تشير الوثائق الزراعية والنباتية المكتوبة بالعربية والإسبانية القديمة والعبرية واللاتينية، إلى المكانة التي احتلها نسيج جديد يدعى القطن، فإنها لا تنسى مكانة الألياف المعروفة منذ العصور القديمة كالكتان والقنب والحلفاء وألياف النخيل، إضافة إلى الأصواف والجلود. أما الألوان التي تعد عنوان حس جماعي، فقد شملت الألوان المعدنية الغالية الثمن، والألوان النباتية التي ما فتئت تتحسن نحو الكمال، وهكذا كان الأزرق السماوي أشد حضوراً من اللازوردي، وكان النيلي القادم من بعيد قادراً على أن يدبغ حتى

الأرجوان البحري، ليصبح مرجعًا في عموم بلاد البحر المتوسط: فنرى اليهود المتشبثين بـ «التخلت» التوراتي وهو الأزرق القاتم ولون أفق الليل، ونرى المسلمين والمسيحيين في سبتة وسيرينا، ثم في قرطبة وغرناطة وإشبيلية، أو سوسة وقسنطينة وفاس، نراهم جميعًا رغم الفروق والخلافات يتفقون، لا على معطى ديني أو سياسي، بل على هبة من الطبيعة ألا وهي عشق الضوء. وقد كتب أنطواني غودي: «أن الفضيلة هنا وصلت إلى نقطة أوجها، والبحر المتوسط كما يدل اسمه هو وسط الأرض، وعلى ضفافه الممتدة عند درجات العرض 45 يتحقق اعتدال في الضوء هو أفضل ما يتلاءم مع رؤية الأجسام وأشكالها، فهنا ازدهرت الثقافات والفنون بسبب هذا الاعتدال والتوازن الذي يخلقه هذا الضوء. وهنا تجاوب لون الحجارة الأرمينية الأزرق مع لون البروفانسيين القدماء القرمزي، وهنا اختلطت مستحضرات الجمال العظلمية (الباستيل) التي صنعتها العصور القديمة مع الألوان الذهبية والحمراء القانية كمعطيات ضوئية متناهية البساطة».

قبل عهد الإسلام في إسبانيا الإسلامية وقبل قيام مدرسته الزراعية الرائعة كان إيزيدور الإشبيلي المخضرم بين العهدين، قد قام بنقل معارف قديمة خاصة بالنبات والأصباغ النباتية والمعدنية، وذلك في القرن السابع وفي عام 1250 م، وعلى أثر أولى حروب الاسترداد النصرانية بعد الفتح الإسلامي في إسبانيا الإسلامية، وجد ولي العهد ألفونسو الحكيم إلـ سابيو "Lapidary" عند يهودي في طليطلة وقد ترجمه من اللغة العربية إلى القشتالية طبيبه اليهودي: يهودا موسكا الأصغر (إلـ مينور). ونجد في مقدمته: «هذا يهودي يكاد يكون طبيبًا»، وقد أصبح كتاب الحجارة هذا الخاص بألفونسو الحكيم العاشر، الذي يتحدث عن الصباغات التي تتلقى شدتها من النجوم - تحت تصرف غرسي بيريث أحد كهنة النصارى عند هذا الملك، وهو النموذج المثالي لعملية النقل

التي قامت بها إسبانيا الإسلامية في استمرارية لليونانية - الفارسية من جهة والعربية اليهودية من جهة ثانية. ذلك أن علماء الزراعة وأطباء إسبانيا الإسلامية اليهود والمسلمين والآخرين كانوا يشددون على انتمائهم إلى السلسلة التي تربطهم بأرسطو وجالينوس والرازي وابن سينا، كما تربطهم في آن واحد بخيميائيين مغمورين وصباغين من أمثال بولوس ديموقريطس الإسكندراني، وبالمرحلة التأسيسية السريانية التي يمكن أن يخبرنا عنها الكثير «بشير عطية» إن تاريخ العواطف هذا وتاريخ الاختلاط الثقافي يمثل كذلك تاريخًا للتقنيات: فالتحول الذي يدعى الزراعة قد استقبل بصفته معرفة خيميائية ترتبط بالماضي الكلداني البعيد. ويقول كتاب الزراعة لأبي الخير الإشبيلي، الذي عاش في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، في الملف رقم 64 من مخطوطة باريس، التي اكتشفت مصادفة لمن يسميه الغربيون: «الهوازم إليميتار دبلدك» والذي هو على حقيقته: أبو القاسم البغدادي بن بطلان (تقويم الصحة، الذي نقل إلى اللاتينية: تقويم سانيتاتس) وهو خيمياء شرقية بابلية بغدادية، يقول هذا الكتاب إن الزراعة قامت تحت راية تحولات الأجرام التي تقع تحت فلك القمر.

«تقنية» أو «صناعة»، المهم هو أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يفصل بين المفيد والجميل، فهذه الكأس مخصصة لهذا الشراب القرمزي أو لهذه العجينة من الفواكه الشافية اللذيذة. ولم يكن ممكنًا لحضارة إسبانيا الإسلامية أن تستمد قوتها التي ساعدت على تحقيق منجزاتها الجميلة دون زراعة علمية، بدأت تظهر اليوم على حقيقتها. وقد امتد المستوى الرفيع للمعارف الخاصة بالتربة بفضل توارث ما حققه المشرق والغرب، في مناخ تنافس منشط منعش حيث تتعدد التجارب في إقليم الشرف وهو اليوم سهل فسيح، وكان قديمًا مجموعة تلال اشتهرت بكونها خزانًا جبليًا، وكانت مصدرًا للزيت المعروف بـ

«الجبيلي» في منطقة إشبيلية وكان ابن وافد الطليطلي أول من أنشأ في إشبيلية، على غرار ما كان في طليطلة، الحدائق التجريبية الأولى في الغرب، ومنذ ذلك التاريخ بدأت هجرة النباتات الجديدة القادمة من المشرق أو تلك التي تم نجاح تأقلمها في الفجاج المسقية من مياه هضاب وجبال ومناطق عليا، لتقسوم بتتويج المستوى الرفيع لعلم النبات المعروف باسم مدرسة إسبانيا الإسلامية. ذلك أن علم تصريف المياه الزراعية ظهر شرطًا لابد منه في كل عملية نهوض زراعي بإسبانيا الإسلامية منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وقد بدأت ترتسم معالم حضارة للملابس المنسوجة من خلال الهدايا الكسائية التي صنعتها السلالة الحاكمة في مختلف درجات السلم في المجتمع السياسي، كشفت عنها الحفريات ودراسة تنظيم الفضاء في المساحات السكنية من أجل خلق معيشة رغدة راضية يومية في الدور والمنازل وما يتطلبه ذلك من الأقمشة والأكسية الخاصة بالفراش والسرير وأغطية الموائد من الأسمطة والأقبية والطنافس وملابس الكتان التي تم بلها بالماء ومحلول النيلة، والمشبكات النسائية والريط، والملابس الخضراء والسوداء التي كان يلبسها البحارة الإسبان والعمائم النيلية، وكانت الأثواب الجميلة تحلى باللآلئ والأحجار الكريمة.

ظهرت في الوثائق العلمية منذ القرن الخامس الهجري/ العاشر الميلادي، علامات انتشار النسيج والصباغة. لقد أعلن ابن سينا في رسالة الإكسير وفي الوثيقة اللاتينية المعروفة باسم: «من ابن سينا إلى ابن الهيثم (Regem Epistula de Re Recta) مبدأ استحالة تجاوز الطبيعة وكذلك حصيلة هذا المبدأ. وبعد أعمال جابر بن حيان وبعد الفلاحة النبطية التي تقوم في المناخ نفسه الذي تقع فيه إسبانيا الإسلامية، المعروف بالمناخ الرابع، يصنف ابن سينا تحت عنوان «الصناعة» كل ما كان من شأنه يغير تركيب المادة بهدف

إخراج ما كان مكنونًا فيها بدون زيادة من خراجها أو استعانة بالخوارق، مما يقع في مقدور سهيل الخضر (الذي يعادل زحل وهرمس) الذي يشف على عمليات التخمير التي تجعل المادة سوداء في العمليات الخيميائية، والفلاح يتتبع أطوار القمر وما يقع في حزام بروج الشمس، لأن كل مُزارع يهجن النبات بالتلقيح والإفسال لابد له أن يعرف القابلية بين ما هو أراضي وما هو نجمي، ويكون بذلك إرث أرسطو وبطلميوس القديم قد وصل دون تغيير لأن الأساس يتلخص في إعادة النص الذي يقول بأولوية «الإلهي» لكل مصدر للطاقة. وقد كان ابن سينا بالنسبة إلى جميع إسبانيا الإسلامية المرجع الأسمى، وقد ذهب روسكا إلى أن رسالة الإكسير منحولة لابن سينا وأنها إسبانيا الإسلامية الأصل. وتنتهي هذه الرسالة في خاتمتها بوصف للإنبيق وتلخيص لفعاليات الإكسير في الأصباغ:

«فالإكسير هو الذي يدبغ بصبغته، ويغمس بمادته، ويثبت بواسطة كلسه، فالدهون هي الرابطة بين اللون والشفافية، والكلس الصفيق والماء والزئبق هو حامل الصبغة. فإذا كان الدهن هو الذي يثبت الكلس ويلون في الصباغة، فالاثنان يغطسان فيه، وإذا كان الكلس ثابتًا فإن الاثنين يثبتان معه بفضل قوة المزيج». عندما اشترط ابن سينا على نفسه ألا يخترع أمورًا جديدةً في الصباغة فقد أصبح مجددًا، وهذا الموقف نفسه هو الذي اتخذه علماء الزراعة التقليديون في إسبانيا الإسلامية فأصبحوا مجددين بدورهم. وقد استلهم هؤلاء المزارعون الأطباء بقدر ما استلهموا علماء النبات وعلماء الطبيعة. ونذكر منهم، ما عدا ابن سينا الذي كان بنظرهم يعدل أرسطو، الدينوري والنبطي والغافقي والفلاحة النبطية. ونجد في الفصل المخصص للفن العظيم (Ars Magna)، في هذا المؤلف الذي يريد إخبارنا عن السوابق القديمة في منطقة ما بين النهرين مكررًا محتوى الكتاب الذي يعزى لجدنا آدم عليه

السلام، الذي كتبه بنفسه والمعروف بـ «كتاب أسرار القمر»، واعتمادًا على هذا المرجع المبجل فإنه يترك لبنيه إمكانية تقليد الطبيعة من أجل استخراج أنواع جديدة نباتية وحيوانية. ويلعب الماء في الزراعة الدور الذي يلعبه الزئبق في الخيمياء، فهو سائل يستطيع حمل المواد الوسيطة اللازمة للتحويل. هل رافقت الفتح العربي إيقاعات خاصة ساعدت على ازدهار الاقتصاد القروي؟ إن الفصول الخاصة بالنباتات التي تنتج ألياف النسيج تتضمن كذلك ذكر النباتات التي تنتج مواد الصباغة، فيرتب ابن العوام في كتاب الزراعة في الفصل (22) الطرق الزراعية الخاصة بالقطن أولا بتفصيل كبير وتطويل، ثم يتطرق إلى الكتان والقنب ثم يتبع ذلك الحديث عن الزعفران والحناء والفوة والعظلم (باستيل) والنباتات الشوكية التي تستخدم في الحلج. ويذكر في هذا الفصل أيضًا البرسيم والخشخاش، وذلك للدور الجديد الذي يلعبانه في تربية الخيول، ويختمه بذكر البخور (حصى البان) بطريقة مشوشة ودوره في طعام البشر. هذه المزروعات الصناعية من القطن والكتان والزغفران والعظلم، بدأت تنمو بتوازٍ مع ازدهار البرجوازية التجارية في عهد ملوك الطوائف (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي) والإمبراطوريات البربرية (من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجريين/ الحادي عشر إلى الثالث عشر الميلاديين) تلك السلطة الإسلامية العربية التي دامت ثلاثة قرون في الأندلس.

لا تظهر في كتاب المغيار للونشريسي بنيات زراعية مختصة بالمزروعات الصناعية (كلمة «معيار» هنا تدل على المعيار النقدي. فالمناصفة والاستثمار الزراعي غير المباشر خلقت عقودًا متعددة تستند إلى قاعدة: «الشراكة» (العقد الخاص بتوزيع الحصص)، ولكنها تظهر بصورة عارضة في ما يخص القنب (حسب الفقيه ابن لبابة) دون تدخل السلطات العامة أو إدارة التوثيق

والتحليف. هذه الظروف تؤكد الانطباع العام الذي يشير إلى تشجيع حرية الملكية. وإذا كان الصوف موضوع نزاعات كثيرة قانونية بسبب صبغته الشعبية اليومية التي تدس قطعان الغنم الصغيرة في سياق الاقتصاد العام، فإن المساحات المربعة المسقية المزروعة بالقطن أو بالعظلم أو بالفوة، وحقول الحناء وأثلام الزعفران كانت من دون شك موضوع نزاعات مستمرة ترتبط بمشاكل توزيع المياه في المحيط القروي ونصف القروي. ذلك أن الوقائع القانونية لا تشير إليها بهذه الصفة إلا في ما يخص الألياف. وتكون عقود المزارعة (الزراعة المشتركة) و«المساقاة» (عقود جزئية) هي التي تميز مجموعة البنيات الزراعية ويصعب التمييز في بعض الحالات بين ما هو متبع في إسبانيا الإسلامية ومثيله في المغرب العربي. وكان المستعمر (مستصلح الأرض) يدفع الزكاة، وهي ضريبة الدولة الإسلامية التي يدفعها المسلمون. وكانت هذه الضريبة خاصة بمن يملك الأرض رسميًا. وكان ذلك بسبب الجمعيات القليلة الأفراد المتعددة جدًا والمعقدة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة واقتسام الأرباح. وكان «أهل الكتاب» يدفعون كذلك الخراج ويتعرضون غالبًا لما يتبع ذلك من تأخير «أصحاب التقدير» الذين يقدرون الإنتاج، مما أدى إلى قيام عمليات احتجاج عديدة. هذه الملكية غير القابلة للتجزئة لم تكن نادرة إلا في حالات قطاعات الزراعة الغذائية. وتستطيع الدراسات الفقهية القانونية الحديثة أن تكشف عن شكل العلاقات في قطاع الزراعة التسويقية، فالحقول هنا لا تحيط بالمنازل ولكنها تنتظم في مربعات تسهل عمليات الري في مناطق السفوح أو في الأراضي الطموية الساحلية.

على عكس الكتان والقنب اللذين يعطيان الألياف من جذوعهما بواسطة البل والنقع، فإن القطن يخرج من البذرة التي تحتوي على عدة حبوب مكسوة بالألياف. هذا النبات الذي يعيش في منطقة محاذية للمنطقة الاستوائية والذي

ينمو بشدة يرتبط بالحضارتين الهندية والعربية. وبعد انتشاره في الحوض الغربي للبحر المتوسط فإن اسم الألياف الجديدة ارتبط باسم الكتان على الرغم من الاختلاف في طريقة تحصيلهما. وقد أخذ اسم القطن من العربية (بالإسبانية الغودون) وأصله من الهند الشمالية (Gossypium herbaceum) أو من الهند الجنوبية (Gossypium arboreum) وهو يختلف عما يسمى بالسنسكريتية: «كارباسا»، الذي أصبح في العبرية «كارباس» وباليونانية «كارباسوس» بمعنى: الشاش الرقيق، ثم باللاتينية «كارباسيس». وقد تحدث سترابون عن القطن فقال إنه صوف شجرة. وتبقى الهند طيلة أوائل العصر الوسيط البلد المصدِّر بكميات كبرى على الرغم من انتشار القطن في حوض البحر المتوسط. وقد شهد «ماركو بولو» بنفسه تحضير بالات القطن الكبرى من أجل شحنها إلى الغرب. ثم انتشر القطن انطلاقًا من المغرب في عمق إفريقيا فبلغ غانا والسودان. وكان يوجد في السودان قبل ذلك قطن بري تصنع منه أُزر نصفية محلية كثيرة الألوان. وعندما هجنت هذه الفصيلة مع قطن إسبانيا الإسلامية أعطت ما يعرف بـ "Gossypium Obtusifolium Roxb" صالحة لصناعة الخيوط والحياكة. وقد ظهرت في إسبانيا الإسلامية أولى الإشارات إلى زراعة محلية في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، خاصة في تقويم قرطبة، ولكن كتاب في ترتيب أوقات الغراسة والمغروسات لم يذكر القطن. وقد تكلم جميع علماء الزراعة بإسبانيا الإسلامية عن القطن، كأبي الخير الإشبيلي (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن البصال الذي يتكلم عن حديقة السلطان في كتابه القصد والبيان، وأبي المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكبير بن يحيى بن محمد اللخمي بن وافد (389 - 467 هـ/ 999 - 1074 م) وقد وصل هذان الأخيران إلى إشبيلية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي

بعد احتلال ألفونس السادس طليطلة عام 1085 م، وابن العوَّام الإشبيلي (ما بين القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي)، والحاج الطغنري الغرناطي (وهو مؤلف كتاب ضخم في عهد يوسف بن تاشفين المرابطي، ويحكي فيه أخبارًا مهمة عن ابن البصال، وابن حجاج الإشبيلي (مؤلف المقنع عام 1073 م وابن ليون الغرناطي (681 - 750هـ/ 1282 - 1349 م) وذلك في معرض حديثه عن التفاصيل.

يزرع القطن في مارس أو في فبراير في الوقت نفسه الذي يزرع فيه العُصفر، في أرض دسمة ثم يجري تسميدها بروث الغنم والبقر، على طريقة الزراعات المسقية أو ذات التربة الرطبة. ويجب أن يحرث الحقل مرات متعددة قد تصل إلى العشر حسب عمليات حرث وقلب تدعى «القليب» لأنها تعتمد على تفتيت التربة وليس على حرثها (فلاحة) لأن المقصود هو خلق سطح للتربة يكون مغلقًا على ما تحته فيمنع كل عملية امتصاص شعرية نحو الأعلى وكل عملية تبخير للمياه. فكان الحقل الخاص بالقطن (الحوض) عملا من أعمال الأيدي البشرية الماهرة. على شكل مربعات وتربة قليلة الانحدار تمنع تشقق الأرض من أجل الاستفادة من السقي بمردود أقصى.

يخضع هذا المستوى مثله مثل مجموع هذه الزراعة الشديدة الارتباط بالظروف والأحوال لضرورة مردود متوسط أعلى، فتتركز الجهود على الزراعات ذات المردود الكبير في اللحظة الحاضرة، ومنها نباتات النسيج في الدرجة الأولى ونباتات الصباغة. ويقع في المستوى الخلفي الاجتماعي لهذه الوضعية ازدهار طبقة برجوازية من التجار، بحيث إنه لا يمكن تصور الحضارة التي جاء وصفها في معرض الحديث عن «الطعام الأندلسي» إلا من خلال هذه البنية التحتية. وكانت زراعة الحقول وغراسة البساتين تخضعان للمعاملة

نفسها، وكذلك الأملاك الجماعية كالأملاك الخاصة. وكان الإعفاء من الضرائب (الخراج) مرتبطًا دائمًا بأصول تاريخية (كالتحالف مع الموحدين) أو بأصول قبلية للقبائل التي شاركت في الفتح في أيامه الأولى. وكان الفدان هو وحدة المساحة الزراعية، والفدان ملكية قد تكون شخصية أو قبلية جماعية، بينما كان المرجع الإشبيلي وحدة مساحة الأرض المغروسة وتدل كذلك على الأراضي الخاصة المحيطة بالمدينة. ويذكر ابن صاحب الصلاة قيمة 800 مرجع في إشبيلية فيقدرها بـ 3000 دينار، بينما يذكر ابن العوام أن المرجع يمثل مساحة يحرثها ثلاثة عمال في عملية حرث عميق هو «القليب» في أرض سهلة (يترجمها بانكيري) (Banqueri) بكلمة: يانون = سهلة. أما الضيعة التي تتألف من عشرة فدادين (aldea) فإنها تحتوي كذلك على ناعورة ومسجد ومدرسة لتعليم القرآن. وهكذا كانت مردودية الزراعة المغربية الأندلسية ما بين القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي تعتمد على وجود يد عاملة مؤلفة من العبيد الكثيرين الخاضعين لنظام «يلوري» صارم. وكانت مجموعة الضيعات تؤلف قرية (alqueria) وهي تجمع ريفي مع ضواحيه وشبكة توزيع المياه وهي على العموم من أملاك السلطان يمنحها مدى الحياة لصالح أعيان مقابل خدمات جليلة وهم عمومًا من الموحدين أو فقهاء إسبانيا الإسلامية القائمين على تطبيق الشرع والحق. تبرز براعم زهر القطن في أغسطس ويجنى القطن في سبتمبر ابتداء من الصباح الباكر بعناية الفلاحات اللواتي قد يقمن بالمراحل التالية. وكانت عملية جمع القطن في العراق تقع في شهر يولية؛ أي أنه إذا كان المناخ أشد حرارة يجنى المحصول أبكر. وكانت العملية التالية لجني المحصول هي فصل الألياف الناعمة عن البزرة في الظل ثم تعريضها للشمس، ثم جمعها في بالات. ومن مصادر إسبانيا الإسلامية نعلم أن هذه المراحل كانت تتم في سوريا

بأسبقيــة شهر كامل، وهي من المعلومات المتعلقة بالمناخ . وتعـود الحقول بعد ذلك لتصبح جاهزة لعــام مقبل. أما من الناحية الخاصة بالمحــافظة على البيئة فإن كتاب الفلاحة النبطية يقدم لنا وثيقة تقول إن «التراب» أو الطبقة السطحية الحيــة للأرض، يجب أن يكون خاليًا تمامًــا من أثر الملوحة. وكانت عــمليات التشذيب التي تلي عمليــة الجني تتم بواسطة المنجل الذي يجعل شجرة القطن مثل جــذع دالية العنب، لكــي تستطيع الإنبــات من جديد في العــام القادم. والخلاصة أن القطن كان زراعة مربحة قــد انتقلت إلى إسبانيا والحوض الغربي للمتوسط، وأن الحــركة المعاكسة، أي شراء الــقطن الهندي لا تزال قائمة، مما يدل على حركــة اقتصــادية معــقدة منذ ذلك الحين. ولم ينفــصل عنصرا هذا الازدهار أبدًا خــلال التــاريخ. فالرقــيق والربح لم يفــتــرا لحظة عن طبع هذا المجتمع بطــابع «القدم»، والذي يتميز بالــتمتع بالغنى وبحسن الاســتفادة من أهل العلم. وقد قام ابن العوام الإشبــيلي بتجارب على المزروعات الجديدة أو المختلف بشــأنها في سهل «الشرف» (مما يدل على الامــتياز) بإشبيــلية بعد أن أقام جدولا منهجيًا للنقولات الإفسالية التــهجينية المتعلقة بكل فصيلة، وكانت التقــاليد بالنســبة إلى القطن تــرجع إلى أصحاب الــعصر الوســيط وليس إلى القدماء: كأبي حنيفة الدينوري، والفــلاحة النبطية، وأبي الخير، وابن بصال، وابن وافد، والنمــاذج الصقليــة والمصرية وبلاد الخليج العــربي وشبــه الجزيرة العربية ولا نجــد أثرًا لديوسقوريدس وعلى العكس، فإن مــدرسة علم الزراعة الأندلسية كانت تكيف الأمور وفقًا لاحتياجاتها، لأن القطاع كان جديدًا ولأن التجــديد أساسي. وتظهر على الخــصوص حقــيقة هذه الحــركة المرتكزة على إسبانيا الإسلامية، حيث تــختلف المناطق اختلافًا شديدًا نظرًا إلى فروق المناخ من ألمرية إلى إشبــيلية، ومن كــامبو نيــخار إلى الشرف فــي مختلف فــصول القطاعات التــجارية التي تشجعهــا السلطة المدنية، من الملوك والفقــهاء. كان

القطن ثمينًا غاليًا. يقول ابن العوام: «تعيش شجرة القطن عندنا عدة سنوات تعطي خلالها شعيرات القطن». ويضيف ابن البيطار المالقي إلى هذا المعنى: «ويدعى القطن بعد جنيه الكور». ويقول الرازي إن بِذْرَتَهُ منبهة للشهوة وتدعى «الخشفج» وكان معروفًا أن ثياب القطن أكثر نعومة ودفئًا من ثياب الكتان. ويقول الإدريسي (493 هـ/ 1100 م - 560 هـ/ 1166 م) إن الأغنياء (الخاصة) يلبسون ثياب القطن والمعاطف القصيرة، أما الصوف فإن الفقراء وحدهم الذين يلبسونه. وكانت أبحاث الحسبة ومراقبة الأسواق تقوم بالإشراف الدائم على عمليات الغزل والنسيج والحياكة. وأصبحت الأحاديث بعيدة عن المجال الزراعي ولا تنصب إلا على تقنيات النسيج: حيث يتم الغزل بواسطة عجلة تدعى «المفتل» وهي نوع من مغزل ذي عجلة ظهر في الهند ما بين القرنين الخامس والتاسع الميلاديين. وفي بداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي كانت التعليمات في إشبيلية على غرار تعليمات باريس: سلكان في النول وخيطان والمشط يحمل 24 سِنًا وأربعين بيتًا في كل قطعة. وقد فرضت غرامة على كل من يمس حجم السدي الذي يدعى «الجيدة» كاستخدام عدد غير كاف من «البيوت» أو أن لا يحسن عملية الندف مما يجذب الفئران. وقد اتبع هذا النظام بعد نصف قرن تقريبًا في مؤسسات سان لويس لجعل الأسواق عُرضة للقوانين للسبب نفسه[1].

نحصل على ألياف الكتان والقنب بعملية نقع جذوعها في الماء. وبقيت ظروف زراعتهما دون تغيير، وبقي الكتان على مكانته في الأسواق. وينمو الكتان جيدًا في مناخ معتدل وتأقلمت زراعته في العصر الروماني في مناطق

(1) لويس بولتر، نباتات الصباغة والنسيج، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ص 1398.

غاليسيا ولوزيتانيا وفي منطقة المستنقعات الجنوبية قرب أمسبورياس وطركونة وشاطبة، وقد بقيت هذه الزراعة مستمرة بعد الفتح العربي. وقدم هذه الزراعة يفسر وجود اسم بولوس ديموقريطس في اللائحة التقليدية. ويقول كتاب الفلاحة النبطية إن أصل الكتان قبطي. ومع بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بدأ الكتان يبتعد تدريجيًا عن البساتين الواقعة عند سفوح الجبال ويهاجر نحو المواقع الساحلية الجنوبية حول مالقة وسهول غرناطة ووادي أندراش الساحر داخل سلطان ألمرية حيث كانت تقوم صناعة الأشرعة البحرية من الكتان الملون. وقد جرّب ابن العوام بنفسه ونجح في غرس الكتان بكثافة في الأراضي غير المسقية كما نجح في إعادة تغذية الأرض بروث الحمام. كانت الظروف مواتية، ولم يحل القطن تمامًا محل الكتان الإسباني فاحتفظ بأسعاره ومكانته بل إنه أصبح يزرع حول إشبيلية بكثافة أكبر في سهل الشرف. وفي إشبيلية كانت تتم حياكة الكتان وصباغته من أجل الاستهلاك في السوق المحلية وللتصدير. ويبذر فترة نمو الهلال حتى يصبح بدرًا. تغطس جذوعه في عملية النقع وتثقل بواسطة أحجار ثقيلة فوقها لتبقيها مغمورة. ثم تضرب على سطح الماء. وكانت طبيعة هذا الماء تؤثر بصفة قطعية على البياض النسبي النهائي. فإذا كانت جارية وحارة فالألياف تخرج بيضاء وإذا كانت متكدرة فالألياف تكاد تخرج سوداء وإذا خولطت بروث الأغنام والأبقار فإنها تخرج كستنائية، وكانت الخيوط عند بداية النقع تنفصل لوحدها فتترك لتجف كالقطن. وكان عملية تدوم 50 يومًا في البلاد الباردة و30 يومًا في مناطق الأندلس الدافئة.

احتفظ القنب الذي جاء من بلاد الأتراك باسمه القديم: البذور الملكية (شاه دنج) وهو مثل الكتان تخرج أليافه من جذوعه. والتربة الصالحة للقنب المزروع من أجل بذوره، هي التربة الصالحة للقنب المزروع من أجل ألياف

نفسـها، وهو يزرع مكثفًـا للحصول عـلى الأليات ومتـباعدًا للحـصول على البذور وتسمى الفـلاحة النبطية بذور «سوسـة»: بزور الصين. وألياف القنب أقل ليونة مـن ألياف الكتان، ولكن زراعـته لا تتطلب العناية وكـميـات المياه نفسـها. ويكثر اسـتخدامـه في مجالات عـديدة كالأقمـشة والثـياب الغليظة والورق والحبـال المفتـولة وكل ما يـستخـدم من النسيج على ظهـر المراكب. وكانت النسـاء يعملن في زراعة القطن والقنب. واشـتهرت ألمرية وسـرقسطة وبوكيـرانت وخوادار بمنسوجـاتها، ولكنها لا تذكـر بكتانها. وكـان الصوف للطبقـة الشعبـية والحرير للطبـقة الغنية، لذا فـإن نباتات الصبـاغة التي يمكن الحصول عليها بسهولة واستخـدامها صناعيًا سوف تلقى ازدهارًا مشهودًا على حسـاب الظروف العامة، والتـوسع الاقتصادي والثـقافي. جاء ذكـر البز في التوراة بلفظ «بوتز» الـذي أصبح في اليونانيـة «بسوس» وباللاتينية «بيـسيس» ويسميـه الإيطاليون بيسو غـاركارا أو الصوف الملون (لانا بينا) وهو شـعيرات تخرج من صـدفة كـستنائيـة اللون يفرزها هذا الحـيوان الذي هو من فـصيلة الرخويات، فتـخرج من المحيط كالحرير أو كـشعر البحر. وهذا الشـعر سواء كان أسود أو أخـضر يتميز بلون ذهبي يـشبه قزحيـة العين. وهو موجود في نواحي صفـاقس وجربة في تونس وفي جنوب شبـه الجزيرة الأيبيـرية ويعدل وزنه ذهبًـا، كالكتان الذي كـان يدفع عوض النـقود في الضرائب. ويـسمى القماش الناتج عن هذا البز أبا قلمون، وهو يعني حرير الروم، ولم يكن لبسه ممكنًا إلا للسـلاطين نظرًا لغلاء ثمنه وللمواد التي يتطلب جمعها عدة سنوات. وكـان ثمنه يصل أحـيانًا إلى عـدة آلاف من الدنانيـر. وكـان يسمى كـذلك «صوف البـحر». وكانت مياه صـفاقس تحتوي علـى كميات وفيـرة من البز، وكان لون الأصـداف التي تفرزه مـثل لون أصداف اللؤلؤ. فكانـت تجمع من المحـيط الأطلسي أمـام مـدينة شنتـمـرية، لونهـا ذهبـي، ذات ملمس ناعم

كالحرير، وكـانت تعالج كالحرير. وقد ورد في حكاية «جلد الحمـار» لمؤلفها بيرو أن الفتاة طلبت من أبيهـا مقابل جلد الحمار ثوبًا بـ «لون الطقس» ذا لون متغـير لا يمكن تحديده بحيث يتغـير اللون حسب ساعـات النهار. وكان ثمنه عاليًا ويمنـع تصديره. وكان المنصور (الحـاجب الأميري 387 هـ/ 997 م) بعد غارته على سـان جيـمس دي كمبـوستل قـد وهب لحلفائه النصـارى حرائر «الطراز» المخصصة للملوك والمقصورة عـليهم، وتذكر الأخبار وزيرًا قدم هدية من النوع نفسه لـلمعتمد ملك إشـبيلية في عيـد النيروز. وفي عام 392 هـ/ 1002 م وزع المنصـور بعد غارة شنتـمرية واحـدًا وعشـرين كساءً مـن «حرير البحر» ومعطفين عنبريين ومعطفًا قـرمزيًا (سقلاطون)، وخمس عشرة ريشة، وسبع زرابي من الحرير البـيزنطي وفروتين من فراء الثعـالب. وجاء في تقويم قرطبة أن عمال الخراج فـي العمالات قد صادروا عام 350 هـ/ 961 م لفائدة السلطان جمـيع المنسوجات القرمزية (بـاللاتينية: غرانا)، ثم جمـيع الأنسجة الزرقاء السماوية (باللاتينية: سليستي) بدءًا من آب/ أغسطس، ثم في سبتمبر جميع الأنسجة المصنوعة من الفوة (باللاتينية: روبيا). وقد ظهرت في إشبيلية (القرن السـادس الهجـري/ الثاني عشـر الميلادي) وفي مـالقة (القـرن السـابع الهجـري/ الثالث عـشر الميلادي) من عـمليات ضبط الأسـواق الظاهرة هذه نفسهـا، أي بعد قرنين أو ثلاثة من الزمن، مما يدل على أن الزراعة اسـتمرت في إنتاج مواد الصـباغة بمقيـاس صناعي. لا يزال السكر إلى يومنا هذا يأخذ لونه الأبيض بفضل «الأنيل». ولكن الأنيل هو «النيلة» وهي مـفردة تجدها في جميع الوثائق التي ترجع إلـى ما بين القرنين الخامس الهجري/ الحـادي عشر الميلادي والسـابع الهجـري/ الثالث عشـر الميلادي. كـان لابد أولا وقبل كل شيء من الرجوع إلى النصوص والامـتناع عن كل ترجمة (كترجـمة بانكيري وكلمان - مليه لابن العوام، وترجمة لكلرك لابن البيطار، وترجمة مايرهوف

لموسى بن ميمون)، وقد قام هذا الملف على المعجم المدقق بالتفصيل الذي سأعرض نتيجته باختصار مركزة على الأزرق العظلمي بالنسبة إلى النيلي. وعرض سريع غير مفصل لنباتات الصباغة الأخرى. ويبقى اللون اللازوردي، أو أزرق عكا، أو الأزرق البحري الأقصى، هو المرجع عند الحديث عن الزرقة الشديدة، إنه الأزرق الطبيعي (Cyanos autophyes) القادم من شمال شرق أوروبا المسمى بالعربية: «لازورد». أما الألوان الزرقاء النحاسية (azurro della magna, azurro citramarinum) فإنها معروفة بكثرة. (ويقول لايار إن الأزرق الذي استخدمه الآشوريون يدخل في هذه الفئة) وذلك من أجل إلغاء المرجع في الألوان، لذا فإن زهور الكتان مثلا كانت تسمى في الشعر: «اللازورد»، مما يدعو إلى ضرورة التمييز عند الحديث عن الألوان. كذلك كان اللون الأزرق عند القدماء يستخرج من أصداف بحرية والحلزون (موريكس أو سيبيا) التي كان يستخرجها الفينيقيون والعبرانيون من شواطئ صور وحيفا.

وقد وقعت الواقعة بين الإمبراطورية الرومانية وبداية ظهور الإسلام عند مجيء اللون النيلي من الهند وإفريقيا الشرقية. وقد استخدمت له المفردات التالية: «النيل» - «نيل» - «لازورد» - «وسمة» - «خِطْر» - عِظْلم، وكان كل منها يدل على محمول مختلف أو على الشيء نفسه. اللازورد هو الحجر المعروف «الأزورايت» أو (Lapis Lazuli) الذي يستعمل في صناعة الأحجار الكريمة، ويضيف ابن البيطار أن العظلم هو النبات الذي ينتج النلة «النيلج» ولكن بعضهم مثل ابن ميمون يعتقد أن زهرة ذكر الباستيل هي النيلة. وكان بيع الباستيل على أنه النيلة في إشبيلية في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي يعد غشًا يعاقب عليه، وهي عملية شائعة كثيرة الوقوع. وكانت كلمتا وسمة وسماوي من مفردات مهندسي الزراعة التي تسمح بتعدي الخلاف

المعجمي، لأن اللغة القشتالية الخاصة ببائعي الأحجار الكريمة استخدمت في البدء لفظي «أزول» و«كاردينو» وهي غير كافية. ويسمى ابن العوام الباستيل: «البستاني» أو «السماوي»، الذي يمكن أن يختصر على لفظ واحد: «بستاني» الذي ترجمه بانكيري بـ «هورتانس». أما لفظ خِطْر فإن ابن البيطار يرجعنا إلى وسمة، بينما يعتقد ابن ميمون أو لفظ خِطْر يدل على أوراق نبات النيلة (النيلج)، وأن «العظلم» هو ما يدل به الناس على النيلة وما يستخدم في الصباغة باللون الأسود (وهذا يضع الحق بجانب ميشال باستورو الذي يعتقد أن الأزرق هو اللون القاتم). إن أوراق الباستيل باللاتينية: (Isatis tinctoria, cruciferous) من النباتات الصليبية وأوراق نبات النيلة تدبغ باللون الأزرق بفعل مادة النيلة والفروق الناتجة في الألوان ناتجة عن زيادة أو نقص هذه المادة في الأوراق. وهذا ما يفسر الفوضى في المصطلح والعلم لأنه وقع الخلط بين نبات النيلة وبين نبتة الباستيل الذكرية. وفي مخطوطة ابن بقلارش (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي: المستعيني) نجد الباستيل باسم الوسمة فيترجمه اللسان القشتالي: «فوليوم» لأنه لون أزرق ينتج من الأوراق أما الحناء المجنونة «فهي خليط من الحناء والوسمة وتدبغ باللون الأسود. وللوسمة (الباستيل، Isatis tinctoria) أهمية كبيرة في متحف إسطنبول الخاص بالأعراق (الإثنوغرافية) ذلك أن المادة التي ترسخ اللون هي الشب، ونعلم منه أن المادتين قديمًا قد استعملوا الحديد في الترسيخ فحصلوا على أسود منتظم. وكان المشرق هو المصدر للشب الأناضولي. وقد دخل «الأنجدان» (ستيمراكس بنزوان دريات) كذلك في الصباغة. وقد ساد الاعتقاد أنه قد فقد أثره تمامًا في "Cyrenaica" (ليبيا) في عهد الرومان حيث كان معروفًا باسم «سلفيوم». وقد وجد اليوم بأشكاله الثلاثة المستخدمة في الصناعة بفضل المعجم الإسباني العربي، فهو قد غير اسمه فقط واليوم يعرف باسم «البنجوان». إن المثال الذي

ضربناه على اللون الأزرق، والذي لا يزال مؤرخو الألوان يتساءلون عنه اليوم، يكشف عن قدر من الدقة في أداء المعنى، ولكن عن شراك خادعة أيضًا. ويبقى على الباحثين أن يفرقوا بين الأشياء والأسماء وأن يميزوا بين الصورة والواقع اللذين اتبعهما القدماء، وسوف يجدون في ذلك مغامرة شيقة، على الخصوص إذا خالطت الألوان اللوحة. وعندها لا تعود دودة أشجار قادس هي القرمز ولا الدودة القرمزية المعروفة، بل تصبح دودة الأشجار الأمريكية، فيضيف ذلك صفحة جديدة ونقاشًا جديدًا وأفقًا آخر إلى الصورة المتوفرة لدينا اليوم. من الواضح أن التقدم الاقتصادي قد تحقق في عهد ملوك الطوائف (وقد أخذت هذه التسمية من مناطق بلاد فارس القديمة)، ذلك العهد الذي تلا انحلال مركزية الخلافة. ففي ممالك الطوائف هذه، التي كان يحكمها اليمنيون، الحجازيون والفرس، و«الصقالبة»، الذين كانوا في الواقع أوروبيين شماليين، وعرب العاربة حدث تقدم مثير للدهشة من القرن الرابع الهجري/ العاشر للميلاد فما بعد. وقد استمرت التجارة مع الدولة العباسية، كما يعرف أن البضائع والأزياء كانت تنتقل بحرية بين جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية وشمالها. وفيما يتعلق بالمسألة الحرجة الخاصة بالعلاقة بين المصادر المختلفة للمعرفة النظرية والتطبيق العملي، فقد بينت فيما سبق الطبيعة المعقدة للعلم الزراعي لإسبانيا الإسلامية ورغم التمازج القوي بين عناصر من التراث اليوناني اللاتيني والهندي والأيبيري (أو بالأحرى القرطاجني والروماني الباطقي)، فقد أدى ذلك إلى تطور تقليد غني معقد ذي طابع ذاتي ارتقى إلى مرتبة الإبداع الحقيقي على الصعيد التقني والعلمي. وعلى العموم، فقد كان التطبيق العملي رومانيًا، والمعرفة شرقية وقد كان الأثر السياسي لهذا الموضوع وقوف بعض الزملاء الشبان القشتاليين موقف رفض للمشاركة الرومانية واعتبار القول بها إهانة. ولكن إذا اعتبرنا الموقف الذي ينحني أمام الواقعة

التاريخية، فإن الأمثلة عديدة على وجود صورة ناطقة تشير إلى انفتاح الخيال الإسباني العربي على روما العملاقة الفعالة في الماضي القريب. وعلى الصعيد التقني والعلمي، فإن أكثر الميادين أصالة وطرافة هو علم التربة. الذي بدا من الحداثة البارزة والمعالم المفاجئة، بحيث قلما يلقى من مؤرخي طبقات الأرض المختصين ما يستحق من تقدير أو فهم، مهما اختلفت وجهات نظرهم الخاصة؛ وفق هذا فإن الجمع بين علم التربة هذا والمعارف النباتية المستمدة من المشرق، وقد وضع موضع التطبيق في عدد لا يحصى من البقاع في إسبانيا الإسلامية سواء في الزراعة من أجل العيش أو في الزراعة التجارية، التي تتمثل في الزيت ومنسوجات الملابس، كما عالجنا في هذه المقالة. إن الزي الشرقي قد وصل في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، مع زرياب، وقد كتب له أن يقلب العادات رأسًا على عقب فيما يخص الملابس وآداب المائدة وذلك قبل بلدان الشمال بما فيها روسيا بستة قرون فيما يخص آداب المائدة، وقبل أن تعرف الحروب الصليبية بكثير، والتي لم تبدأ إلا في نهاية القرن الحادي عشر، قبل أن تعرف الغرب على بذخ الشرق وعظمته. وقد ظهر أخيرًا الأثر العظيم لهذا الاحتكاك الثقافي في تحقيق ثقافة إنسانية في مجتمعات البحر المتوسط، فقد أدى مرور الزمن، كما ذكرنا أعلاه، إلى تعويد البشر على تقبل الاختلافات. وفي حوض البحر المتوسط، وعلى الخصوص في صقلية وإسبانيا الإسلامية تلاشت روح التعايش الاجتماعي المشترك بسرعة أقل بكثير منها في الشمال، حيث أدت الحاجة إلى وعي متميز متفرد إلى غلق المجتمع المسيحي في وجه اليهود والمسلمين معًا، مما قاد في النهاية إلى ملاحقة «الهرطقة» والبدع النصرانية واضطهادها. وقد ساد، حتى العصر المسمى بعصر النهضة، في الجنوب، تسامح وحرارة في التعايش كان مسرحهما الشارع والساحات العامة، في ما يشبه حضارة الأبهاء المنزلية

الفسيحة، وظهرا في الميل نحو المسرات والرغبة في المعاشرة. وقد كان ابن خلدون على حق عندما خشي على هذه الحياة النابضة، وكما يبدو - ولأنه لا التقدم ولا التأخر يمكن أن يستمرا على خط مستقيم - فإن هذا النموذج الإنساني المثالي يحاول أن يبعث اليوم، هنا وهناك من رماد الإمبراطوريات الاستعمارية[1]. إن قيام أي صناعة من الصناعات يتطلب وجود بعض المقومات الأساسية، كالمواد الخام ورأس المال والأيدي العاملة المدربة والقوى المحركة والأسواق والمواصلات. وغرناطة إلى جانب خصبها وجمال طبيعتها فقد تميزت بتنوع ثرواتها من المواد اللازمة لصناعتها كالمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية والحيوانية والنباتية كل هذه الثروات المتوافرة لديها، جعلت إسبانيا الإسلامية - كما سنرى - تتفوق في العديد من الصناعات. واشتهر عدد من مدنها بصناعات مختلفة كمالقة وألمرية وغرناطة وغيرها من المدن التي استطاعت أن تحافظ على كثير من الصناعات التقليدية في إسبانيا الإسلامية بسبب هجرة اليد العاملة إليها من المدن التي شرد الإسبان سكانها، إلى جانب جاليات أخرى؛ فتنوعت صناعات مملكة غرناطة كصناعة النسيج، وصناعة الفخار، وصناعة الرخام وصناعة المعادن، وصناعة الزجاج، وصناعة الزيوت، وصناعة السفن، وصناعة السلاح. فغدت هذه المملكة تعج بالنجارين والمهندسين والزلاجين والخياطين العشابين والسراجين والحدادين. وقد تعاون هؤلاء الفنانون في حرفاتهم، واستطاعوا إبراز الفن الحرفي الغرناطي في أبهى حلله، كما بدا في قصورهم العملاقة ومنازلهم الرائعة.

صناعة النسيج:

إن توافر أشجار التوت في وادي آش Guadix وبسطة Baza والمنكب Amunecar وبفحص الثلج Sierra Nivada والقطن والكتان اللذين كانا يزرعان

---

(1) لويس بولنز، نفس المرجع، ص 1405.

بغرناطة، وتوافر مواد الصباغة كالقرمز، جعل صناعة النسيج من أهم الأنشطة الصناعية لدى أهاليها؛ فقد كانت تحاك في غرناطة انسجة من الحرير والصوف والقطن والكتان والمرعزي وكان أهلها يصبغون ثيابهم بالعصفر والقرمز الموجود بفحص غرناطة ونواحيها. كان لباسهم الغالب في الشتاء الملف المصبوغ، أما في الصيف فيرتدون الحرير والقطن والكتان والأردية الإفريقية والمرعزي وقد نوّه الجغرافيون كثيرًا بكتان غرناطة كالحميري الذي أشار إلى كتان منطقة البيرة، وأكد أنه أجود من كتان النيل، والحرير الذي فضله ابن الخطيب على حرير البلاد العراقية من حيث الرقة واللدونة. وقد أتقن أهل غرناطة هذه الصناعة التي كانوا ينتجون منها ثياب اللباس المحررة الصنف والذي كان يعرف بالملبد المختم، وهو ألوان عجيبة، والبسط التي كانت تباع ببلاد المشرق بأثمان باهظة. لم تكن المدن التابعة لغرناطة بمنأى عن تلك الصناعة، فقد كان هذا النوع من الثياب المحررة يصنع أيضًا بمدينة بسطة، التي كانت تتوفر فيها مادة الحرير، فكانت تصنع بها طرز الوطاء من الديباج الذي لا يعلم له نظير. كما اشتهرت مدينة مالقة بصناعة الحلل الحريرية الموشاة بخيوط الذهب والفضة والتي كان أهل المشرق ينبهرون من حسن صنعها وإتقانها، وغالبًا ما كانت تصدر من هاتين الصناعتين كميات كبيرة خاصة إلى حلب وصنعاء وقيل: إن المدن الإيطالية التي كانت تشتهر في العصور الوسطى بصناعة الحرير قد نقلت هذه الصناعة عن الأندلسيين، إذ كانت مدينة فلورنسيا الإيطالية تستورد كميات هائلة من الحرير من غرناطة منذ القرن الرابع عشر حتى أواخر القرن الخامس عشر. وكان حرير غرناطة كثيرًا، فائقًا مقدمًا على غيره. واتخذت المنسوجات الأندلسية في عهد بني نصر أسلوبًا خاصًا، وربما تأثرت بروائع الفنون والزخارف الجصية التي كست جدران قصور الحمراء، فاختلفت ألوانها من اللون الأصفر الذهبي إلى الأحمر والأزرق

والأسود. ولا تزال كنيسة سان سبستيان تحتفظ بحلة دينية تعرف باسم حلة «سانت أوفميا»، قيل: إنها صنعت من علم غنمه المسيحيون في معركة ضد الجيش الغرناطي عام 1424م، وتتكون زخرفتها من مناطق ذهبية على أرضية حمراء وخضراء وزرقاء، كتب على أحد جوانبها عبارة: «عز لمولانا السلطان». وكانت مدينة مالقة تحظى بقصب السبق في صناعة الحلل الموشاة خاصة المنسوجات الحريرية، وتأتي بعدها مرسية والمرية. وقد تجاوزت أثمان هذه الحلل الألف، وكانت تحتوي على صور عجيبة برسم الخلفاء ومن دونهم.

صناعة الفخار: ذاعت شهرة مالقة في هذه الصناعة، خاصة الفخار المزجج المذهب العجيب. ويجلب منها إلى أقاصي البلاد. وذكر ابن سعيد: أنه كان يصنع في الأندلس نوع من المفضض الذي يعرف بالمشرق باسم الفسيفساء، ونوع كان يبسط في قاعات ديارهم يعرف بالزليجي ذو ألوان عجيبة يقوم مقام الرخام الملون الذي يستعمله أهل المشرق في زخرفة بيوتهم.

صناعة الجلود: اشتهرت بهذه الصناعة مدينة مالقة خاصة الأغشية والحزم، وصناعة الجلود الغليظة المسماة «بالسفن» التي تستخدم في صناعة مقابض السيوف. وكان الدباغون في معظم الأوقات ينزلون من أطراف المدينة تجاه الأنهار هربًا من رائحة صناعتهم. وقد استمرت صناعة الجلود الملونة الفاخرة حتى نفي الموريسكيون من إسبانيا. وعلى يدهم انتقلت إلى أوروبا.

صناعة الورق: وجدت هذه الصناعة في الأندلس، حيث تم العثور بمكتبة الأسكوريال على عدة مخطوطات تعود إلى القرن الحادي عشر، كتبت على ورق مصنوع من القطن، وأخرى تعود إلى القرن الثاني عشر مكتوبة على ورق صنع من الكتان، وهو ما دل على اهتمام الأندلسيين بهذه الصناعة، وحرصهم على تطويرها وتنويع موادها.

صناعة الرخام: انتشرت في مملكة غرناطة لتوافر مادة الرخام بها، وغالبًا ما كانت تستغل منتجات هذه الصناعة في بناء المساجد والمدارس والقصور والفوارات والشواهد اللازمة للمقابر. وحدثنا المؤرخ الرازي عن مقاطع الرخام بقوله: وبباغة من مملكة غرناطة مقاطع للرخام كثيرة غريبة موشاة في حمرة وصفرة، وغير ذلك من المقاطع التي بالأندلس من الرخام الحالك والمجزع. وأشار القزويني إلى مقطع للرخام بساحل البيرة، وقد ذكره أيضًا ابن غالب فقال: «وبها مقطع رخام لين أبيض تصرف الكذان للينة ورطوبته، وتعمل منه الأقداح والأطباق والأكواب والأسطال والحقاق، وكل ما يخرط من الخشب يخرط منه.

صناعة المعادن: تفنن أهل غرناطة بهذه الصناعة، وصنعوا في مدنهم أصنافًا شتى من صنوف المعادن ما لا يوصف، وذكر ابن الخطيب عددًا من المعادن بإقليم البيرة كالذهب والفضة والرصاص والحديد والنحاس والصفر والتوتياء في حين لم يشر الإصطخري إلا إلى معدن واحد بناحية لبيرة وهو معدن الفضة وأشار البكري بدوره إلى معدن التوتياء فقط فقال: «بقرية بطرنة بساحل البيرة معدن التوتياء الجيدة، وهي أزكى توتيا وأجودها وأقواها في صبغ النحاس». وأشار ابن الخطيب إلى معادن أخرى بغرناطة كالقصدير، إلى جانب الكثير من الأحجار الكريمة خاصة الياقوت الأحمر والزمرد ونفيس الجوهر، والمرقشيتا واللازورد. ويذكر المقري نقلا عن المسعودي أن العنبر كان يستخرج بكثرة من شواطئ الأندلس، ومنها يصدر إلى بلاد مصر وغيرها من البلدان الأجنبية. ويبلغ وزن الأوقية منه بالأندلس ثلاثة مثاقيل ذهبًا، أما بمصر فتباع الأوقية منه بعشرين دينارًا، وهو عنبر غاية في الجودة. ويوجد الملح بلوشة ودلاية.

صناعة الخشب: وفق الإشارات التي وردت في كتب بعض الجغرافيين والرحالة، كانت غرناطة تتوافر فيها ثروات غابية مهمة، تكسو معظم بسائطها، كمدينة وادي آش Guadix ونواحيها وشلوبرينية Salobrena التي كانت تكثر فيها أشجار البلوط. أما جبل الثلج فكانت تكسوه غابات الصنوبر التي تصلح أخشابها لصناعة السفن والمراكب التي اشتهرت بصناعتها مدينة المرية التي وجدت فيها دار لصناعة السفن في عهد دولة بني نصر. وإلى جانب السفن أوردت العديد من كتب إسبانيا الإسلامية العديد من التحف الفنية المصنوعة من الخشب كمنبر مسجد إشبيلية ومقصورته ومسجد الزهراء، لكن أروع ما تخلف من التحف على عهد النصريين أسقف قصور الحمراء الخشبية التي اتخذت أشكالا هندسية رائعة، وأروع ما برع فيه نحاتو الخشب بغرناطة صناعة الأعتاب والنوافذ والتشكيلات ومصاريع الأبواب التي تتألف من حشوات هندسية متداخلة رُصِّع بعضها بالعاج، كما تفنن هؤلاء النقاشون على الخشب في تزويق الصناديق والطاولات والكراسي.

صناعة الزيوت: كان أهل غرناطة يعصرون الزيتون، ويستخرجون منه الزيوت؛ لتوافر أشجار الزيتون التي كانت غاباتها تمتد على مدى البصر.

صناعة السكر: اشتهرت بها مدينة البيرة لتوافر مادة قصب السكر بها.

صناعة الأسلحة: تقدمت هذه الصناعة بمملكة غرناطة. وأشار ابن سعيد إلى اهتمام أهلها بصناعة أسلحة وآلات الحرب فقال: وأما آلات الحرب من التراس والرماح والسروج والأجم والمغافر فأكثر همم أهل إسبانيا الإسلامية كانت مصروفة إلى هذا الشأن.

إلى جانب ذلك اشتهرت غرناطة بالعديد من الصناعات الأخرى كصناعة البناء والنحت والجص والتلوين والخياطة. وبرع أصحابها في إبراز

الفن الغـرناطي الذي بدت مظاهره في مـيادين مـتـعددة. ويفـهم من بعض النصوص أنه كان على رأس كل مهنة أو حرفة معينة «صنديك» أو أمين يتلقى أوامره من المحتسب الذي كانت وظيفته تتلخص في متابعة المخالفات والتحذير من ارتكابهـا، والتشـديد على احتـرام وتطبيق الأحكام الشـرعيـة، ومراقـبة المعامـلات والمكاييل والموازين[1]. الحقـيقة أن دور وطبـيعـة قرطبة يتـحددان بارتباط مع صيرورة التطور العام الذي شهدته إسـبانيا الإسلامية. فعلى الرغم من اتخاذها عاصمة لمجموع البلاد منذ السنوات الأولى للفتح الإسلامي، فقد تأرجحت بين تحـقيق وفقدان سـيطرتها الفعليـة. ففي أواخر عصر الإمارة، ازدادت ظاهرة الانتزاء لتشمل جميع كور الأندلس وأقـاليمها. حتى أصبحت البلاد حسب صاحب البيان «جمرة تحتدم، ونارًا تضطرم شقاقًا نفاقًا». وسواء أكانت هذه الصراعـات ذات محتوى قبلي وعـرقي أو على العكس، حركات اجتماعـية طبقية فـإن احتدامها كاد أن يعـصف بالإمارة الأموية التي «لم يبق منها إلا الاسم فـوق ظهر منبر قـرطبة إلى درجة أن الأمـير عبـد الله لم يعد يعرف «إلى أين يصـرف وجهه الشيء الذي دفـعه إلى التزام «التقـوى وإظهار النسك» ولعل في هذا مـا يفسـر قول البـعض بأن إمارة إسـبانيـا الإسلامـية أصبـحت «غرمًا أكثـر منها غنمًا». تكشف هذه الوضـعية عن مدى التـمزق السياسي الذي لحق بإسبانيا الإسلامية، ومدى الشلل الذي أصاب الإمارة. إن تأصيل اللامركـزية السياسية بالبلاد يعني تهـميش قرطبة كعاصـمة، فلم يعد تأثيرها يتجاوز أسوارها. على أن اللامركـزية هذه، حملت في طياتها عوامل انهيارها. فالصراعات الإقليميـة أفضت إلى اختلال التوازن من جديد لصالح السلطة المركـزية. بدأت أعراض ذلك منذ السنوات الأولى من حكـم الناصر الذي استطاع إعـادة بسط سلطة الدولة على «سبعين حصنًا» في أول عـملياته

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 305.

العسكرية. تساقطت بعدئذ المراكز الثائرة «مدينة مدينة» لينتهي الأمر باستعادة قرطبة لسلطتها على «جميع أقطار الأندلس». إن تدعيم هذه التطورات الجديدة، تطلب إعادة النظر في مجموع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وكذا إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والعسكرية وهي المهام التي تجرد الخلفاء الأمويون والحجاب العامريون لتحقيقها طوال القرن الرابع الهجري. على أي، فظهور دولة موحدة، تمتعت بمركزية سياسية متينة، يعني أن قرطبة استعادت مكانتها في قلب الحياة السياسية في إسبانيا الإسلامية ولا تخلو عبارة الحجاري بهذا الصدد من ولاية عميقة، إذ جعلها «من بلاد إسبانيا الإسلامية بمنزلة الرأس من الجسد»، أي المركز العصبي الذي انعقدت فيه كل تناقضات البلاد. ولعل في هذا ما يفسر التأثير البالغ الذي مارسته طوال عصر الخلافة على مجريات الأمور بكل الغرب الإسلامي. استمدت قرطبة أهميتها - إلى جانب كونها عاصمة سياسية - من دورها الاقتصادي. ساعد على ذلك، ما توفرت عليه من «ميزات متعددة» تحدث عنها المؤرخون بإسهاب. فبالإضافة إلى موقعها على ضفة الوادي الكبير وسط «المحرث العظيم» أحد أكبر وأجود سهول إسبانيا الإسلامية وإشراف سلاسل جبلية غنية بالثروة الخشبية من شمالها، نعمت «بمناجم معدنية جد غنية» دون اعتبار ما لموقعها «واسطة بين الكور» الإسبانية الإسلامية على أهمية تكامل هذه العناصر في ازدهار الأمصار. وضعت هذه الإمكانيات موضع استغلال مكثف خلال عصر الخلافة. وأدى ذلك إلى بروز قطاعات إنتاجية نشيطة، جنب شبكة معقدة من الخدمات المختلفة. وليس أدل على ذلك مما أوردته المصادر بسخاء من معلومات حول المحلات والدروب الحرفية والمناجم الصناعية والأسواق والقيساريات والحوانيت التجارية وغير ذلك. تؤكد هذه الملاحظات أن العاصمة الأموية لم تكن مجرد مؤسسة طفيلية تعيش على حساب البادية كما أنها لم تكتف بدور السوق

الاستهلاكية للثروات المتراكمة من جراء الضرائب. على العكس، تحولت إلى أكبر منطقة للإنتاج الفلاحي والصناعي بمجموع إسبانيا الإسلامية، وأهم مركب للخدمات المختلفة. تجلت هذه الحقائق بوضوح في عدة مظاهر. حقيقة، لم تكن قرطبة عند الفتح الإسلامي سوى مدينة إقطاعية صغيرة، يحيط بها سور «حصين» يحميها من الهجمات الخارجية. ولم تتحول إلى ظاهرة مدينية حقيقية إلا في عصر الخلافة «حين تكامل أمرها» فأصبحت «منذ زمن عبد الرحمن الثالث من أكبر مدن العالم الإسلامي» لا ينفي هذا ما عرفته من تطور خلال فترة الإمارة. فقد استمرت «قرطبة في الزيادة منذ الفتح الإسلامي إلى سنة أربعمائة» تجلت أبرز مظاهر ذلك في اندفاع العمارة خارج الأسوار، اضطرت أحد قضاة الجماعة إلى إصدار «حكم في مقبرة الربض ومنتهى أقطارها» مع ذلك اعترت هذا التطور فترات نكوص. وخير مثال على ذلك «هدم الربض القبلي حتى صار مزرعة» معنى هذا، أنه على الرغم من تأصل جذور قرطبة في ماضيها التاريخي فعصر الخلافة هو الذي يقدم العناصر الأساسية لمعاينتها كظاهرة مدينية كبرى. أسهبت الدراسات التي تعرضت للعاصمة الأموية في تفصيل تلك العناصر. لكن وفق نظرة بانورامية، ترى مشاهد العظمة والازدهار في قصورها الفخمة، ومناها الجميلة ومسجدها الجامع، ومدنها الملوكية: الزهراء والزاهرة، وضخامة الأموال التي أنفقت في تحفها الفنية النادرة. رغم ما لهذه المظاهر من دلالة، تبقى بالشكل الذي طرحت به مبتورة وعاجزة عن تقديم الجواب الشافي للسؤال المطروح.

إن أول ما يثير الانتباه، هو مدى الاتساع العمراني الذي شهدته قرطبة الخلافية. فلقد كانت «في تقسيمها خمس مدن يتلو بعضها بعضًا ولذلك اعتبرها أحد المستشرقين «تجمعًا حضريًا جد ضخم بالنسبة لذلك العصر». حدد ابن بشكوال عدد الأحياء المكونة لهذه المدن الخمس في «واحد وعشرين

ربضًا»: تسعة منها بالجانب الغربي للمدينة المركزية، وسبعة بالجهة الشرقية ثلاثة فقط بالجانب الشمالي، واثنان بالجهة الجنوبية. «كل ربض منها يعد أكبر مدينة من مدائن إسبانيا الإسلامية الأخرى. ولا غرابة في ذلك، فقد دار ابن حوقل حول سور الربض المركزي وحده «غير يوم قدر ساعة». ويقدر طول هذا السور حسب بعض الروايات بحوالي «ثلاثة وثلاثين ألف ذراع». وفي أواخر عصر الخلافة، حفر خندق حول مجموع قرطبة، بلغ «ذرع دوره من جهاته الأربع ثلاثة وعشرون ميلا رغم ما يمكن أن تحمله هذه الأرقام من مبالغات، فهي أقرب إلى الصواب منه إلى الخطأ. يؤكد على ذلك ابن حوقل - الذي لا تخفى أهمية ملاحظاته، باعتباره شاهد عيان ومتحامل على الأندلسيين - بقوله: «وكانت الأبنية تتصل بين قرطبة والزهراء» إلى درجة «أنه كان يمشي فيها لضوء السرج المتصلة عشرة أميال». اتسعت دائرة النمو العمراني - على ما يبدو - لتشمل كل الأعمال التابعة مباشرة للعاصمة، والتي بدت كضاحية قروية ضخمة، عكس ما كان عليه الوضع عشية ظهور الخلافة، حين «همت القرى بالخلاء والناس بالجلاء» عن أحواز قرطبة. لم يتجل ذلك في مجرد إعادة تعمير ما تخرب منها بقدر ما يتضح من خلال بروز عدد كبير من القرى الجديدة بلغت في مجملها «بخارج قرطبة ثلاثة آلاف قرية» ومثل أرباض المدينة، وضعت هذه القرى تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية. وليس أدل على ذلك من إقبال مفتيها كل «يوم جمعة للصلاة مع الخليفة بقرطبة، يسلمون عليه ويطالعونه بأحوال بلدهم» تكشف هذه الحقائق عن عمق التأثير الذي مارسته قرطبة في اتجاه تمدين باديتها. نحن إذن أمام حاضرة عظمى، اتخذت شكل منطقة مدينية حقيقية. مع العلم أن نمطًا إنتاجيًا إقطاعيًا وفلاحيًا يعجز عن إنجاز مثل هذا المشروع. تمثل كثافة سكان قرطبة - خلال عصر الخلافة - معلما كاشفًا عن جوانب هامة من

القضيـة، ودعمًا للحقـائق السابقة. ولقد كانت هذه النـقطة محل خلاف بين الدارسين. فمنهم من بالغ في تضخيم العدد، فـجعله مليوني نسمة. بينما لا يتجاوز المليون حسب البعض على العكس ذهب آخرون إلى التقليل من حجم سكان العاصمة، بتـحديده في مائة ألف نسمة فقط. رغم ذلك، اعتـبره عبد العزيز سالم «رقمًا كبيرًا للغاية بالنسبة لسكان المدن في العصور الوسطى». في حين اتفقت الأغلـبية السـاحقة على تحـديد سكان قرطبة فـي «نصف مليون» نسمة. حقًا، ليس معقولا أن تستوعب مدينة قروسطية، ذات بنية إقطاعية كل هذه الأعـداد من السكان. من ثم تبدو وجـاهة مـلاحظة عبـد العزيز سـالم السالفة. فـالمتعارف عليه، أن المدن المليـونية ظاهرة خاصة بالعـصر الحديث، رافقت التحول الرأسـمالي والثورة الصناعية. رغم ذلك، فتـعميم هذه المقولة على تاريخ كل المجتمعات ينم عن مـجازفات. فالأرقام التي يوردها هؤلاء - على ضخامتهـا - ليست مجرد تخمينات خيالية. فـهناك من القرائن ما يؤكد صحـة منحاها. فـعندما زار ابن حـوقل قرطبـة خلال منتصف الـقرن الرابع الهجري لم يجد «لا بالجزيرة والشام ما يـدانيها في كثرة أهل». مع ما يترتب عن ذلك من مشـاكل أمنية اضطرت الخليفـة الناصر منذ 317 هـ إلى «تثليث خطة الشرطة» وما تراكم قضايا الجـوار ومشاكل التكدس السكني أمام المحاكم القرطبية إلا مظهرًا لذلك.

لم تقتـصر المصـادر القديمة على مـثل هذه القرائن العـامة. بل أوردت نتائج لعمليات إحصـائية حقيقية، جرت خلال عصـر الخلافة، يقول المقري: «وأحصيت دور قرطبة التي بها وأرباضها أيام ابن أبي عامر، فكان مائتي ألف دار وثلاثة عشـر ألف دار وسبعـين دارًا. وهذه دور الرعية، أمـا دور الأكابر والوزراء والكتاب والأجـناد وخاصة الملك فـستون ألـف دار وثلاثمائة دار». واضح أن عدد الدور يفـوق الرقم الذي أورده بلباس لمجموع سكان قـرطبة.

ومهما قللنا من معدل أفراد الأسرة القاطنين بالمسكن الواحد، نحصل على نتائج تفوق بكثير ما تم الإجماع عليه من طرف الأغلبية. إن استكناه هذا النص، يكشف عن حقيقة هامة. فقرطبة، إلى جانب كونها المركز الرئيسي للطبقة الحاكمة، بجميع شرائحها، ولأجهزتها الإدارية والعسكرية، احتضنت أكبر تجمع للسواد والعامة، ليس بإسبانيا الإسلامية فحسب بل بمجموع الغرب الإسلامي. يؤكد ذلك ابن حيان فيما أورده عن عملية إحصائية أخرى جرت لاحقًا، إذ يقول: «عدد دور الرعايا والسواد الواجب على أهلها المبيت في السور أيام الفتنة مائة ألف دار حاشا دور الوزراء وأكابر الدولة». إن مقارنة بسيطة بين العمليتين الإحصائيتين تدفع إلى الشك في نتائجهما. هكذا يبدو الأمر لأول وهلة. لكن الحقيقة عكس ذلك تمامًا. فالإحصاء الثاني يؤكد نتائج الأول، علمًا بأن قرطبة قد تعرضت لعملية تخريب واسعة النطاق، عمرانيًا وديموغرافيًا. صفوة القول، أن هذا الاتساع العمراني، وهذه الكثافة السكانية، ما هي إلا مظاهر كاشفة عن المكانة التي احتلتها قرطبة كعاصمة لدولة مركزية في البنية الاقتصادية بإسبانيا الإسلامية، خلال عصر الخلافة. مكنتها هذه المكانة من التحكم بمصير البلاد وآفاق الحضارة العربية - الإسلامية بإسبانيا الإسلامية من ثم أهميتها كحقل لدراسة طبقات العامة خلال هذه الفترة التاريخية. على أن تقدير الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة، ومدى انعكاس التغيرات التي مست إسبانيا الإسلامية على دور هذه الطبقات الاجتماعية، يتطلب - منهجيًا - الرجوع إلى المرحلة السابقة مباشرةً لقيام الخلافة. من المتعارف عليه، أن دور الطبقات الاجتماعية يتحدد في إطار النمط الإنتاجي السائد بمجتمع معين، وموقع الطبقة المراد دراستها في مجموع العملية الاقتصادية. من ثم تبرز أهمية النقاش الذي احتدم وما زال، بين الدارسين حول تحديد طبيعة النمط الإنتاجي الذي ساد المجتمعات العربية - الإسلامية

الوسيطة. وعلى الرغم مما لفتح ملف هذه القضية المحورية من أهمية في تحرير تاريخنا من قيود النظرة التقليدية، التي لم تر فيه سوى الجانب العسكري والديني، فالمجهودات التي بذلت إلى حد الآن، لم تفض إلى إزالة اللبس وتبديد الظلام. ويرجع سبب ذلك - على ما يبدو - إلى طغيان هاجس تأكيد نجاعة المنهج وكونيته على حساب استعماله عمليًا، بالغوص في معضلات التاريخ الإسلامي لفكها. ولقد وفرت عنا إحدى الدراسات عناء تأكيد الطابع الإقطاعي للنمط الإنتاجي السائد بإسبانيا الإسلامية.

لا ينفي هذا وجود خصوصيات مميزة لكل مرحلة، في سياق تطور مجتمع إسبانيا الإسلامية منذ الفتح إلى ما بعد الخلافة. عكس ما ذهب إليه أحد الدارسين بأن الحكم الإسلامي مثل «استمرارية نفس الخصائص الإقطاعية السائدة سابقًا بمملكة طليطلة القوطية». من البديهي، أن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يرتكز عليه النظام الإقطاعي. يفصح ابن عبدون بوضوح عن هذه الحقيقة إذ قال: «الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله، والصلاح جله، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرحال، وببطالتها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام». غير أن ما قيل عن الفلاحة بإسبانيا الإسلامية - على قلته - والتبجيل الذي حظيت به، قابله صمت عن دور الفلاحين. عبر عن ذلك أحد الدارسين بقوله: «إننا نكاد نجهل كل شيء عن كثير من مظاهر الحياة القروية» إسبانيا الإسلامية. فما نصادفه من معلومات عن هذه الطبقات المنتجة في ثنايا المصادر، يكاد ينحصر في الشتائم والتهم ضدها. فالفلاحون الأندلسيون حسب البعض يمتازون «بالمكر والخبث». في حين، لم يجد ابن عبدون «في الأرض أولى بالتأديب» منهم، فالفلاح «سارق»، مفسد، ظالم. إن أهل القلم الذين أصدروا مثل هذه الأحكام، برهنوا على مدى أمانتهم في القيام بالمهمة الأيديولوجية المنوطة

بهم، وهي تبرير الاستغلال والاضطهاد الإقطاعي، وطمس الدور الحقيقي للطبقات المنتجة. فلنحاول نفض الغبار عن الدور الاقتصادي لفلاحي قرطبة عشية ظهور الخلافة. أشرنا سلفًا، إلى مدى التهميش الذي لحق بقرطبة قبيل إعلان الخلافة بها. فاستقلال السلطات المحلية والإقليمية بمناطقها عن الأمير، يعني تحويل أغلبية الأراضي المقطعة سابقًا للجماعات العسكرية مقابل خدماتها الدفاعية، من إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك. وليس أدل على ذلك، من عجز الناصر لاحقًا على استئصاله دفعة واحدة، فاضطر إلى إلحاق «جملة الجند بالأرزاق الواسعة والقطائع الفاضلة» على الرغم مما انطوى عليه هذا الإجراء من تهديد لسلطته المركزية. وما «تفشي ظاهرة الكور المجندة» بمجموع إسبانيا الإسلامية، دليلا عن مدى تأصل الإقطاع العسكري. ولعل أبرز مظهر لذلك «كثرة ما كان فيها من الحصون والمعاقل القائمة يذكر الإدريسي أسماء كثيرة من تلك التي كانت قائمة بأحواز قرطبة. ولعل في هذا ما يفسر تخصيص ديوان لهذا النوع من الإقطاعات من طرف الأمراء سمي «خطة القطع». رغم ذلك، حافظ أهل القلم ممن كان له دور إديولوجي وإداري ضروري لاستمرار النظام، على إقطاعياتهم الشاسعة، في ظل سلطة الجند. فعندما استدعى أبو الغمر بن فهد من طرف الأمير عبد الله لتولي قضاء الجماعة، وجده «غائبًا في ضيعته بقبرة» وعلى نهج قواد الجند، حولت هذه الشريحة استغلالياتها ملكيات متوازنة. وعلى سبيل المثال، ملك زهير بن مالك البلوي الأراضي التي منح حق استغلالها لجده بفحص البلوط، فأصبحت «تنسب إليه» ثم أورثها بعده عقبه الذين يعرفون «ببني أبي الأفلح» كنتيجة لذلك، كثرت الصراعات داخل الأسرة الإقطاعية الواحدة حول تقسيم التركة، كما حدث لأبناء «أصبغ بن خالد من تقاسمهم قرية قنبانش وزيد من أعمال وابة» بأحواز قرطبة. في ظل هذه الوضعية المتأزمة، لم يتوان قواد

الجيش والبيروقراطيين عن استعمال كافة أشكال الاضطهاد والقسر للإجهاز على الأراضي الخراجية وباقي أشكال ملكية الأرض. يدل على ذلك ما صرح به مجموعة من عوام قرطبة عندما علموا رغبة الأمير في تولية قضاء الجماعة لابن فهد السالف الذكر، إذ قالوا: «فإن ولاه أكل أموالنا برغبته وحرصه وانهك أحباسنا». قصارى القول، أن تجدير هذا الشكل من الإقطاع، يعني تحويل السواد الأعظم من فلاحي قرطبة أقنانًا بدون أرض، مفروض عليهم تقديم السخرة لأسيادهم. وقفت هذه النظم عاجزة عن الحفاظ على وسائل الإنتاج الفلاحي، وعما كان قائمًا من منشآت. فاهتماماتها انحصرت في الحصول على العائد المالي السريع، تاركة الفلاح والأض عرضة للكوارث الطبيعية. وهو ما حذا بابن خلدون إلى التحامل عليها وانتقادها، إذ يقول: «ومن أشد الظلامات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق». تجلى ذلك في عدة أمثلة. فحمل الأدوية بالمياه كثيرًا ما «خرب الأسداد والأرحاء» وعندما «عظم السيل بقرطبة انهدم رجل من قنطرتها» بينما جرف وادي تاجه في إحدى فيضاناته «ثمان عشرة قرية» بديهي أن يؤدي هذا الوضع إلى تخريب المزارع. فلقد «انقطع الحرث بأحواز قرطبة» واستولى الفساد في كل وجه فغدت «البلاد خرابًا».

إن الدليل القاطع على ما أصاب وسائل الإنتاج من تراجع، يكمن في توالي سنوات القحط والمجاعات وتفشي الأمراض والأوبئة في صفوف الفلاحين، فاقت في خطورتها وسرعة تعاقبها، السابقة منها واللاحقة. فمجاعة سنة ثلاث وثلاثمائة «شبهت بمجاعة عام ستين» في حين وصلت الفاقة في مجاعة سنة خمس وثمانين ومائتين، «أن أكل الناس بعضهم بعضًا»، بل ولقد نالت هذه الكوارث بقرطبة «جملة من وجوهها وبياض أهلها» حتى الأسرة الحاكمة لم تسلم من مخاطرها. فلقد «مات فيها لأمير

المؤمنين الناصر ولد» ما كان لهذه الكوارث أن تصل إلى هذا الحد، في مجتمع تتوفر فيه إمكانيات سقوية ومنشآت فلاحية ووسائل قادرة على مواجهة تحديات الطبيعة. إن تدني وسائل الإنتاج بهذا الشكل، يكشف عن طبيعة العمل العضلي الشاق، وصعوبة الظروف المادية التي كانت كبلت قدرات القوى المنتجة أثناء أداء وظيفتها الإنتاجية. ومن جانب آخر، كان النظام الإقطاعي خلال هذه الفترة يمر بإحدى أزماته الخانقة. تجلى ذلك في مظاهر متعددة، أبرزها، احتدام النزاعات المحلية والإقليمية. رسم ابن عذارى الخطوط العريضة لهذه الوضعية بقوله: «أفضت الخلافة إليه «يعني الناصر» وقد تحيفها النكث، ومزقها الشقاق، وحل عراها النفاق، والفتنة مستولية، والدجنة متكاثفة، والقلوب مختلفة، وعصى الجماعة منصدعة، والباطل قد أعلن، والشر قد اشتهر، وقد تمالأ أهل الأيمان حزب الشيطان، وصار الناس في ظلماء ليل داج لا إشراق لصاحبه، ولا أفول لنجومه، وتألب على أهل الإسلام أهل الشرك. ومما زاد من خطورة الوضع، إصرار المتصارعين على تحطيم بعضهم بعضًا اقتصاديًا. فعندما هاجم الأمير عبد الله كورة البيرة «حطم زرعها، وهشّم ثمارها» وكذلك فعل بكورة رية «فأضرم قرى وادي نسقانية وما حواليها نارًا» لم يكن الناصر بعده أقل تخريبًا، فلقد جاب قرى إسبانيا الإسلامية وكورها «يقطع ثمارهم ويحطم معايشهم» رد الثوار بحملات مماثلة. فإبراهيم بن حجاج «نصب لا حواز قرطبة منها حربًا وحربًا» وسار أبناؤه على سيرته في «الإغارة على الأحواز القرطبية» ولم يدخر جنود ابن حفصون وسعًا «فأضروا بأقاليم قرطبة وضيقوا عليهم حتى أغاروا على أغنام قرطبة». حقيقة أن هذه الحملات الاستنزافية «قد عمت بضررها كل بلدة»، لكن كورة قرطبة كانت الأكثر تضررًا، باعتبارها محط تركيز الجميع حتى «لم يبق بالقبانية إلا غشيتها الخيل، وعمتها الذلة والويل». ومن البديهي أن يقع

ثقل هذه الأمور على كاهل الفلاحين. رغم ذلك، لم يتورع الإقطاعيون عن إرهاقهم بمزيد من المطالبات، مستعملين لتحقيق ذلك، أشد أنواع التنكيل. يكشف ابن القوطية عن هذه الحقيقة بقوله: «وكانت سنة لم يزرع فيها حبة، ولا رفعت فأوصله محمد إلى نفسه فقال له العشور ما ترى فيه. قال إنما يؤخذ العشور بسبب الزراعة والرفع، ولم تزرع رعيتك ولا رفعت فانفق من أهرائك وبيوت أموالك فقال لا، والله لا قلدتك تحريك حبة واحدة منه، فرفع حمدون بن بسيل المعروف بالأشهب، وكان من البغاة، فسأل ولاية المدينة على أن يتضمن إيراد العشور حتى هتك الستور، وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق. يكشف هذا النص عن قصر رؤية الطبقات المسيطرة، وعدم حفاظها على الحد المعاشي الأدنى الضروري لاستمرارية القوى المنتجة في أداء مهمتها الاقتصادية. «فكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة» إلى درجة، أنهم كانوا يدفنون في قبور جماعية «لقلة من يقوم بهم» ولا غرو، فلقد «كاد ينقطع النسل» في إسبانيا الإسلامية.

دفعت هذه الظروف بالكثير من الفلاحين إلى الهروب «فكثر الجلاء» عن البوادي نحو المناطق التي يتوفر فيها حد أدنى من الأمن. وقد كانت قرطبة على ما يبدو، مركز استقطاب بهذا الصدد. يفصح ابن حيان عن نتائج هذه الأوضاع بقوله: «قل ظهور الحنطة في الأسواق». بما يكشف عن التدهور الشامل الذي عرفته الزراعة خلال هذه الفترة، وكذلك عن طابعها الاكتفائي المحلي، وليس أدل على ذلك، مما طرأ على خراج الأندلس من نقصان. فبعدما كان يربو عن «ألف ألف دينار في السنة» خلال ازدهار الإمارة «قل الخراج» إلى ما دون ثلاثمائة ألف دينار. ترتب عن ذلك ارتفاع خطير في مستوى المعيشة، حتى «بلغ قفيز القمح بكيل سوق قرطبة ثلاثة دنانير دخل أربعين». نخلص إلى أن سيادة العلاقات الإقطاعية وتراجع وسائل الإنتاج،

أثر على طبيعة شرائح طبقات الفلاحين بتحول أغلبهم إلى أقنان فاقدين لملكية الأرض، كما قلص من كثافتهم العددية وبالتالي من دورهم الإنتاجي. تأرجحت نظرة المجتمعات العربية - الإسلامية الوسيطة إلى الحرف والصناعات بين التقدير والاحتقار. فمن المفكرين من غالى في تبجيلها وإبراز أهميتها، والدور الكبير لممارسيها، في حين، يميز ابن خلدون بين صناعات شريفة وضرورية، وأخرى «تابعة وممتهنة» ذليلة. بينما يرى المقري في اتخاذ الصنائع «تميزًا» لصاحبها عن غيره. رغم ذلك، اتفقت الأغلبية على شتم هذه الفئة الاجتماعية والتقليل من أهميتها. فهم حسب البعض «أوباش أسواق، وحمقى ما لهم من خلاق». ويصفهم ابن عبدون «بالخسيسين والعتاة من ضروب الصناع والعمال». ولم يتورع الغساني من اعتبار الصناعات مهنًا «يتداولها السقطة والرعاع وأراذل القوم». بلغت هذه النغمة من الشيوع أن قللت من تحفظات بعض المؤرخين المعاصرين فراحوا يرددون بعض مقاطعها. إن في هذا ما يقلل من صحة زعم أحد الدارسين بأن «الصناعة وأربابها كانت موضع عطف وتقدير عدد من الكتّاب والمفكرين المسلمين».

معنى هذا، أن الدور الاقتصادي للصناع والحرفيين قد تعرض لعملية طمس شاملة. في حين عجز الموقف المستنير عن تعرية جميع حقائقه - رغم أهمية الخيوط المتناثرة التي قدمها بهذا الصدد - أما الدراسات المعاصرة، فما زالت بعيدة عن تكوين صورة شاملة وواضحة عن هذه القضية. وهو ما جعل أحد المستشرقين يقول: «لكن البحث لم يتم في هذا الموضوع ولا يسعنا أن نقول فيه شيئًا يذكر». الحاصل، استمرار هذا الجانب من تاريخنا ملغزًا. على أن تلازم نظرتين متناقضتين للحرف والحرفيين في تراثنا، ليس مجرد انعكاس للمواقع الفكرية لأصحابها. أكثر من ذلك، فهو دليل على تعاقب الازدهار والتراجع الصناعي في الدولة الإسلامية. أفصح عن ذلك الحريري، بقوله:

«وأما حرف أولى الصناعات، فغير فاضل عن الأقوات، ولا نافقة في كل الأوقات». وهو ما يؤكد عليه ابن خلدون بربطه الازدهار الصناعي «بكمال العمران الحضري». هكذا، فمثلما هدفت نظرة الاحتقار للحرف لدى المجتمعات القديمة، إلى تبرير تحريم الحرفيين من حقوق المواطنة، والدفاع عن أبدية العلاقات العبودية، فلقد تجردت في المجتمعات الإسلامية للدفاع عن النظام الإقطاعي وأساسه الفلاحي. في حين كانت نظرة التبجيل دفاعًا عن الاقتصاد المديني والعلاقات الجديدة المرتبطة به. هكذا، فإذا كانت النظرة الأولى تدفعنا إلى ضرورة اقتحام دور صناع قرطبة بالدرس، فالملاحظة الثانية تنبه إلى مزالق إغفال خصائص كل مرحلة تاريخية، وتحث على النظر إلى القضية في تطورها وارتباطها بالعناصر الأخرى. من المفيد إثبات نص لابن القوطية بالغ الأهمية في الكشف عن العناصر التي تحكت في دور الصناع القرطبيين عشية ظهور الخلافة، إذ يقول: «فلما ركب أول يوم ولي فيه المدينة إلى القصر، قيل له قتيل بالقصابين في شيرة. فقال نؤتى به، فلما صار بين يديه أمر بإنزال القتيل على الرصيف لعله يمر به أحد يعرفه، وأمر بتقديم الشيرة إليه فنظر إلى شيرة جديدة فقال علي بالحصارين كلهم، تجارهم وعمال الأيدي، فلما أتى بهم، قدم إلى نفسه وجوههم فقال لهم: عمل الشيرات والقفاف مشتبه أو يعرف بعضهم عمل بعض، فقالوا له: بل يعرف بعضنا عمل بعض، ونعرف أعمال أهل الكور من أعمالنا بقرطبة. فأمر بإبراز الشيرة إليهم فقالوا: هذه من عمل فلان وهو في الجماعة واقف، فأمر بتقديمه فقدم إليه فقال: نعم هذه الشيرة اشتراها مني بالأمس فتى عليه هيئة خدمة السلطان ووصفه كذا، فقال الشرط والمشترون هذه صفة فلان الأخرس. التحليل الأول لهذا النص يبرز، أن أغلبية الصناعات القرطبية كانت تتم في إطار الروابط الحرفية. وهو ما أكده معظم الدارسين. لكنهم اختلفوا حول طبيعتها. فمنهم

من اكتفى بالتساؤل «هل كان التنظيم حكوميًا أم مستقلا عن الدولة». وهل ساير الأسلوب الروماني أم شابه نظام البلديات في أوروبا. يجيب بروفنسال عن هذا السؤال بتأكيد اختلاف التنظيم الحرفي بإسبانيا الإسلامية عن نظيره بالمشرق الإسلامي وكذا بالغرب الأوروبي. يجاريه في ذلك شالميتا الذي يرى أن التنظيم الحرفي بإسبانيا الإسلامية كان «مفروضًا من طرف الدولة»، وإن في ذلك ما يكفي لتمييزها عن الروابط بأوروبا الغربية. يعارض لومبار هذا الرأي، استنادًا على أن «المذهب هو الذي يميز الأخوية الإسلامية» عن سواها. هكذا تمحورت نقاشات المؤرخين حول «موضوع التشابه والاختلاف بين الأصناف الإسلامية والنقابات الأوروبية». ولذلك، فبدل أن تلقي الأضواء على القضية، يبدو أنها ساهمت في تكريس البلبلة بصددها. ولعل سبب ذلك راجع لعدم النظر إلى الروابط الحرفية في ارتباطها ببنية اجتماعية واقتصادية محددة، وفي تطورها كعلاقات تبعًا للتطورات الطارئة على الأصعدة الأخرى. إضافة إلى أنه من القصور إجراء مقارنة على مستوى بعض العناصر المظهرية، في وقت لم يكتمل فيه التصور بعد حول بنية، طبيعة وخصائص هذه الروابط.

فعيشة ظهور الخلافة، أدى تأصل الإقطاع وتشتت وحدة البلاد وتخريب المدن إلى تراجع تقسيم العمل بين المدن والبوادي. فاسحًا المجال للوحدات المستقلة - بما فيها قرطبة - إلى الانطواء في إطار اقتصاد اكتفائي مبعثر. فأصبح جزء هام من الإنتاج الصناعي يتم في إطار منزلي مغلق. يدل على ذلك ما أورده الخشني عن أحد قضاة الجماعة بقرطبة، إذ قال: «جلس يقضي في بيته، وخادمه تنسج في ناحية البيت». ساهمت هذه الظاهرة في تشتيت قوى الإنتاج الصناعي، وفي تقليص الأسواق المفتوحة للمنتوجات الحرفية. كما قلصت من علاقات التبادل بين البوادي وقرطبة. ولم تكن الصناعات

الأميرية المحتكرة من طرف القصر لتشذ عن هذه القاعدة. فلقد اندرج المتنزون على اتخاذ صناعات ترفهم الخاصة بقصورهم. فابن حجاج مثلا اتخذ «بإشبيلية طرز يطرز فيها على اسمه كفعل السلطان»[1]. إن هذا التراجع في الطلب عن منتوجات الحرفيين، ومزاحمة الفلاحين الفارين من البوادي، دفع بالروابط الحرفية القرطبية نحو التمسك بالطابع العائلي الوراثي للمهارة الحرفية. ويورد ابن حزم بهذا الصدد، أن البيازة كانت حرفة متوارثة في أسرة «بني قلطين» بقرية اختيانة. يمكن استنتاج تفشي هذه الخاصية من أحد أمثال عامة الأندلس مما ساهم في إذكاء حدة التنافس داخل الحرفة الواحدة بين وحداتها، كما يستفاد من مثال عامي آخر ولعل في هذا ما يفسر سعي الوحدات نحو التميز عن غيرها بواسطة الرفع من جودة منتوجاتها. يكشف نص ابن القوطية من جانب آخر على ضعف تقسيم العمل بين الصناعة والتجارة. فصانع الشيرة، كما يتضح من كلامه، يتكلف كذلك ببيع منتوجات عمله. يؤكد السقطي هذه الفكرة بقوله: إن الأصناف «يجمعون بين التجارة والصنعة». في حين، يسجل ابن حيان إمكانية توقف الحرفي عن الصنعة لمدة معينة ليتفرغ لعملية التسويق، بقوله على لسان أحدهم: «وضممت ثيابي على مخلاة كنت أوعيت فيها أشياء من حرفتي لأتجر بها في موسم العيد». أثرت هذه العوامل مجتمعة على وسائل الإنتاج الصناعي وأدواته، فتراجعت وتدنى مستواها التقني. وليس أدل على ذلك من عجز ورش صناعة السفن بالعاصمة عن بناء مراكب قادرة على مواجهة مياه البحر المحيط. يتضح ذلك من نص لابن عذارى يقول فيه: «فلما كملت المراكب بالإنشاء، قدم عبد الحميد بن مغيث عليها، فلما دخل البحر تقطعت المراكب كلها وتفرقت ولم يجتمع بعضها إلى بعض». معنى هذا أن الصناعات قد

---

(1) د. أحمد الطاهري، المرجع السابق، ص 37.

تراجعت نحو إنتاج ما هو كمالي وبسيط لأجل الاستهلاك المنزلي والشخصي، اعتماداً على مواد خام فلاحية. نقرأ ذلك في اقتصار المصادر التاريخية التي تناولت هذه الفترة بالإشارة لحرف مثل: الفخارين، الكوابين، المشاطين، الخراطين، الخياطين. ساهمت السلطات من جهة أخرى، في تكبيل الحرفيين والصناع بسياسة جبائية جائرة. ولم تتورع عن ممارسة أقسى أنواع الاضطهاد لإرغامهم على مسايرتها. كما يتضح من نص للخشني يقول فيه: «فولي السوق حينئذٍ إبراهيم بن حسين بن عاصم وأمره بالاجتهاد وعهد إليه بالتحفظ وأذن بالتنفيذ في القطع والصلب بلا موامرة ولا استئذان». ولعل أبرز مظهر لما أصاب القطاع الصناعي من انهيار، يتجلى في تراجع الحياة الحضرية. ففي سنة خمس وثلاثمائة «وقعت نار عظيمة بسوق قرطبة فاحترقت حوانيت المشاطين والخراطين» وعندما هاجمت جيوش الأمير عبد الله قبلئذ رية، «أحرقت أرباض الحاضرة» يفصح ابن حيان عن نتائج ذلك بقوله: «وأقفرت كل مدينة».

نتتهي إلى القول بأن الظروف السائدة، أثرت في اتجاه تهميش دور الصناع وإفراز الصراعات في صفوفهم على أسس غير طبقية. كما قلصت من حجم قواعدهم بإقصاء العديد منهم عن الممارسة بالقطاع. أكدت أغلب الدراسات المعاصرة على دو التجارة كنشاط اقتصادي رئيسي بالمدينة الإسلامية. ولقد لاحظنا سلفاً مدى ارتباط الصناعة والحرف بهذا النشاط بقرطبة، في وقت كان فيه الحرفي، صانعاً وتاجراً في آن واحد. وعلى الرغم مما نعم به النشاط التجاري من ثناء في المجتمع الإسلامي الوسيط، فلقد تميز من حيث تطوره بالاضطراب والعجز عن إرساء قواعد متينة وثابتة له بالمدن. يوضح ذلك الحريري بقوله: «أما بضائع أهل التجارات فعرضة للمخاطرات وطعمة للغارات». كان لهذا الاضطراب أبلغ الأثر على أوسع شرائح عامة

المدن التي ارتبط مصيرها ونشاطها بهذا القطاع. ففي إسبانيا الإسلامية أفضى انفراط وحدة البلاد إلى فقدان قرطبة لهيمنتها على الطرق التجارية ومنافذها الخارجية، فانتعشت بعض المناطق الساحلية على حسابها. يتحدث ابن حيان عن ببشتر كيف «احتوت على كل فائدة ومنعت عن سواها كل عائدة». وذلك لهيمنتها على الموانئ الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة، والتي كان بها للثائر بن حفصون وأصحابه «عدة من المراكب البحرية يسفرونها إلى أرض العدوة في المير والتجارات ويقضون بها الحاجات فيتسعون أعظم التوسعة» حتى غدت العاصمة محاصرة من جميع الجهات. نستنتج ذلك من نص لابن القوطية يقول فيه: «وصفت طاعة ابن حجاج لعبد الله وأورد الهدايا وصلحت أحوال قرطبة بانفتاح باب إشبيلية إليها، وكان سببًا بانفتاح الغرب كله بالمير إليه». معنى هذا أن الحالة كانت عكس ذلك تمامًا، قبل وبعد الصلح بين الطرفين. يضاف إلى هذا، انعدام الأمن. فتربص الجماعات العسكرية بالطرق التجارية، وإغارتها على قوافل التجار أصبحت من الأمور العادية. يقول ابن حيان «وامتنعوا بجبلهم الأشب، وهو متوسط بين كورتي البيرة وجيان، وعلى قارعة طريق بجانة، فرضة إسبانيا الإسلامية القبلية، فكان من سلك ذلك الطريق من صادر ووارد لا يسلم من عادية أهل ذلك الحصن، وكانوا يخيفون السبل ويسفكون الدماء ويسلبون الأموال». يتضح من محتوى هذا النص، أن اتخاذ مثل هذه الحصون، بمثل هذه المواقع، كان موجهًا بالأساس لنهب التجار. ليس من الغريب أن تنتعش في ظل هذه الظروف ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق وجماعات الصعاليك، في صفوف العامة، مدنيون وقرويون. «إذ كانوا مع استيلاء الجوع يغاورون من قرب منهم ويغدرون على من مر بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعاش ومستجلبي المير» حتى غدت «السبل مخوفة». كنتيجة لهذه الوضعية، لم تعد قرطبة تستورد من البضائع «لا النبذ

اليسـيرة واللقـي الحقيـرة» ترتب عن ذلك ارتفاع خـطير في الأسـعار، مس الضروريات والكماليـات على السواء. فلقد بلغ ثمن كسـاء عراقي واحد في البزازين بقـرطبة «أربعة وعشرين ديناراً ونصف دينار» إن تراجع الطلب على نطاق واسع، أثر بعـمق على طبـيعـة التجـارة، فانكـمشت تدريجـيًا نحـو الكمالـيات ومواد التـرف الموجهـة لسوق محـدودة من ذوي الدخل المرتفع، الذين كانوا مقصـودين «بالغرائب والطرف». إن هذا الركود الشامل الذي شل الحركة التجارية بالعاصمة كان له وقع خطير على التجار المتوسطين والصغار. وكذلك علـى فئات شـاسعـة من العامة المرتـبطين بهذا النشـاط: جلاسين، حمالين، دلالين، خزانـين، إلخ حتى أصبح التاجر موضع سـخرية الجميع، كما يكشف عن ذلك أحد أمثال العامـة. لم يكن ذلك ليعفيهم من الضرائب الحكومية، التي تنوعت وارتفـعت: وظيفة، قبالة، مغـارم، إضافة للضرائب الشرعية. لم يعد إذن بمقدور صاحب السوق اسـتخلاصها دون استعمال أبشع أنواع التنكيل. لذا «كان شديدًا على أهل القيم، يضرب الباعة ضربًا شديدًا». ترتب عن هذه العوامل، انسحاب عدد كبـير من التجار عن ممارسة أنشطتهم، لينظموا إلى قوافل ما عرف في المصادر القـديمة بالرعاع الفالتين. يستفاد ذلك من أحد أمـثال العامة. ومن كـان محظوظًا منهم، هاجـر بعيدًا عن إسبـانيا الإسلامية نحـو «بلاد المغرب». على أن مخاطر هذه الوضعيـة شملت كذلك الشرائح العليا من التـجار. فبعدما أغرم الأمـير محمد أحد كبـار تجار قرطبة المعـروف بابن القصـيبي، أمـر بغرم ورثتـه «ثلثًا ثانيًـا مما في أيديهم من المال فغرموه إسبانيا الإسلاميـة فكان سبب فقرهم» مما يدل على اندماج فئات منهم في صفـوف العامـة. معنى هذا أن التجـارة أصبحت حـكرًا على ذوي الجاه والسلطة، من كبـار بيروقراطيي الإمارة. يورد الخـشني نصًا بالغ الدلالة على هذا التحول. فلقد اضطر قـاضي الجماعة إلى الاستعانة بشـخص «كان بصيرًا

بالتجار عارفًا بوجوهه فأودعه خمسة آلاف دينار وقال له حركها واتجر بها» إن جهل هذه الشريحة التجارية الجديدة بقوانين التجارة، لا يسعها إلا الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب[1]. إن مثل هذه الظروف جد ملائمة لازدهار الرأسمال الربوي، الذي ساهم مع السلطة في تصفية ما تبقى من التجار المفلسين، بل تعدت دائرة عمله المدن نحو البوادي. ولقد سيطر التجار اليهود على هذا القطاع، كما يستفاد من بعض أمثال العامة كما نعموا بنفوذ واسع. يدل على ذلك اضطرار قاضي الجماعة إلى إنصاف أحد تجارهم من الأمير في موضوع جارية، إذ قال: «إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير بباطل وقد شهد عندي قوم من التجار فليأمر الأمير بإنصافه».

تخلص إلى أن جميع الظروف كانت تعمل في اتجاه تقويض دعائم النشاط التجاري، عصب الحياة المدينية. لعل الجانب الاجتماعي هو الذي تعرض أكثر من غيره للطمس والبلبلة. ساعد على ذلك ندرة المعلومات التي تقدمها المصادر، عربية كانت أم لاتينية. مما دفع بأحد الدارسين إلى التساؤل عن إمكانية اللجوء إلى وسائل أخرى للبحث، مع تأكيده على صعوبة بل واستحالة تناول هذا الجانب بالبحث التاريخي العادي رغم ما ينطوي عليه هذا الرأي من مبالغة، فلقد تم استغلال الجهل بصدد التاريخ الاجتماعي لتحويله ميدانًا لسجال بين الدارسين، اتخذ في الغالب صبغة أيديولوجية لا علمية. هدف بالنسبة للبعض إلى تأكيد الذوبان السريع للعناصر «الدخيلة» - أثنيًا وحضاريًا - في الوسط الإسباني. وذلك تحت تأثير عقدة ماض عربي إسلامي غير مرغوب فيه. في حين، اتجه الأمر بآخرين نحو إبراز حفاظ الفاتحين على نقاوتهم العرقية، في إطار استمرارية بنياتهم القبلية والعشائرية فراحوا

---

(1) د. أحمد الطاهري، نفس المرجع، ص 41.

يخططون لوضع خرائط للتوزيع الأثني بالأندلس استنادًا على بعض التحاليل الأنثروبولوجية. هكذا لم تجد الدراسات الغير المتخصصة بدًا من تناول الوضع الاجتماعي بسطحية وبدون اكتراث. لهذا نصطدم عند التجرد لدراسة الوضعية الاجتماعية لعامة قرطبة كجزء، بغموض الكل. وأول ما يثير الانتباه، هو الخلط في استعمال مقاييس التصنيف الاجتماعي، بين المضمون الأثني - الطائفي، والمضمون الطبقي. فعسكريًا يتم تقسيم المجتمع الأندلسي إلى سكان أصليين مغلوبين، وفاتحين طارئين، وصقالبة مسرتزقين في حين، تحدد النظرة الدينية السكان في ثلاث طوائف أساسية: المسلمون، المسيحيون واليهود. بينما تغرقنا المقاييس الأثنية والقبلية في تشابك لا مخرج منه على أنه من الشائع لدى المؤرخين، الخلط بين هذه الرؤى لتخريج خريطة اجتماعية تتضمن: العرب، البربر، المولدون، المستعربون، اليهود والصقالبة. فما موقع عامة قرطبة في هذه الفسيفساء؟ وقبل ذلك ما المقصود بالعامة؟ وما هي الفئات التي تندرج تحت هذا المفهوم؟. إن النظر إلى الكيان الاجتماعي في تقسيمه الطبقي، ليس غريبًا عن الفكر العربي - الإسلامي الوسيط. فكثيرة هي المصادر التي وضعت تصنيفات للطبقات الاجتماعية. مميزة إياها، تارة حسب الوظائف وتارة حسب المستوى الثقافي وأخرى حسب المستوى المعاشي أو المعايير الأخلاقية. وهكذا، لتخرج بلوائح تطول أو تقصر باختلاف المقاييس. على أن المشاع لدى القدامى هو التمييز بين طبقتين رئيسيتين هما: الخاصة والعامة وعلى الرغم من عدم خضوع هذا التصنيف لضوابط دقيقة، فلقد حددت مجموعة من الخصائص المميزة للفئات التي ينسحب عليها كل مفهوم على حدة. فالعامة من هذا المنطلق هم الذين يتصفون أخلاقيًا بالمكايسة والمماحكة والفجور والبعد عن المروءة إضافة إلى «الكذب والتصنع والملق» وغيرها من الأخلاق الذميمة. وهم دينيا، العاجزون عن «التمييز بين الفاضل

والمفضـول»، والفضل والنقـصان، ولا معـرفة للحق من البـاطل» وثقافـيًا، الجاهلون الذين لا يستضيئوا بنور العلم في حين، يتـسمون سياسيًا «بالعناد»، ثم هم مـوكلون ببـغض القادة وأهل الثـراء والنعـمة، يتـمنون النكبـة . . . ويترقبون الدائرة ولقد كان إخوان الصفا أكثـر تدقيقًا وإنصافًا بتحدياتهم العامة في أولئك الذين «فنيـت أبدانهم في خدمـة أهلهـا» (يعنون الدنيـا) وكثـرت همومهم من أجلها ولم يحظوا بشيء من نعيمها ولذاتها. رغم ذلك، فما زال الخلط بهذا الصـدد طاغيًـا على الدراسات المعاصـرة. فمفـهوم العـامة ينطبق بالنسبـة لكلود كاهن على «من لايملكون وسيلة ثابتـة من وسائل الرزق». في حين يعمـمه آخرون على كل الذين «عـاشوا حيـاة شاقة». ولعل حـصره في «القوى المنتجة» أقرب إلى الصحة. ومن الخطأ، على ما يبدو، اعتماد مقياس نظري جاهز لحـصر العامة، خـصوصًا وأنهم ليـسوا طبقة اجـتماعيـة واحدة محددة. فالمفهوم ينسحب على بعض الفئات، ويرتفع عنها تبعًا لطبيعة المرحلة التاريخـية. هكذا، فلنستند على الوضعـية الاقتصـادية بقرطبة ظهـور الخلافة لتحديد عامتها: من هذا المنطلق، يمكننا الخروج بالصورة التالية:

1 – الطبـقة المنتـجة: وتحتـوي على شريحتـين: الأولى لا تملك وسائل الإنتاج وتتضـمن: معلمي الحرف والصناع بالمدينة، الفـلاحين الأقنان والرعاة بالبادية. والثانيـة تملك وسائل إنتاجها، وتجـمع بين أرباب الحرف والفلاحين الصغـار الذين حافظوا على أراضيـهم في ظل سيـادة الإقطاع. تعرضت هذه الطبقة لانحسار شديد في حجم قاعدتها الاجـتماعية، نتيجة لما أصاب النشاط المنتج من تدهور. رغم ذلك استمرت تشكل نواة العامة وقلبها النابض.

2 – التشغيلة غـير المنتجة: ويمكن التميز بصـددها بين مقدمي الخدمات الضرورية لحياة المدينة، أمـثال الباعة والتجار الصغـار السقائين والقائمين على

النظافة والنقل البناء، وبين أهل الخدمات الثانوية: الحراسة، الخدمات المنزلية وغيرها. ولقد انضم إلى صفوفها جملة من متوسطي التجار الذين تعرضوا للإفلاس.

3 - **العاطلون**: وهم الذين صنفهم إخوان الصفا كطبقة قائمة بذاتها تحت اسم «الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ». ولقد اصطلح أحد الدارسين على تسميتهم، العامة الرثة. ويبدو أن قاعدتهم الاجتماعية قد اتسعت بشكل ملحوظ عشية ظهور الخلافة، بانضمام عديد من الحرفيين والتجار والفلاحين ممن تضرروا من الانهيار الاقتصادي، إلى صفوفهم. ولعل في استفحال ظاهرة «أهل الشر» والفساد واللصوصية، ما يؤكد ذلك. مما اضطر فقهاء قرطبة إلى إصدار فتاوى حثت ولاة المدينة على تغليظ العقاب، «إلى أن قتلوا على عنقود سرقة شخص من كرم وما أشبه ذلك، فلم ينته اللصوص» ولقد كانت هذه الفئة من الناحية النظرية في حالة انتظار فرصة للعمل.

إذًا فالعمل والكدح، منتجًا كان أم غير منتجٍ هو المحور الذي جمع بين كل فئات العامة. كما جمعت بينها وحدة المصالح والمصير تجاه الطبقة الإقطاعية بجميع شرائحها: الجابية للضرائب الفارضة للسخرة، المسترقة للخدم، القامعة للجميع. لا ينفي هذا وجود تناقضات ثانوية في صفوف العامة. بين أرباب الحرف المالكين للوسائل اليدوية والصناع والمتعلمين الخاضعين لاستغلالهم. بين التاجر المالك للسلعة والباعة الذين يسوقونها. بين العامة المنتظمين في الروابط ومنافسيهم من المهاجرين الجدد. السؤال الذي نخلص إليه هو، هل شكلت العامة كيانًا اجتماعيًا متجانسًا؟ يتفق الجميع على أن إسبانيا الإسلامية شهدت عملية اندماج واسعة النطاق بين الأجناس

والأثنيات. وتقدم المصادر القديمة من المعلومات ما فيه الكفاية لتأكيد هذه الظاهرة على مستوى الأرستقراطية الحاكمة والقيادات العسكرية وأهل القلم. لكن الأمر يختلف عند الحديث عن العامة، مما أفسح المجال لاستمرار الاعتقاد بأن أغلبهم كان من السكان الأصليين، باعتبارهم المغلوبين على أمرهم. يكشف ابن القوطية بهذا الصدد عن عدم انتماء العنصر العربي لطبقات العامة، بقوله أن الصميل بن حاتم خطر يومًا بمؤدب يؤدب الصبيان وهو يقرأ: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾، فقال له الصميل نداولها بين العرب فقال له المؤدب بين الناس فقال والله أني أرى هذا الأمر سيشركنا فيه العبيد والسفال والأراذل. يؤكد على ذلك المؤرخ المجهول باعتباره عوام قرطبة طرفًا ثالثًا خارج الصراع القبلي بين القيسية واليمانية.

ربما انطبقت هذه الحقيقة على المراحل الأولى للحكم العربي بإسبانيا الإسلامية لكن الأمر على ما يبدو قد تغير بعدئذ. فمعلوم أن العرب الداخلين إلى إسبانيا الإسلامية لم يكونوا كلهم أسيادًا، بل رافقهم «جراثيمهم ومواليهم» ولقد اضطر كثير من هؤلاء إلى احتراف المهن التي اعتبرت آنئذ ذليلة، فاستمروا بذلك في عداد العامة. إضافة لما كان لعدم الاستقرار السياسي، وانفجار الصراعات حول النفوذ داخل الطبقة الأرستقراطية، من دور في فقدان كثير من الأسر العربية لمواقعها في السلطة، وانحدارها إلى أسفل الدرك الاجتماعي. تقدم لنا المصادر القديمة عدة أمثلة بهذا الصدد، فابن بسام الوزير تعرض لنقمة الأمير «ولم يزل ورثته في ارتكاس وسفال» ونفس الشيء حدث لأسرة أخرى «فلم يزل بنو نادر يسفلون حتى انقطعت بيثتهم بصرف النظر عما كان للتحولات الاقتصادية التي حدثت عشية ظهور الخلافة، ومصادرة أملاك التجار، واضطرارهم إلى الامتهان مع العامة من دور في إضافة مزيد من الدم العربي لعامة قرطبة. أما فيما يخص البربر، فمن

الصواب تمييز تيـار الهجرة لتقديم الخدمة العسكرية عن تيـار الهجرة للاندماج في القطاعات الاقـتصادية والخدمات المدنيـة فالأول تم على دفعات سـجلتها الحوليات التـاريخية، في حين اتخذ الثـاني شكل حركة مستـمرة تحكمت في حجمها الظروف العامة بالعـدوتين. ولا يسعنا المجال لتتبع صيرورة التطورات العامة بشـمال إفريقيـا والتي كانت وراء هذه الحركة. وعلى الرغـم من تأكيد أغلبية الباحثين على اشتغال البربر بالفلاحة والرعي «وممارسة المهن الذليلة» أي اندماجـهم في العامـة، فلقد أصـروا على تحديد المجـال الجغرافي لنـشاطهم بالمناطق الجبلية دون السهول الخصـبة، وبالبوادي دون المدن مستندين في ذلك إلى القول باعتـياد البربر على الحياة البدوية في المناطق الوعـرة نجد تفنيد هذا الادعاء الواهي فيما يورده مؤرخ أندلسي مجـهول من حديث عن بربر إسبانيا الإسلامية، بقـوله: «وأهل الحاضرة منهم احترفوا ظفر الحلفـة وخدمة الأونية أي السلل للزرع وفتل القنب والمحاريث والبرادع للبـهائم والحبال والشطاطيب لكنس الديار وصيادة الطيور للأكل والحملان في الأسواق وحملان الزرع إلى الديار وبيعه في الأسواق وخرز الدلياء وجلب الماء والبناء وطبخ الجير والجبس ونحو ذلك». مما يؤكد على انتماء جزء هام من عامة قرطبة للعنصر البربري. ومن المعلوم أن جزءًا لا يسـتهان به من سكان إسبـانيا الإسلاميـة حافظ على انتمائه للعقـيدة المسيحية. خصوصًـا وأن الحكم العربي - الإسلامي لم يعمل على اجتـثاث الإقطاع القوطي من جـذوره، ولا على تجميـد فعل مؤسـساته الدينية (الكنسـية) والإدارية، تمشيًا مع توصيـات الفقه الإسلامي فـيما يخص وضعية أهل الذمة في المجتمعـات الإسلامية، ومحاولة لدمج هذه الطائفة في الحياة الاقـتصادية والاجتـماعية بالبلاد. حـقيقة أن هذه الطائفـة قد تعرضت لعملية انصـهار واضحة في الوسط الجديد. وما تسـميتها بالمستـعربة إلا دليلا على ذلك. لكن إلى حدود نهاية عصر الإمارة، لم تكن الشروط قد نضجت

بعد ليتم الانصهار الكلي. ففي بعض مناطق إسبانيا الإسلامية استمرت أغلبية السكان من المستعربين إلى درجة أن الناصر عندما استرجع مدينة أبذة اضطر إلى تولية «عريف من العجم عليها» ولعل في هذا ما يفسر موقف ابن حفصون «وتذبذبه بعد إظهاره الإسلام، وتنصره» مما يدل على الأهمية العددية لهذه الطائفة عشية ظهور الخلافة، تجلى ذلك بالنسبة لقرطبة في استمرار «نشاط تسعة أديرة على الأقل» بأحوازها المباشرة. بصرف النظر عما تقدمه المصادر القديمة من معلومات مستفيضة عن الظاهرة ذاتها بداخل العاصمة.

وعلى الرغم من التحاق بعض المستعربين بخدمة السلطة الأموية، وحفاظ جزء منهم على مستواه الاجتماعي كفئة داخل الطبقة الإقطاعية، فإن أغلبهم بالوادي كانوا «يعالجون فلاحة الأرض، وعمران القرى، يرأسهم أشياخ من دينهم، أولوا حنكة ودهاء ومداراة، ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم أما المدنيون منهم فقد اشتغلوا بالحرف والخدمات المختلفة. لذلك شكلوا شريحة مميزة داخل العامة. أما الجزء الأكبر من سكان إسبانيا الإسلامية الأصليين، فقد تحولوا إلى الإسلام. سواء كان ذلك عن اعتقاد، أو هربًا من أداء الجزية، أو محاولة للتسلل إلى مراكز السلطة فلقد خرجوا عن دائرة التأثير الأيديولوجي للكنيسة. حقيقة أن أعدادًا هامة منهم وصلت إلى مراكز قيادية داخل الجيش والجهاز الإداري والقضائي، كما أصبح بعضهم أهل قلم مرموقين، لكن السواد الأعظم استمر في عداد العامة. يؤكد ذلك المؤرخ الأندلسي المجهول بقوله: «أما من أسلم من أهلها فمن كان منهم بالبادية فاكتسبوا البقر والغنم والحرث والعسل، وأهل الجبال منهم فكانوا يغرسون الأجنات والفواكه وقطع الخشب وطبخ الفحم ومن ولي البحر منهم فكانوا يجلبون الحوت والسردين ويصنعون السفن وآلاتهم وإلى غير ذلك». ينطبق نفس الشيء على الطائفة اليهودية، التي كانت لها أحياء خاصة بقرطبة.

ولعله من الخطأ اعتبار أعضائها جميعًا من الممارسين للتجارة البعيدة المدى ولأعمال الصيرفة والصياغة. على الرغم من تأكيد المصادر القديمة على كونهم «أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود بسائر بلاد المسلمين». فهذا القول لا ينسحب إلا على فئة محدودة. أما الأغلبية فكانت من الحرفيين والسوقة والصناع وممارسين هم كذلك لمهن ذليلة، كما يستفاد من كلام جد مفصل للمؤرخ الأندلسي المجهول. يضاف إلى هذه الطوائف، خليط من العناصر والأجناس، انتموا إلى مناطق مختلفة: شمالا بأوروبا، جنوبًا فـإفريقيا، وشرقًا بآسيا، قدموا إلى الأندلس في إطار تجارة الرقيق. وعلى الرغم من التحاق أغلبيتهم بالخدمة العسكرية وجزء لا يستهان به بخطط الملك وخاصة الدولة، فإن نسبة مهمة اشتغلت بالخدمات المنزلية لدى الخواص. نخلص إلى أن الفرد في انتمائه لعامة قرطبة، وقع في تمزق وسط تعدد الانتماءات: الانتماء لطبقة تجمعه بها ظروف مادية وسياسية واجتماعية مشتركة. الانتماء لطائفة توحده معها عقيدة. الانتماء لعنصر يشترك معه في اللغة والتقاليد والتاريخ، بل وأحيانًا الانتماء لقبيلة أو عشيرة تجره إليها العصبية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلاشي التماسك في إطار الأمة والجماعة، بانفراط وحدة البلاد في ظل التشتت الإقطاعي، أدركنا خطورة هذه التعددية على الفعل السياسي لهذه الطبقة. هل استطاعت عامة قرطبة أن تحول ثقلها الاقتصادي وحجمها الاجتماعي إلى قوة فاعلة على المستوى السياسي؟ كثيرة هي الوقائع التي ترد على هذا السؤال بالإيجاب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما ولي يخامر بن عثمان قضاء الجماعة بقرطبة «ثارت العامة به» فلم يجد الأمير عبد الرحمن بدًا من الإسراع بعزله. كما اضطر الأمير عبد الله بعده إلى التراجع عن قراره بتعيين أحد القضاة تحت ضغط العامة ولعل السمعة السيئة التي كانت لديهم عن أحد وزرائه هي التي دفعت بالناصر لاحقًا إلى الإقدام على

سجنه وقتله. الحقيقة أن تحركات العامة لم تتوقف عند حد التأثير في بعض قرارات السلطة، كما لم تنحصر في مجرد مواجهة القائم على هذه الخطة أو تلك، بل كثيرًا ما اتخذت شكل ثورات مسلحة عارمة هزت قرطبة ومعها مجموع إسبانيا الإسلامية. ولقد كفانا ابن سعيد مؤونة تأكيد الفعالية السياسية لعامة قرطبة بقوله: «لا أن عامتها أكثر الناس فضولا، وأشهرهم تشغيبًا، ويضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك والتشنيع على الولاة».

رغم ذلك فلا مناص من التساؤل عما إذا كانت عامة قرطبة فعلا صاحبة القرار في تحركاتها السياسية هذه، أم كانت مجرد ورقة ضغط سياسية في أيدي قوى أخرى. فالعامة لم تثر بيخامر السالف الذكر إلا بعدما كان الفقهاء قد «تمالأوا عليه، فأفشوا ذمه، وأبدوا عيبه وكرّهوه في الناس كما أن تحركهم بشأن إسقاط أبي الغمر بن فهد، كان بإيعاز من خصومه الفقهاء الذين عقدوا اجتماعًا مستعجلا لنفس الغرض. ولا غرور فلقد بلغت سلطة الفقهاء المالكين على العامة إلى درجة أنه «كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيّدت أنفاسه، فإن ذل بشبهة رجموه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان وهو بالضبط ما حدث لبقي بن مخلد عندما أحضر إلى الأندلس «مصنف أبي بكر بن شيبة وقريء عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف وبسطوا العامة عليه ومنعوه من قراءته. عانت عامة قرطبة، إضافة لهذا الاستيلاب الفكري، من تناقضات داخلية قللت من دورها كقوة سياسية قادرة على مباشرة التغيير. فالكنيسة استطاعت أن تستقطب أعدادًا متزايدة من عامة المستعربين لتزج بهم فيما عرف في المصادر العربية «بحركة الاستخفاف»، ولدى المصادر اللاتينية بحركة «شهداء قرطبة» ولقد اتخذت صبغة انتحارية. فهذا «رجل من النصارى

(تقدم) مستقتلا لنفسه» وتلك «نصرانية زعمت أن عيسى هو الله وقالت كذب محمد فيما ادعى» وهكذا. لم تكن فئة المولدين أقل جرأة لتعلن عن تعاطفها مع الثوار المولدين المتنزين بالأقاليم. فلقد اشتهر سعدون السرنباقي، أحد المتنزين بغرب الأندلس في أوساطهم باسم «السرور الباقي» مما يكشف عن تعليق آمالهم في الخلاص على يد هذه الثورات. هناك من الأسباب، ما يفسر التوجهات الطائفية لدى هذه الفئات من العامة، فالفقهاء لم يتورعوا عن التشكيك في إسلام المولدين، فلقد أجمعوا على الشهادة بأن قومس بن انتيان، كاتب الأمير عبد الله قد «مات على النصرانية» بل ولقد انفسح المجال من جديد لاستلهام الحزازات التقليدية بين العرب والموالي. فعندما أقدم الأمير محمد على إسناد قضاء الجماعة لأحد الموالي «شق ذلك على العرب وتأثروا منه وتكلموا فيه» لنفس السبب صرح أحد أهل القلم من العرب قائلا: لست والله أرضى أن تستشيرني مع بقي بن مخلد في مجلس واحد، وتجعلني له نظيراً بلغت هذه الظاهرة من العمق، أن مالت بأهم ثورة أندلسية عندئذ - ثورة عمر بن حفصون - عن طبيعتها الاجتماعية الثورية لتتخذ صبغة عنصرية متزايدة كما يستشف من تصريح لزعيمها قائلا لأتباعه: «أذلتكم العرب، واستعبدتكم، وإنما أريد أن أقوم بثأركم». واضح بأن السخائم العصبية والنزعات العقائدية، قد انفلتت من عقالها لتمارس دورها في تفكيك العامة إلى طوائف متناحرة. ليس أدل على ذلك، من تأجيل تنفيذ الإعدام في أحد المستخفين بالنبي «إلى يوم عيد الفطر كي يهيء للعامة الخارجين من صلاة العيد مشهداً يروق لهم». لم يكن ذلك ليقلل من تخوفات السلطة الأموية ولا من حذرها تجاه العامة، باعتبارهم مصدر اضطراب لا تؤمن عواقبه. لذلك اندرجت في كثير من المناسبات على امتصاص سخطهم بواسطة بعض التنازلات الاقتصادية. فلم تكن الأزمة المالية الخانقة التي أصابت الإمارة لتمنع

الأمير محمد من أن يكون «مهتبلا بأمور رعيته، مراقبًا لمصالحها، ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود والبعوث» على نهجه سار الأمير المنذر «فتحبب إلى أهل قرطبة والرعايا بأن أسقط عنهم عشر العام وما يلزمهم من جميع المغرم».

تطورت بعدئذٍ علاقة السلطة بالعامة، من مجرد التقارب المحتاط، إلى تحالف صريح، وذلك تحت تأثير التطورات السياسية الخطيرة التي هزت أركان إمارة عبد الله. «فالأمور تفاقمت في ولاية وتفاوتت بعد قرب تداركها، فتفرقت أجناده وعجز عن نصره قواده» لم يجد الأمير، نتيجة تخلي الجميع عنه من مخرج لحكمه سوى الاستناد على العامة، مما يفترض حدوث تغير في التوجهات السياسية للإمارة، وهو بالضبط ما كشف عنه ابن عذارى بقوله: «فلا يتعذر على ضعيف إيصال بطاقة بيده، ولا إنهاء مظلمة على لسانه، وكان أهل المكانات وذوو المنازل والأقدار يتحفظون من كل أمر يوجب الشكوى بهم، وينقبضون عن التحامل على من دونهم». ليس من الغريب أن يتحول هذا التحفظ والانقباض في صفوف الخاصة إلى السير في خط المعارضة للإمارة، الذي رسمته القوى الإقطاعية المنتزية بالأقاليم. ولعل في تحامل أهل القلم على الأمير عبد الله ما يفصح عن ذلك. لم يبق أمام العامة إذًا سوى التجرد للدفاع عن الإمارة من الانهيار، باعتبارها-الإطار السياسي الذي يحفظ ما تبقى من مصالحهم منذ تجاوزات الإقطاع. وهناك من القرائن ما يؤكد هذا الدور السياسي الذي نيط بعامة قرطبة. فالأمير عبد الله أقام سردابًا تحت قصره للاتصال بزعماء العامة في ما من غائلة العسكر ولقد رسم لنا أحد الشعراء طبيعة الوضعية السياسية عندئذٍ بما لا يدع مجالا للشك في هذه التطورات، إذ قال:

ما يرتجي العاقل في مدة   الرجل فيها موضع الرأس

فالرجل حسب الشاعر هم العامة، ممثلين في شخص الأمير عبد الله، أصبحوا في موضع الرأس، أي في الهرم السياسي.

إن التمزق السياسي وتأصل الإقطاع العسكري وتراجع الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الحقبة، كان له أبلغ الأثر في تفكيك عامة قرطبة وتقزيم دورها، على كافة المستويات. فهل كان لهذه الوضعية أن تستمر في إطار التحولات العميقة التي شهدتها الأندلس خلال عصر الخلافة. هذا ما نعرض له بالرصد والدرس[1].

التجارة:

ازدهر النشاط التجاري في إسبانيا الإسلامية بعد الفتح، حيث أصبحت البلاد عامرة بالسكان، وتقدمت الزراعة ونهضت الصناعة، وغدت الأموال كثيرة في أيدي الناس. ويذكر بعض الباحثين أن عدد السكان في عصر الرومان كان يتراوح بين ثلاثين أو أربعين مليونًا، ولكن ليس لدينا وثائق تاريخية أو إحصاءات رسمية تؤكد ذلك، ولم نقف على عددهم بعد الفتح. وإن ذكر أن دار السكة بقرطبة كان يضرب فيها كل عام ثلاثة آلاف ألف درهم وأربعمائة ألف دينار، وهذا المبلغ الذي كان يسك لا يتناسب مع الثلاثين أو الأربعين مليونًا ولذلك نعتقد بأن في هذا العدد شيء من المبالغة في التقدير. ودليل ذلك أن البعض قد قدر عدد سكان إسبانيا 1768 م بنحو تسعة ملايين ومائة وستين ألفًا، وفي أوائل القرن الثامن عشر بنحو عشرة ملايين، وفي منتصف القرن التاسع عشر بنحو اثنين وعشرين مليونًا وثلاثمائة ألفًا. وعلى فرض أن المسلمين الذين غادروا إسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة 1492 م كانوا نحو خمسة ملايين على أكثر تقدير. وأن من بقي منهم وتنصر كان نصف

(1) د. أحمد الطاهري، نفس المرجع، ص 53.

هذا العدد أو حتى مثله - وهذا غير معقول - فإن تقدير عدد سكان إسبانيا الإسلامية بنحو ثلاثين أو أربعين مليونًا في عصر الرومان يظل تقديرًا مبالغًا فيه إلى حد كبير. وقد قدر بعض الباحثين الإسبان (المهندس المعماري توريس بلباس) عدد سكان قرطبة في عصر الخلافة بما يقرب من مائة ألف وهذا رقم متواضع بالنسبة لسكان عاصمة إسبانيا الإسلامية. وعلى أية حال فقد راجت التجارة الداخلية والخارجية في إسبانيا الإسلامية وكان لموقع إسبانيا الإسلامية على البحر المتوسط، وسيطرة المسلمين على حوضه الغربي أثر كبير في نشاط التجارة عن طريق موانئ إسبانيا الإسلامية المتعددة التي تصدر منها العديد من المنتجات الزراعية والصناعية، مثل ميناء إشبيلية الذي كان يعد أعظم موانئ الأندلس النهرية لتصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات المعدنية والصناعية إلى أوروبا كالقطن والزيتون والأرز والفضة والنحاس والحديد والمنسوجات والسكر وغير ذلك. وكان هناك طريق بري من طرق التجارة الخارجية يبتدئ من شرق ألمانيا إلى إيطاليا وفرنسا ومنها إلى إسبانيا الإسلامية عن طريق نهر الرون وممر قطلونية، ثم يستمر من إسبانيا الإسلامية إلى طنجة عن طريق جبل طارق إلى بلاد المغرب، ثم مصر ثم بلاد الشام والعراق وفارس والهند والصين. وقد ذكر ابن حوقل أن من أهم المنتجيات التي كانت تصدر من الأندلس: الملابس المطرزة التي تعمل في الأندلس وتحمل إلى مصر وخراسان وغيرها، والأصواف والأصباغ والحرير واللبود الفاخرة، والأردية الكتانية التي تصنع في بجانة، والورق الأبيض السميك من مدينة شاطبة، والتين الجاف من مالقة، والخزف المذهب الذي اشتهرت به أيضًا، والكبريت الأحمر من مرسية والأسلحة من طليطلة. كما كان يأتي عن هذا الطريق الرقيق الأبيض من أوروبا، وكان للتجار اليهود في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا الإسلامية دور كبير في تجارته. وقد كانت التجارة بين إسبانيا الإسلامية وبلاد الفرنجة مزدهرة وخاصة

في أوقات السلم وكانت هناك ثلاثة طرق: أولها: الطريق البري الذي يمر عبر جبال البرانس عن طريق عدة ممرات من أهمها: ممر باب الشرزي (الرونسفال) وكانت القوافل التجارية تعبر هذه الممرات أو الأبواب إلى موانئ جنوب فرنسا وخاصة بروفانس، وسبتمانيا، ومارسيليا، وناربون التي كانت من أهم المراكز التجارية في بلاد الفرنجة. وثاني هذه الطرق: الطريق البحري عبر ساحل إسبانيا الغربي المطل على بحر الظلمات (المحيط الأطلسي)، وهذا الطريق لم يسلك إلا منذ عهد عبد الرحمن الأوسط بعد القضاء على خطر النورمان، وكانت غاراتهم على هذا الساحل الغربي تشكل خطرًا كبيرًا. وأما الطريق الثالث: فيمر عبر الساحل الشرقي لإسبانيا الإسلامية المطل على البحر الرومي (المتوسط) ثم تنقل البضائع عن طريق الممرات عبر جبال البرانس، أو عن طريق الموانئ الجنوبية لفرنسا. كما نشطت التجارة بين الأندلس وإيطاليا، وكانت الجزائر الشرقية مثل ميورقة، ومنورقة، عرضة لهجمات القراصنة البحريين الذين كانوا يتعرضون للسفن التي تسير محملة بالسلع والبضائع. وقد حملت هذه الغارات أهالي هذه الجزر على طلب الحماية من شارلمان ملك الفرنجة الذي طلب من أمراء إسبانيا الإسلامية عقد معاهدة بحرية للاشتراك في تأمين هذه السفن من هجوم هؤلاء واستمرت ثلاث سنوات. وقد كان لأهل الشام دور كبير في تجارة البحر المتوسط حيث كانت لهم جاليات في كثير من الموانئ المطلة على هذا البحر، كما كان لليونان واليهود دور في هذه التجارة أيضًا. وكانت هناك جماعات من التجار المغاربة الذين يعملون في نقل التجارة من المغرب العربي إلى إسبانيا الإسلامية وبلاد غالة (فرنسا) وتسميهم بعض المصادر (تجارة من وراء البحر). هذا بالإضافة إلى تجار إسبانيا الإسلامية الذين قاموا ولا شك بدور كبير في هذه التجارة أيضًا، يقول ج. ب ترند «وقد ظلت إسبانيا المسيحية مدة خمسة قرون محصورة في

دائرة الإسلام الاقتصادية، فكانت التجارة احتكارًا في أيدي المسلمين واليهود، وظلت الممالك المسيحية في إسبانيا لا تستعمل إلا النقود العربية والفرنسية طوال أربعة قرون تقريبًا». وقد أخذت العلاقات التجارية تنمو نموًا ملحوظًا بين إسبانيا الإسلامية وبلدان شتى، ونشطت حركة التبادل التجاري بينها، وكانت السفن والمراكب التجارية في موانئ إسبانيا الإسلامية المتعددة كإشبيلية ومالقة ودانية وبلنسية والمرية تعمل بين كثير من مدن البحر المتوسط، وتحمل منتجات إسبانيا الإسلامية المختلفة من الأقمشة والسجاد والخزف والجلود والأسلحة والورق والتوابل وزيت الزيتون وغيرها. وكانت هذه العلاقات متواصلة مع مصر بخاصة، وبدأت تأخذ منذ القرن الخامس شكلا قويًا ونشطًا، ونجد في النقوش التي عثر عليها ما يؤكد ذلك، فقد عثر في مدينة ألمرية على شاهد قبر يحمل اسم تاجر من مدينة الإسكندرية وافته المنية في هذه المدينة التي كانت تشتهر بصناعة المنسوجات 519 هـ/ 1125 م. وقد كان من عوامل نشاط التجارة في إسبانيا الإسلامية إنشاء دار لسك العملة أو النقود في عهد عبد الرحمن الأوسط، حيث يذكر أنه ضرب الدراهم باسمه لأول مرة منذ دخول المسلمين إسبانيا الإسلامية، وكان أهل إسبانيا الإسلامية يستخدمون قبل ذلك النقود الرومانية والقوطية، وعلى رأسها الصولدي الروماني Solida. إن موسى بن نصير ضرب بعد دخوله طليطلة عملة ذهبية وأخرى برونزية في دار السكة القوطية بها لصرف رواتب الجند، وكانت هذه العملات تحمل نقوشًا لاتينية على غرار العملات السابقة على الفتح في إسبانيا والمغرب، وإلى جانبها كتابات عربية أيضًا. وقد سلك الدينار على أساس الدينار الروماني القديم، وكان وزنه نحو أربعة جرامات، وتدور حول محيط وجهه عبارة (ضرب في إسبانيا 93 هـ) باللاتينية، وتتوسط ظهره نجمة من ثمانية رءوس، وتدور حول محيط ظهره عبارة معناها (الله أحد، والله

عالم، والله ليس له كفوًا)، وهناك دنانير عليها نقوش كتابية تجمع بين العربية واللاتينية ووجه هذه الدنانير تقرأ في وسطها عبارة (محمد رسول الله)، وفي محيطها (بسم الله ضرب هذا الدينار بالأندلس)، أما ظهرها فعليه كتابة لاتينية تدور حول محيطه. كما كانت هناك عملات ذهبية صغيرة هي النصف دينار (1.98 جرام)، والثلث دينار (1.30 جرام). كما كان من عوامل نشاط التجارة في إسبانيا الإسلامية أيضًا الاهتمام بإنشاء المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية التي ارتبطت بالنشاط التجاري. وتتمثل في الخانات والوكالات والفنادق والقياسر. وكان التجار القادمون إلى الأندلس يجدون في هذه الأماكن مخازن لبضائعهم، وحظائر لدوابهم، ومقرًا لنزولهم. ولا شك أن الأندلس قد شهدت في العصر الأموي الكثير من هذه المؤسسات، وإن كانت المصادر التاريخية والأثرية لم تمدنا بالكثير عنها، وإن أمدتنا بشيء عنها في عصور تالية. ودليل ذلك ما يذكره الإدريسي من أنه كان بألمرية وحدها في النصف الأول من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) ما يقرب من تسعمائة وسبعين فندقًا، ويبدو أنها كانت فنادق صغيرة تتألف من طابق واحد أو طابقين على الأكثر. لا شك في أن للحالة الاقتصادية تأثيرها البالغ في الحياة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات. فمن قواعد الاجتماع والعمران المقررة أنه إذا كثرت الأموال في أيدي الناس فإنهم يتوسعون في الإنفاق، وينعمون بالعيش بصفة عامة. وقد كثرت الأموال في إسبانيا الإسلامية في العصر الأموي نتيجة لتنوع مصادر الدخل المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وثروات طبيعية، بالإضافة إلى الموارد الأخرى من خراج وجزية وعشور وزكاة وغنائم. وبالرغم من كثرة المعارك والحروب التي خاضها الأمويون ضد أعدائهم ومناوئيهم في الداخل والخارج، وبالرغم من الصراعات التي دارت بين المسلمين وبعضهم واستهلكت جزءًا كبيرًا من

مصــادر الدخل. إلا أنه بقي الشيء الكثير الذي أدى إلى تعــدد مظاهر البذخ والترف في شــتى مناحي الحياة الاجتـماعيــة لدى الكثيرين وخاصــة من أفراد الطبقة الخاصة كما أوضحنا ذلك عند الحـديث عن مظاهر الحياة الاجتماعية.

لقد كــان الأمويون بعد تأســيس دولتهم في إسبانـيا الإسلاميــة يريدون إثبات وجودهم، ومنافــسة خــصومهم من العــباسيين والفــاطميين، وإظهــار قوتهم وعظمتــهم أمام أعــدائهم من المسيـحيين. فأضــفوا كـثيرًا من مظــاهر الأبهة والعظمة على دولتهم وخاصــة عاصمتهم قرطبة. وســاعدهم على ذلك كثرة الموارد والثروات المختلفــة، وإذا كنا قد تحدثنا عن الزراعة والصناعــة والتجارة **فإننا نتحدث الآن بإيجاز عن أهم موارد بيت المال**[1].

1 - الخراج:

وهو مقدار معين من المال أو المحصول يـفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة إذا عدل عن تقسيمــها على المحاربين، وتركت بأيدي أصحابها بعد تعويض المحاربين عنها أو استرضــائهم، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأرض الســواد، كمــا يؤخذ علــى الأرض التي صولح عليــها أهلهــا وتركت لهم لقــاء خراج مــعلوم. ويبــدو أنه كانــت هناك ثلاث طرق لجبــاية الخــراج وهي: نظام المحاسـبة وتكون نـقدًا أو نوعًــا أو الاثنين معًــا، ونظام المقاسمة: وتؤخذ من المحـصول. ونظام المقاطعة (الإقطاع أو الالتزام) ويكون ذلك بمقتضى اتفــاقيات معينة بين الحكومة والمتـقبلين. وكانت هناك أنواع من الأرض لا يفرض عليــها الخراج، وإنما يفرض عــليها العشــر وتسمى الأرض العشــرية وهي: الأرض التي أسلم عليهــا أهلها بدون حرب فـيدفعــون عنها ضريبة العــشر زكاة ولا يوضع عليها الخــراج. والأرض التي ملكها المسلمون

---

(1) د. حسين يوسف دويدار، المرجع السابق، ص 365.

عنوة، وقسمت بين الـفاتحين غنيمة فيـدفعون العشر من غلـتها. ويرجع نظام الالتزام أو الإقطاع إلى عهد الرسول ﷺ حيث أقطع أناسًا من مزينة أو جهينة أرضًا بقصـد تعميرها فلم يعمروها، فـجاء آخرون وعمروها واختـصموا إلى عمر بن الخطاب، فـجعلها للفريق الذي عمـرها وقال «من كانت له أرض ثم تركها ثـلاث سنين لا يعمرها فعـمرها قوم آخرون لهم أحق بهـا». وقد ذكر الماوردي الإقطاع فـقال إنه ضـربان: إقطاع اسـتغـلال وإقطاع تمليك، والأول ينقسم إلى موات وعامر، والثـاني: من يتعين مالكه ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض في حق لبيت المال إذا كانت في دار الإسلام، فإن كانت في دار الحرب ولم يثـبت للمسلمين عليـها يد فإنه يجـوز أن يقطعها الإمـام للمقطع ليتملكهـا. ونظرًا لأهمية الخراج كمورد من موارد الدولـة فقد اهتم الأمويون بشؤون الري والزراعة، مـن حفر الترع والقنوات وإصلاح القـناطر والجسور، وغيـر ذلك. ومثـال ذلك قنطرة قرطبة الـتي تهدمت في عهـد عبـد الرحمن الداخل بسبب السيول فقام ابنه هشام بتجديدها، وأنفق في ذلك أموالا عظيمة وكـان يشرف على الـبناء، ويعطي الأجـرة للعمـال بنفـسه. كـمـا اهتمـوا باستـصلاح كـثيـر من الأراضي المقفـرة وتحويلهـا إلى أرض خصـبة صـالحة للزراعة. ومن هنا فقد كثرت حصـيلة الخراج وخاصة في غير سنوات الجدب وقلة المطر. ولم ترد إلينا قـوائم تبين مقدار الخـراج في الأندلس حيث تشـير معظم المصادر إلى الدخل بلفظ (الجباية) في كثير من المواطن. إلا ما ورد عن الأمير عـبد الله بن عبد الرحـمن الأوسط حيث ذكر المقـري: أن الخراج كان قبله 300 ألف دينار مائـة ألف للجيش ومائة ألـف للنفقة في النـوائب ومائة ألف ذخيرة ووفر (احتياطي) فأنفق الوفر حين اضطربت عليه نواحي الأندلس بالثائرين وقلّ الخـراج. ويبدو أن المراد بالخراج هنا ليس ضـريبة الأرض وإنما الجباية أيضًا.

2 - الجزية:

وهي مبلغ من المال يدفعه أهل الذمة بنص القرآن الكريم (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون). وهي تسقط بالإسلام بخلاف الخراج. ولفظها مشتق من الجزاء على اعتبار أن أهل الذمة يدفعونها في مقابل ما يمنحون من الاستقرار في المجتمع المسلم والتمتع بما فيه من مرافق وفي مقابل الأمن والحماية لهم، وتعتبر في مقابل الزكاة التي تفرض على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان وهما رعية لدولة واحدة. وهي ليست دينًا يؤخذ من ورثة الذمي بعد موته، وليست ضريبة على الرءوس كما يشيع خصوم الإسلام، لأنها لا تجب إلا على الرجال الأحرار العقلاء القادرين على الكسب فلا تؤخذ من الفقراء والمساكين، أو العاجزين عن العمل، أو العميان أو المقعدين، أو المجانين، أو ذوي العاهات، أوالرهبان إلا إذا كانوا أغنياء. وتسمى أحيانًا باسم الجوالي وتعني هذه الكلمة في الأصل جاليات أهل الذمة الذين أجلاهم عمر بن الخطاب من شبه الجزيرة العربية فلزمهم هذا الاسم. ثم أصبح يطلق على الجزية التي يؤدونها أيضًا. وقد فسر الدكتور حسن إبراهيم الجوالي بأنها: اختيار الأحسن من كل شيء سواء أكان من الممتلكات أو من الشاء، أو أنها ربما كانت وظيفة العامل في الزكاة. ولم يذكر مصدر ذلك التفسير، والتفسير الأول هو الأقرب للصحة والقبول.

وهي كما يقول الماوردي: في مقابل استقرارهم في دار الإسلام، ويلتزم لهم في مقابلها بحقين: أولهما: الكف عنهم، والثاني: الحماية لهم، ليكونوا بالكف آمنين، وبالحماية محروسين. وكان مقدار الجزية كما ذهب أبو حنيفة متفاوتًا، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام: ثمانية وأربعين درهمًا للأغنياء، وأربعة وعشرين لمتوسطي الحال، واثنى عشر درهمًا للفقراء الذين يتكسبون،

أما الإمام مالك فقد تركها لتقدير الإمام. بينما ذهب الإمام الشافعي إلى أن الحد الأدنى لها اثنا عشر درهمًا وما بعد ذلك يترك لتقدير الإمام. وقد نهى الشرع عن جبايتها بطرق عنيفة، وأوصى بالرفق والإنصاف في جبايتها. وتقضي القاعدة الفقهية: بأن أحد من أهل الذمة في استيدائها، ولا يقام في الشمس، ولا يجعل عليه شيء من المكاره، وإذا امتنع عند دفعها فإنه يحبس حتى يؤديها بدون إيذاء. ونص كتاب الصلح الذي أعطاه عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير ابن عبدوش 94 هـ يوضح لنا شيئًا من ذلك فقد جاء فيه «أن عليه وعلى أصحابه دينارًا كل سنة وأربعة أمداد قمح، وأربعة أمداد شعير، وأربعة أقساط خل، وقسطي عسل، وقسطي زيت وعلى العبد نصف ذلك».

3 - الزكاة (الصدقة):

وهي ما يؤخذ من أغنياء المسلمين ويرد على فقرائهم كما قال تعالى لرسوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ... ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة]. وتنقسم إلى عدة أنواع: زكاة الأموال (النقدين)، وزكاة السوائم وزكاة الزروع والثمار، وزكاة عروض التجارة، وزكاة المعدن والركاز وقد تكفلت كتب الفقه بتفصيل ذلك.

4 - المواريث الحشرية:

وهي مال من يموت وليس له وارث فيرد إلى بيت المال.

5 - الفيء والغنيمة:

والفيء هو ما وصل إلى المسلمين من أعدائهم بدون قتال، بخلاف الغنيمة التي تطلق على كل ما أخذه المسلمون من أعدائهم بالقتال. من الأسرى والسبي والأموال والأرضين. كان الرسول ﷺ يقسم الفيء خمسة

أقسام متساوية عملا بقوله تعالى: ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... (٧) ﴾ [الحشر]. وبعد وفاته رد نصيبه إلى بيت المال، وكانت الأقسام الباقية تقسم بين الجند حتى دون عمر الدواوين وقدر لهم أرزاقهم. وأما الغنائم: فالأسرى يقسمون رجالا ونساء بين الجند حتى يسلموا أو يفتدوا أنفسهم. وأما الأموال المنقولة كالنقود والحيوانات والأسلاب فتقسم حسبما يرى الإمام. وأما الأرض فالشافعي يرى تقسيمها على المحاربين كما فعل أبو بكر، ومالك يرى وقفها كما فعل عمر، وأبو حنيفة يرى أن الإمام بالخيار بين قسمتها أو وقفها (انظر: تاريخ الإسلام جـ 1 ص 284 - 285). ولما اختلف الصحابة في تقسيم غنائم بدر بين القرآن الكريم طريقة قسمتها فقال: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ ... (٤١) ﴾ [الأنفال] الآية. فكان للإمام مع من ذكر في الآية الخمس والأربعة أخماس الأخرى للفاتحين. وكان يعطى منها للمحاربين نصيبهم، ويرد الباقي إلى بيت المال حسب ما وضحت كتب الفقه ونظراً لكثرة الغزوات والحروب التي خاضها المسلمون في إسبانيا الإسلامية في هذا العصر ضد الممالك المسيحية في شمال إسبانيا مثل قشتالة وليون ونافار وجليقية وقطلونية وضد الفاطميين في بلاد المغرب، وضد الفرنجة (غالة أو فرنسا). فقد كثرت الغنائم وخاصة في عهد الخليفة الناصر وفي عهد المنصور بن أبي عامر الذي قام بنيف وخمسين نحو الشمال لم يهزم في أي منها وعاد منها بغنائم كثيرة.

يدخل في ذلك أيضًا ما كان يفرض على بعض ملوك هذه البلاد في بعض الأحيان - عقب هزيمتهم - من تقديم الجزية للمسلمين.

6 - العشور:

وهي الأموال التي كانت تجبى من التجار الأجانب الذين يقدمون بتجارتهم، فكانوا يدفعون عشر قيمتها مثل الضرائب الجمركية التي تقدر على

الواردات في العصر الحاضر. يرجع نظام العشور إلى عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد كتب إليه أبو موسى الأشعري أثناء ولايته على البصرة أن تجارًا من المسلمين يأتون أرض الحرب، فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه قائلا: «خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين درهمًا من كل أربعين درهمًا، ولا تأخذ منهم فيما دون المائتين شيئًا، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم». وقد أفتى الإمام الشافعي بأن للإمام أن يزيد على العشر أو ينقص منه إلى النصف إذا رأى في ذلك مصلحة، وأن لا يؤخذ العشر إلا مرة واحدة من كل قائم بالتجارة حتى ولو تكرر قدومه. ولا شك أن هذا المورد كان يمثل دخلا كبيرًا لإسبانيا الإسلامية في العصر الأموي حيث كثرت التجارات بين إسبانيا الإسلامية وغيرها من البلدان في أوروبا والمشرق. وإن كانت المصادر لم توضح لنا شيئًا من ذلك.

7 - المكوس:

وهي الضرائب التي نشأت نتيجة لحاجة الدولة إليها لزيادة مواردها، وخاصة في أوقات القحط والأزمات والشدائد، وفي أوقات الحروب وقد شملت هذه المكوس أغلب السلع التي كانت تباع بالأسواق، وكذلك البضائع الواردة من الخارج - وهو شبيه بما تفرضه الكثير من الدول الآن لحماية منتجاتها المحلية - ومن الطريف أن المآصر وهي السلاسل الحديدية التي كانت تشد في البحر عند مداخل الموانئ لحمايتها من غارات السفن المعادية صارت تستخدم بعد ذلك لفرض جمع المكوس من السفن القادمة قبل دخولها الميناء، ثم أصبحت تطلق على الضريبة نفسها. ولا شك أن هذه المكوس قد أصبحت تمثل موردًا خصبًا للدولة، ولكنها كانت تسبب إرهاقًا وعنتًا للكثيرين، ولهذا كثرت الشكايات منها خاصة وأن جبايتها أخذت تتسم بشيء من العنف وسوء

المعاملة والتـقدير. ومثـال ذلك ما حدث في عـهد الحكم الربضي حين وضع عشر الأطعمة في كل سنة على أهل إسبانيا الإسلامية من غير حرص فكرهوا ذلك كـمـا يقول ابن الأثـير. وترك الحـرية لربيع قـومس النصـارى لفـرض الضرائب والمغارم وجبايتها هو وأتباعـه من الصقالبة بطرق عنيفة. وكان ذلك سببًا من أسباب قيامـهم بالثورة المعروفة بثورة الربض. ويذكـر ابن حيان أن الخليفـة الحكم المستنصر قد أسـقط عن أهل إسبانيا الإسـلامية سدس جـميع مغرم الحشد الآزف حلول أدائه وأنفذ بذلك كـتابًا إلى جميع الأقطار. ويذكر أن رحالة إسبانيا الإسلامية ابن جبـير عندما قدم إلى مصر في العصر الأيوبي شكا من سـوء المعامـلة للتجـار والحـجاج القـادمين والخـارجين ومن قسـوة الإجراءات فـي الموانئ، غيـر أن مصر وحـدها لم تكن كـذلك، فقد كـانت إسبانيـا الإسلامية أيضًـا تعاني من هذه المكوس خاصة وأنها أصـبحت تعطي التزامًا، وكان ملـتزموها من غير المسلمين أحيـانًا، فكانوا يشتطون في المعاملة وعرف هذا النظام باسـم (القبالة) وعرف المـلتزم بالمكوس باسم (المتقبل). وقد انتقل هذا الاسم إلى اللغة الإسبانية بلفظه ومعناه Cabala.

8 - الأحباس (الأوقاف):

وقد مثلت مصدرًا غير مباشر من مصادر الدولة أيضًا، حيث كانت تسد جزءًا من نفقاتها على المؤسسات العـامة، حيث يحبس أصحاب هذه الأوقاف ريعًا على جهات البـر والإحسان، وبناء وصيانة المؤسسات الـدينية والعلمية، كالمساجـد والمكاتب والخوانق والبيمارسـتانات، ورعاية طلاب العلم والمرضى والمعوزين وغيـر ذلك. ومثال ذلك وقف الخليفة الحكم المسـتنصر الذي أشار إليه ابن حيان فقال: «وفي صدر جمادى الأولى (346 هـ) أنفذ الخليفة تحبيس حوانيت السراجين بسـوق قرطبة على المعلمين كان قـد اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة وأشهد القاضي محمد بن إسحاق في هذا التحبيس

يوم الجمعة لسبع خلون منه، فعظمت به المنفعة، وجلت المنقبة، وورث الله به القرآن أمة لم يكن آباؤهم يعرضونهم لوراثته. وقد بلغ من كثرة الأحباس أن كان لها موظف خاص يديرها يسمى صاحب الأحباس. كما يتضح من النص التالي الذي أورده ابن عذارى في حوادث 353 هـ حيث يقول عن زيادة المستنصر في مسجد قرطبة الجامع «فأمر المستنصر بالله بتوسعته والزيادة فيه، فأتى القاضي منذر بن سعيد (قاضي القضاة) إلى المسجد الجامع ومعه صاحب الأحباس والفقهاء والعدول بما اجتمع قبله من أموال الحبوس فنظروا في الزيادة فيه». وهناك ضريبة أخرى فرضت في إسبانيا الإسلامية بعد العصر الأموي في عهد المرابطين أطلق عليها اسم التعتيب. على يد علي بن يوسف بن تاشفين 509 هـ/ 1125 م وكان الغرض منها ترميم الحصون والقلاع والأسوار حول المدن الرئيسية، وكانت تفرض على أهل هذه المدن لحمايتهم من غارات الأعداء. ويبدو أن هذه الضريبة استمرت حتى أواخر الحكم الإسلامي بإسبانيا الإسلامية. وقد أجازها فقهاء إسبانيا الإسلامية لأن المصلحة تقتضي ذلك. يقول الحميري «وكان خراج السور في بعض مواضع إسبانيا الإسلامية في ذلك الوقت على أهل الموضع، وقد أجاز ذلك الفقيه أبو إسحاق الشاطي معتمداً على قيام المصلحة التي إن لم يقم بها الناس فيعطون ضاعت عليهم». هذه الموارد المتعددة كانت تمثل دخلاً كبيراً للدولة، ومن حصيلتها كانت تقوم بالإنفاق في الأوجه المختلفة مثل: أرزاق الجند والموظفين، وإنشاء المشروعات العامة، مثل حفر الترع والقنوات وإنشاء القناطر والجسور، وبناء المساجد، ونفقات الحملات العسكرية، وشراء الأسلحة والمعدات الحربية، وترتيب العسس والدرابين لحراسة الأسواق والطرقات والدروب وغير ذلك. ويروي ابن سعيد المغربي (أنه كان لإسبانيا الإسلامية دروب تغلق ليلا، وتحرس بواسطة رجال الشرطة المسمون

(بالدرابين)، وأن كل واحـد كان معـه سلاح وكلب وسـراج. ولا تزال عادة غلق الأبواب متبعة في بعض مناطق إسبانيا إلى اليوم منذ الساعة العاشرة ليلا بواسطة رجال الشـرطة (درابين) يعرفـون باسم (سيرنيـوس). وكان من يريد الخروج أو الدخول إلى منزله ليلا ينادي الحـارس بواسطة التصفيق. ومما يدل على تزايد هذه الموارد من عهـد إلى عهد أن الجباية في عـهد الحكم بن هشام الملقب بالربضي كانت مـائة وعشرة ألاف وعشرين ديناراً، ومـن القمح أربعة آلاف وستمائة مدى، ومن الشعير سبعة آلاف وستمائة وسبعة وأربعون مديًا. وبلغت في عهد ابنه عبد الرحمن الأوسط ألف ألف دينار في السنة. وارتفعت في عهد عبد الرحمن الناصر إلى خـمسة آلاف ألف وأربعمائة وثمانين ألف دينار من الكور والقـرى، ومن الأسواق والمستخلص (الجـمارك) سـبعمـائة ألف وخمسة وستين ألف دينار، بخلاف أخمـاس الغنائم العظيمة التي لا يحصيها ديوان. ويذكر المقـري نقلا عن ابن خلدون: أن الناصـر خلف في بيوت المال خمسـة آلاف ولا ندري هل هذا الرقم بالدينار أو الدرهم؟ ويغلب على الظن أنه بالدرهم لأنه إذا كان بالدنانير تجاوز الملايين وفي هذا كثير من المبالغة، وأنه كان يقـسم الجباية ثلاثة أقـسام: ثلث للجند وثلث للبناء وثلث مدخـر. وقد ذكر ابن حوقل أن الناصر اسـتطاع أن يدخر حتى 340 نحو 20 مليون دينار، وأنه لم يكن في زمانه سلطـان استطاع توفير هذا المبـلغ الضخم إلا أبا تغلب الغضـنفر بن ناصـر الدولة الحسن بن عـبد الله الحـمداني (358 - 369 هـ). وذكـر بعض البـاحـثين المعـاصرين أن الدخـل السنوي عن طريق الضـرائب والمكوس في عهده بلغ 20 مليون دينار (30)، ونقل عن بروفنسال أنها بلغت فيمـا بعد 40 مليونًا. ومهـما كانت صحـة هذه الأرقام، فإن من الواضح أن موارد الدولة قد زادت زيادة كبيرة في عصر الخلافة، وخاصة في عهد الناصر وولده المستنصر. وتدل هدية الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهيد للناصر 347

هـ على مدى ما وصلت إليه الدولة الأموية في إسبانيا الإسلامية من الضخامة واتساع الأحوال كما ذكر ابن خلدون، الذي قال: إنه لم يهاد أحد من ملوك إسبانيا الإسلامية بمثلها، وقد أعجب بها الناصر أيما إعجاب وكافأ الوزير بزيادة راتبه إلى 80 ألف دينار إسباني إسلامي، وبلغ معروفه إليه ألف دينار، وسماه ذا الوزارتين، وكان أول من تسمى بذلك في إسبانيا الإسلامية.

وكذلك هدية جعفر الصقلبي الحاجب للخليفة المستنصر يوم ولايته وكانت عبارة عن «مائة مملوك من الإفرنج على خيول صامتة كاملو الشكة والأسلحة من السيوف والرماح والدرق والتراس، والقلانس الهندية، وثلاثمائة ونيف وعشرون درعًا مختلفة الأجناس، وثلاثمائة خوذة كذلك، ومائة بيضة هندية وخمسون بيضة من بيضات الفرنجة يسمونها الطشطانة، وثلاثمائة حربة إفرنجية ومائة ترس سلطانية، وعشرة جواشن فضة مذهبة، وعشرون قرنًا مذهبة من قرون الجاموس».

ذكر البعض أن النظام المالي في إسبانيا الإسلامية كان يدور حول أمور ثلاثة هي: الخزانة العامة، وإدارة المال، وإدارة خاصة الأمير أو الخليفة. أما الخزانة: فكان يشرف عليها أحد كبار الموظفين ويسمى خازن المال مقرها القصر، وفيها تودع الأموال التي تجبى من الكور والقرى. الكور جمع كورة وتعني المقاطعة أو الولاية ولا يعرف أصل هذه الكلمة ويرى البعض أنها يمكن أن تكون محرفة عن قرية، أو مشتقة من الكلمة اللاتينية (خورة) بمعنى الأرض أو الريف، أو من اللفظ اللاتيني كوربا بمعنى الحي. ومن أهمها أموال التركات التي يموت عنها أصحابها بدون وارث (المواريث الحشرية). والضرائب المفروضة على الأسواق، والرسوم الجمركية على السفن والخراج والجزية والأعشار. وأما بيت المال: فكان يقتصر على ما يرد من الأوقاف،

ومقـره بجامع قـرطبة ويقـوم بحفظ المنشـآت الدينية، ودفع رواتب مـوظفي المساجد وتوزيع الصـدقات في أماكن خاصة، ويقوم بالإشراف عـليها قاضي القضاة ومن ينوب عنه تحت إشراف الخليفة، وهو يشبه من هذه الناحية وزارة الأوقاف والشئون الاجتـماعية. وأما موارد الخليفة الخاصـة فكان يشرف عليها موظف يعرف بصاحب الدية ويكلف بالإشـراف على أراضي الأمير أو الخليفة من ناحية زراعـتها من قبل المزارعين الـذين يأخذون جزءًا من محصـولها في مقابل ذلك[1]. ألمحت نوازل وفتـاوى ابن رشد إلى **بعض عمـلات إسبـانيا الإسـلاميـة التي كـان يتـعـامل بها أفـراد المجـتـمع خلال عـصـري الطوائف والمرابطين، ومنها ما يلي:**

1 - الدينار العبادي:

ويسـمى أيضًا بالمثـقال الذهبي العـبادي، وجـدير بالملاحظة أن عـبارة «الإمام عبد الله أمير المؤمنين» المذكـورة بالمتن، هي إشارة إلى الخليفة العباسي ببغداد، حيث إن الخلفاء العباسيين كانوا يكنون عن أنفسهم بلقب عبد الله في النقود أو النقـوش ولم يذكروا أسماءهم المجردة، أمـا لقب المؤيد بنصر الله، فهو لقب المعتمد بن عبـاد، وهو الذي ضرب بمدينة إشبيلية في عهد دولة بني عبـاد، حيث قام المعـتضد بن عـباد بسك عـملة خلال فتـرة حكمه (433 - 461هـ/ 1042 - 1069 م)، ونقش عليها: «الإمام هشـام أمير المؤمنين، المؤيد بالله». وبعد وفاة المعـتضد خلفه ابنه المعتمـد بن عباد في 461 هـ/ 1069 م، الذي اتبع سياسة مغايرة في نقوشـه على عملاته التي قام بسكها فنقش عليها عبارة: الإمام عبد الله أمـير المؤمنين، المؤيد بنصر الله. ويتضح لنا من إحدى الفتـاوى أن الدينار الذهبي العبـادي لم يكن من الذهب الخـالص، وإنما كان مشوبًا بالفضة.

---

(1) د. حسين يوسف دويدار، نفس المرجع، ص 371.

2 - الدينار الشرقي أو المشرقي:

وهو الذي ضرب بشرق إسبانيا الإسلامية إبان عصر دويلات الطوائف (القرن 5 هـ/ 11 م)، ويتضح من إحدى فتاوى ابن رشد أن الدينار الذهبي الشرقي كان مشوبًا بالنحاس، وعلى هذا كان الدينار العبادي يفوق الدينار الشرقي وزنًا وعيارًا.

3 - الدينار المرابطي:

وكان يسمى بالمثقال المرابطي، وهو تقريبًا من الذهب الخالص، ويوصف هذا المثقال المرابطي - عادة - في النوازل بأنه من «الذهب الوازنة». ويتضح مما ذكره ابن رشد أن الدينار الذهبي المرابطي كان يفوق الدينار العبادي والشرقي من ناحيتي الوزن والعيار. وتفيد إحدى النوازل بأن هناك دينارًا مرابطيًا سك بغرناطة كان صرفه أحيانًا بستة عشر درهمًا فضة، وأحيانًا أخرى كان يرتفع صرفه إلى عشرين درهمًا فضة وذلك تبعًا لقيمة الصرف من وقت لآخر في ذلك العصر.

4 - الدنانير الثلثية:

أشارت النوازل إلى وجود دنانير بجيان خلال عصر الطوائف، عرفت بالدنانير الثلثية، وكانت مشوبة بالنحاس مثل الدنانير الشرقية التي سكت بمنطقة شرق الأندلس خلال نفس ذلك العصر. ولا شك أن هذه الدنانير الثلثية كانت أقل قيمة من الدنانير المرابطية والعبادية.

5 - القراريط اليوسفية:

وتنسب إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين المرابطي، وكان القيراط يساوي نصف درهم من الفضة وقد ساعد سك القراريط على تسهيل التعامل

بين الأفراد. وجدير بالملاحظة أن قراريط يوسف بن تاشفين التي ضربت في دور السكة المغربية أو الأندلسية جاءت على غرار قراريط سلفه الأمير أبي بكر ابن عمر، وبنفس العبارات الدينية التي نقشت عليها، وكانت تلك القراريط اليوسفية تتميز بأنها غير مستقرة الوزن، وبعدم ذكر تاريخ الضرب[1]. توافد على مملكة غرناطة سيول من المهاجرين من مدن إسبانيا الإسلامية التي أخذت تسقط تباعًا أمام اشتداد وطأة النصارى عليها، فغدت مستودعًا لأعداد كبيرة من أسر إسبانيا الإسلامية التي أبت التدجن والبقاء في ظل حكم الطرف المسيحي، فكان لابد لهذه المملكة رغم رقعتها المتواضعة أن تقوم بعدة أنشطة ومشاريع اقتصادية تفي بحاجة هذا العدد الضخم من السكان الذين أصبحت غرناطة تكتظ بهم، كما كانت بحاجة إلى المال لدفع رواتب الموظفين بالجهاز الإداري الذي تميز كما رأينا بضخامته وتعدد مهامه لتنسيق الأحوال بالمملكة، والاهتمام بالجهاز العسكري الذي كان ضروريًا لضبط الأمن، فالأمن يعد عاملا أساسيًا لقيام الإنسان بأي عمل من الأعمال الحياتية، ومن دون أمن يصبح الحديث عن التنمية والتطور والزيادة في الإنتاج ضربًا من العبث مهما كان حجم الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية. ومعلوم أن تعدد الوظائف ومختلف الأنشطة الاقتصادية يتطلب شروطًا ومواصفات عديدة، منها ما يتعلق بالمجال الطبيعي والجغرافي كالمناخ والتضاريس والمياه، ومنه ما هو مرتبط بالإنسان كالمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والحالة الصحية والنفسية والاستعدادات المهنية ونوعية التجمع والوسط. والهدف في النهاية الوصول إلى الغاية السامية التي يرنو إليها المجتمع الإسلامي، وهو الارتقاء بالفرد، وإنماء الجماعة، وتوفير كل الضروريات لها من أمن وعدل وحماية.

---

(1) د. كمال السيد أبو مصطفى، صور من مجتمع الأندلس، المجلة التاريخية المغربية، المجلد 37، عام 99، ص 36.

أما غرناطة فقد كانت تستوفي كل المؤهلات لتتعدد أنشطتها الاقتصادية، والتي حتمت على الدولة في بعض الأحيان الاعتماد على إمكانيات داخلية إضافية لتلبية حاجات مواطنيها بمختلف عناصرهم. وكان من نتائج اكتظاظ السكان، الذي كانت تعرفه غرناطة في هذه الفترة، اتساع نطاق مدنها وغلاء المعيشة. وقد أشار المؤرخ ابن خلدون في مقدمته إلى هذا الغلاء عند حديثه عن إسبانيا الإسلامية في عصره فقال: إنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة، النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزكية والبلد الطيب، احتاجوا إلى علاج المزارع والمدن لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم، واختص قطر إسبانيا الإسلامية بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك، كما أشار القاضي أبو الحسن النباهي المالقي الإسباني الإسلامي نسبًا إلى غلاء المعيشة في غرناطة في أثناء ترجمته للقاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي. فذكر أنه كان يميل إلى القول بتفضيل الغنى على الفقر، ويؤكد ذلك بقوله: وبخصوص في بلاد إسبانيا الإسلامية لضيق حالها، واتساع نطاق مدنها لا سيما في حق القضاة، فقد شرط كثير من العلماء في القاضي أن يكون غنيًا ليس بمديان ولا محتاج. وتحدث ابن الخطيب عن غلاء الأسعار في غرناطة بقوله: «وأسعارها يشعر معيارها الترهات». وأشار كذلك إلى أن الأسعار بالمرية كانت مرتفعة والضرائب أيضًا. كان من ناتج هذا الغلاء أن انصرف العديد من أهل غرناطة عن التعليم لارتفاع أجوره، وفضلوا الرحيل إلى بلاد مصر، حيث المدارس العديدة، والتعليم المجاني، والمنح الدراسية، وأروقة لإقامة الطلبة الغرباء ورخص المعيشة. ولارتفاع نسبة المهاجرين من مملكة غرناطة، فقد سمي أحد أرباضها

الخارجية باسم «حوز الوداع» وهو مكان اعتاد فيه الغرناطيون توديع أهاليهم قبل مغادرتهم إلى بلاد المشرق. ويسمى هذا المكان إلى اليوم "El ultimo suspiro del Moro" وهو المكان ذاته الذي وقف فيه أبو عبد الله بن الأحمر آخر ملوك بني نصر وهو يلقي نظرته الأخيرة على مملكة غرناطة عندما سلمها للملوك الإسبان عام 897 هـ/ 1492م. وتذكر الكتب التاريخية أن أمه عائشة قالت له في هذا المكان: أجل فلتبكِ كالنساء ملكًا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال. كان هذا الغلاء يخص أيضًا دور السكن التي كانت أسعارها تختلف باختلاف المدن وحسب موقعها، وتبعًا للضواحي التي توجد بها، خاصة بغرناطة، والأراضي الزراعية التي كانت تختلف حسب خصبها، فإن كانت أراضي سهلية لا يفارقها الزرع ترتفع أسعارها إلى أرقام خيالية. وقد ذكر ابن الخطيب أن الأراضي الموجودة بفحص غرناطة كانت تساوي خمسة وعشرين دينارًا. وهذا الوضع الذي كانت تعرفه هذه المملكة يفرض علينا الإشارة إلى الموارد المالية التي اعتمدها ملوكها للحفاظ عليها وعلى استمرارها. يعتبر المال أساسًا لقيام واستمرار أي كيان سياسي، وبالنسبة إلى ملك غرناطة فإنه يكتسب أهمية خاصة، بحكم موقعها الجغرافي، والظروف التاريخية التي وجدت بها؛ فهي مهددة بالأخطار في كل آن ومن كل الجهات، والعدو المسيحي متربص لها لاستنزاف أموالها والاستيلاء عليها، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يكون على سلاطينها بذل الأموال لكسب حلفاء وأصدقاء والاستمرار في تقوية مواردهم المالية. إن المصادر العربية المعاصرة لدولة بني نصر لا تسهب في الحديث عن مؤسساتها المالية، لكن يفهم من بعضها أن سلاطين غرناطة كانوا يتصرفون في الأمور المالية بأنفسهم، كالسلطان محمد الأول الغالب بالله، الذي باشر الجبايات بنفسه، فكثرت أمواله وغصت خزائنه بها. ومن بين الوظائف المالية التي كانت في

الأندلس وظيفة صاحب الأشغال الخراجية: كان أعظم من الوزير وأكثر أتباعًا وأصحابًا، وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق، ونحوه تمتد الأكف، والأعمال مضبوطة بالشهود والنظار، ومع هذا إن تأثلت حالته واغتر بكثرة البناء والاكتساب نكب وصودر. وتندرج هذه الوظيفة ضمن وظيفة الكتابة التي تنقسم إلى نوعين: فهناك كاتب الرسائل السلطانية وله مكانة رفيعة عند أهل إسبانيا الإسلامية، وكاتب الزمام أو كاتب الجهبذة، والذي كانت وظيفته الإشراف على الإدارة المالية الخاصة بجباية الضرائب وجمع الخراج وتحصيله، فكان كوزير المالية. وأشار ابن خلدون إلى أن المختص بالحسابات في الأندلس كان يدعى بالوكيل الذي كان مكلفًا بتنفيذ الأمور المالية للسلطان، فالشؤون المالية في إسبانيا الإسلامية كانت في يد موظف مختص أطلق عليه أسماء مختلفة كالوكيل، وصاحب الأشغال، وكاتب الزمام أو الجهبذة. وهناك بعض الوزراء المرموقين في مملكة غرناطة كلفوا بمهمة الإشراف على الشؤون المالية. ومنهم من تولى الحسابات الخاصة بالسلطان، كابن النميري الذي ترجم له ابن الخطيب وقال عنه إنه عرف بحرصه على مال الدولة، ورفضه للمصانعة والرشوة، وتجنبه المخالطة، وانتهت به قسوته على الجباة إلى اغتياله، ومحمد بن المحروق الذي كان وكيلا للسلطان إسماعيل الأول قبل أن يتولى مهمة الوزارة في عهد السلطان محمد الرابع، والوزير عبد الله بن زمرك الذي أخذ عليه قلة معرفته بتلك الطريقة الاشتغالية، وعدم اضطلاعه بالأمور الجبائية، واتهامه للمشتغلين على غير أساس بأنهم احتجنوا الأموال وأساءوا الأعمال.

احتلت مالية الدولة أهمية قصوى في الاقتصاد الإسلامي، وقد نظم الإسلام ماليته على أسس ومبادئ تنبني على تعدد المصادر بشكل متوازن، كفرض الزكاة، وفرض الخراج على الأراضي الزراعية والعشور كضريبة على الصادرات والواردات. وجعل الإسلام هذه الفرائض المالية المتعددة التي خطتها

الشريعة الإسلامية في مقابل الدور العظيم الذي يجب أن تضطلع به الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق ومصلحة المجتمع. كانت موارد الخزينة أو الموارد السلطانية بالمملكة النصرية متنوعة، فهي تتكون من ضريبة الأراضي الزراعية، والرسوم المفروضة على السفن الواردة والصادرة، ودخل دار السكة ودخل بيت المال من زكاة وصدقات وميراث من لا وارث له، وأخماس الغنائم التي كانت تحصل من العدو، ومختلف الضرائب التجارية والمهنية إلى جانب الأملاك السلطانية الضخمة التي كانت بفحص غرناطة.

وبحكم انتماء غرناطة إلى الأمة الإسلامية كان عليها الالتزام بنظام مالي يتفق والضوابط التي جاء بها الإسلام، كالزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد جاء عنها في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة]. فالزكاة كانت تؤخذ على الماشية والذهب والفضة اعتبارًا للقدر المعين المالكي هذه الأصناف تبعًا لما حددته الأحكام الشرعية الإسلامية، والتي حددت أيضًا الأوجه التي يجب أن تصرف فيها، ولا يجوز إنفاقها على غير الفئات التي نص عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾﴾ [التوبة]. وقد أدت الزكاة منذ العهد الإسلامي الأول دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن المالي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بقصد كفاية الحاجات الضرورية لمعيشة الفرد. وإلى جانب الزكاة كانت هناك هبات وأوقاف تنفق في الجهة التي عينها الواقف كما كان يصل إلى بيت مال الدولة ضريبة الخراج المفروضة على الأراضي الزراعية التي كان يتولاها «ديوان الخرص» المكلف بحصر الأملاك وتقدير الضرائب عليها وذكر المقري نقلا عن بعض المؤرخين خراج الأندلس على عهد بني أمية بقوله: «كان مبلغ خراج إسبانيا الإسلامية

الذي كان يؤدى إلى ملوك بني أمية قديمًا، ثلاثمائة ألف دينار إسباني إسلامي كل سنة قوانين، وعلى كل مدينة من مدائنهم مال معلوم، فكانوا يعطون جندهم ورجالهم الثلث من ذلك مائة ألف دينار، وينفقون في أمورهم ونوائبهم ومؤن أهليهم مائة ألف دينار، ويدخرون لحادث أيامهم مائة ألف دينار. أما الخراج في عهد ملوك بني الأحمر فقد كان يختلف تبعًا للكيفية التي كانت تروى بها الأرض، فإذا كانت تسقى دون عناء كبير، فقد تصل نسبة ضريبتها إلى عشر قيمة المحصول، أما إذا كانت تسقى بمشقة فتصل إلى أقل من نصف العشر تبعًا لمقتضيات التشريع الإسلامي. وكانت قيمة هذه الضرائب تتحدد بناء على معاينات يقوم بها مختصون مكلفون بزيارة الأهراء والمطامير، ويقدرون المحصول المنتظر أثناء الزرع، أو أثناء عملية الحصاد ثم بعد ذلك تأتي مهمة قاضي الجماعة الذي يحدد مقدار الخراج، بينما يقوم على تنفيذه الوكيل أو صاحب الأشغال الخراجية. ومن موارد بيت مال مملكة غرناطة الغنائم، وهي الأموال والأمتعة والأراضي التي آلت إلى دولة غرناطة عن طريق الحرب، والكيفية التي كانت توزع بها هذه الغنائم لا يقع فيها خلاف؛ لأنها حددت من قبل الشارع في قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ... (٤١) ﴾ [الأنفال]. إن الضرائب في مملكة غرناطة أكثر مما كانت عليه الدولة الإسلامية السابقة. وربما يعود هذا إلى النفقات الهائلة التي احتاج إليها ملوكها في حروبهم المتواصلة مع الممالك المسيحية، والأموال التي توجهها الدولة بحكم الظرف التاريخي الذي وجدوا فيه لتكوين الجيوش وإعدادها بالسلاح، والمؤن والعتاد، وإقامة التحصينات الدفاعية، ودفع رواتب الجند والقضاة والوزراء، وكبار الموظفين والعمال، هذا إلى جانب الجزية التي كان أهل غرناطة يؤدونها للمسيحيين وبنفس راضية؛ تأمينًا لحياتهم من تهديداتهم. وأشار ابن الخطيب

إلى أن بعض ملوك غرناطة أعفوا أحيانًا من أداء الجزية أثناء عقدهم معاهدات سلم مع الملوك المسيحيين، كما حصل مع السلطان النصري يوسف أبي الحجاج أثناء عقده فترة سلم مع ملك قشتالة دون أن يؤدي في أثنائها ضريبة، لكن قلما يحدث هذا. وقد أمكننا تعرف محتويات خزينة الدولة النصرية بما أورده لنا المقري في كتابه أزهار الرياض إذ قال: كانت خزانة هذه الدار النصرية مشتملة على كل نفيسة من الياقوت، ويتيمة من الجوهر، وفريدة من الزمرد، وثمينة من الفيروز، وعلى كل راق من الدروع، وخام من العدة، وماض من الأسلحة، وفاخر من الآلة، ونادر من الأمتعة، فمن عقود فذة وسلوك جمة، وأقراط تفضل على قرطي مرية نفاسة فائقة وحسنًا رائقًا، ومن سيوف شوان في الإبداع، غرائب من الإعجاب، منسوجات الصفائح في الطبع، خالصة الحلي من التبر. ومن دروع مقدرة السرد، متلاحمة النسيج، واقية للباس في يوم الحرب، مشهورة النسبة إلى داود نبي الله، ومن جواشن سابغة اللبسة، ذهبية الحلبة، هندية الضرب، ديباجية الشوب، ومن بيضات عسجدية الطوق، جوهرية التنفيذ، زبرجدية التقسيم، ياقوتية المركز، ومن مناطق لجينية الصوغ، عريضة الشكل، مزججة الصفح، ومن درق لمطية مصمتة المسام، لثنة المحسية، معروفة المنعة، صافية الأديم، ومن قسي ناصعة الصبغة، هلالية الخلقة، منعطفة الجوانب، زارية بالحواجب، إلى آلات فاخرة، وأتوار نحاسية، ومناور بلورية، وطيافير دمشقية، وسبخات زجاجية، وصحاف صينية، وأكواب عراقية، وأقداح طباشرية، وسوى ذلك مما لا يحيط به الوصف. كان ملوك غرناطة واعين لأهمية المال لضمان استمرار دولتهم، وقد بدا ذلك واضحًا في اهتمامهم بوسائل جمعه وضبطه، والتحكم في وسائل صرفه لتحقيق التوازن بين الدخل والخرج، فأنشأوا خطة «الحفازة»، وهي أعلى رتبة ومكانة من صاحب الأشغال، بحيث لم يقتصروا دور الحافز

على استخلاص الجبايات والضرائب فقط، بل أيضًا مراقبة الجباة وإحصاء السلع والبضائع التي يمكن أن يتملص أصحابها من أداء المكوس. وأفادنا ابن الخطيب أن المغربي مسلم بن سعيد التنملي تولى منصب الحافز في عهد محمد الثاني النصري. وقد فرض الوضع السياسي والأمني في مملكة غرناطة على حكامها اللجوء إلى فرض ضرائب إضافية إلى جانب التي كان متعارفًا عليها عرفًا وشرعًا وقتذاك. ويبدو أن هذه الضرائب الإضافية كانت عامة طالت جميع عناصر سكان غرناطة. ولا نملك معلومات تشير إلى الإعفاءات الضرائبية، فالرعية من مسيحي إسبانيا كما يبدو عانت ثقلا ضرائبيًا مزدوجًا، بحيث كان عليها أن تؤدي ضرائب للدولة الحاكمة، والجزية للسلطة المسيحية في مقابل أمنها وسلامتها، مما يدل على أن حكام غرناطة فشلوا في الدفاع عن كيانهم دون أداء هذه الجزية، كما كانت الدولة الأندلسية تؤدي ضريبة للمغرب، لم تحدد المصادر قيمتها حتى منتصف القرن الثامن الهجري وربما كانت ضريبة رمزية تسلمتها إسبانيا الإسلامية في فترات السلم مع هذه البلاد. وقد تجلت مظاهر الضغط الضرائبي بغرناطة في سياسة ملوكها الذين تولوا بأنفسهم المهام أو الشئون المالية كما فعل محمد الأول الغالب بالله حتى امتلأت خزائن دوره بالمال والسلاح. إن ثقل هذه الضرائب كما رأينا يفترض قيام تحركات سياسية تعبر عن سخط ورفض المتضررين منها، لكن كتب التراجم أو التاريخ لا تشير إلى شيء من هذا القبيل ولو كانت احتجاجات أو شكاوى تقدم عادة للقضاة أو حكام الكور. أما عن السكة بمملكة غرناطة فيذكر ابن الخطيب أن: صرفهم فضة خالصة وذهب إبريز طيب محفوظ. وكانت عملتهم تسك على نمط العملة الموحدية. وعن هذه الأخيرة ذكر ابن خلدون أنه: لما جاءت دولة الموحدين كان مما سنّ لهم المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل، وأن يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه،

ويملأ من أحد الجانبين تهليلا وتحميدًا، ومن الجانب الآخر كتابة في السطور باسمه واسم الخلفاء من بعده، ففعل ذلك الموحدون، وكانت سكتهم على هذا الشكل لهذا العهد. أما ابن الخطيب فيعطينا تفصيلا عن وزن هذا الدرهم النصري ووحداته قائلا: ودرهم مربع الشكل من وزن المهدي القائم بدولة الموحدين، في الأوقية منه سبعون درهمًا تختلف الكتب فيه، فعلى عهدنا في شق «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وفي شق آخر «لا غالب إلا الله»، غرناطة، ونصفه هو القيراط في شق «الحمد لله رب العالمين»، وفي شق «وما النصر إلا من عند الله»، ونصفه هو المربع، في شق «هدى الله هو الهدى»، وفي شق «العاقبة للتقوى»، ودينارهم في الأوقية منه ستة دنانير وثلثا دينار، وفي الدينار الواحد ثمن أوقية وخمس ثمن أوقية، وفي شق منه «قل اللهم مالك الملك بيدك الخير»، ويستدير به قوله تعالى: «إلهكم إله واحد لا إله إلا الرحمن الرحيم»، وعلى شق «الأمير عبد الله يوسف بن أمير المسلمين أبي الحجاج بن أمير المسلمين أبي الوليد إسماعيل بن نصر أيد الله أمره»، ويستدير به شعار هؤلاء الأمراء «لا غالب إلا الله»، وتاريخ تمام هذا الكتاب في وجه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾﴾ [آل عمران]، وتستدير به «لا غالب إلا الله»، وفي وجه الأمير عبد الله الغني بالله محمد بن يوسف بن إسماعيل بن نصر أيده الله وأعانه، ويستدير بربع «بمدينة غرناطة حرسها الله». واعتبارًا لما أشار إليه ابن الخطيب نفهم أن الدرهم كان ينقسم إلى وحدتين: نصف الدرهم وهو «القيراط»، وربع الدرهم، وكان يسمى «الربع». وكما يتضح لنا أن السكة في عهد الدولة النصرية مرت من نفس القالب الذي مرت به مباني أو قصور الحمراء في عهدهم، فقد ضمت هي كذلك شعارهم المشهور، وآيات قرآنية وأسماء السلاطين[1].

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 285.

التجارة:

في العصور الوسطى، كانت مدن إسبانيا الإسلامية (الأندلس) مراكز اقتصادية مهمة للتجار أو البضائع من جميع مناطق عالم البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت تلك المدن أسواقًا للتجار الأندلسيين والأجانب، يقومون فيها بأعمال التجارة «البعيدة» أو «الدولية». وقد بقيت التجارة الأندلسية شديدة الارتباط بمناطق أخرى من عالم المتوسط الإسلامي طوال غالبية العهد الإسلامي، من أواسط الفترة الأموية في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي حتى ذروة الانتصارات المسيحية في «حرب الاسترداد» في أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وكان التجار وبضائعهم يتنقلون بحرية على امتداد الخطوط البرية والبحرية التي تصل الأسواق الأندلسية بأسواق المغرب والشرق الأدنى.

وكانت مدن مثل ألمرية وإشبيلية ومالقة بدور مخازن التصريف التجارية، حيث كان يقوم بأعمال الاستيراد والتصدير تجار مسلمون ويهود ومسيحيون. وربما كان التاجر الأندلسي المسلم يشتري صبغة النيلة أو الصوف أو الحبوب من زميل له في شمال إفريقيا، ويبيع له بالمقابل الحرير الإسباني والخشب أو الجواري (ممن يقعن في الأسر من ممالك الشمال المسيحية). وقد يصل تاجر يهودي من مصر بحمولة من الكتان واللؤلؤ والمغر الأحمر، ومعها علبة من الأدوية الشرقية هدية لأسرة شريكه الإسباني؛ وفي عودته قد يحمل معه الزعفران الأندلسي والقرمز والورق ليتاجر به في الإسكندرية. وبحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وصل التجار الإيطاليون إلى الأسواق الأندلسية بحثًا عن المنتوجات المحلية مثل الجلد القرطبي والمنسوجات والخزف وزيت الزيتون. وكان تقسيم جمهور التجار إلى جماعات دينية يصور تركيبة مجتمع إسبانيا الإسلامية بوجه عام. وتتضح اختلافات ذات مغزى في المنزلة

النسبية لهذه المجموعات الثلاث من التجار، وكانت التحولات التجارية تتماشى مع التغيرات السياسية والاجتماعية العامة في موازين القوى في أيبيريا في العصور الوسطى. ففي عهد الهيمنة الإسلامية، كان التجار المسلمون يشكلون الجماعة المسيطرة - اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا - في التجارة. ولكن، في الوقت نفسه، كان التجار اليهود من إسبانيا وشرق المتوسط يشكلون كذلك عنصرًا مهمًا في عالم تجارة إسبانيا الإسلامية. لكن هذا الوضع تغير في أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، عندما أصبحت شبه جزيرة أيبيريا جزءًا من محيط مسيحي، سياسيًا وتجاريًا. وبينما كانت تجارة أيبيريا الدولية ذات يوم في أيدي المسلمين واليهود، نجدها تتحول لتغدو قوة اقتصادية في أيدي التجار المسيحيين. والمعلومات عن أنشطة التجار المسلمين في تجارة إسبانيا الإسلامية الدولية نادرة، وبعض السبب في ذلك يعود إلى أن رجال الأعمال نادرًا ما كانوا ذوي أهمية كافية تحمل على ذكرهم في التواريخ أو في أغلب المصادر غير الاقتصادية. ومع ذلك، يوجد من الوثائق ما يقدم معلومات عن ناحيتين: الأولى أن هذه المصادر تذكر شيئًا عن أنماط شتى من التجار المسلمين الناشطين في تجارة إسبانيا الإسلامية، من حيث عملياتهم المهنية ومن حيث انتماءاتهم الجماعية. والثانية، وهي الأهم لهذا البحث، هي أن توزيع الإشارات إلى التجار المسلمين يتبع أنساقًا زمنية بشكل واضح، حتى وإن كانت هذه المعلومات المحدودة تؤكد ضرورة الحذر في صياغة تقديرات كمية عن فترة من الفترات. ومن الملاحظ بشكل خاص أن الإشارات إلى التجار المسلمين الناشطين في التجارة الدولية تغدو نادرة بعد تحول الحكم من إسلامي إلى مسيحي في جنوب إسبانيا. وإذ يحتمل أن تلك الأنشطة قد تواصلت في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فإن التجار المسلمين لم يعودوا يذكرون في مصادر ذلك الزمان، يوم لابد أن

كانوا يتنافسون مع تزايد قوة التجار المسيحيين الذين كانوا يتمتعون بدعم من الحكام المسيحيين الجدد. من بين المصادر المتيسرة لتوثيق تجارة المسلمين تقدم كتب التراجم العربية مواد قيمة عن التجار المسلمين العاملين في الأندلس خلال العهد الإسلامي. لكن هذه الكتب تعني بصنف واحد من رجال الأعمال، التاجر - العالم. وبما أن كتب السيرة كانت تعني بالشئون العلمية دون التجارية، فإنها كانت تقدم تفصيلات عن الأسماء والرحلات وتواريخها، لكنها لا تقدم الكثير من تخصصات التجارة أوالشركاء أو المنزلة الاجتماعية. وثمة مصادر عربية أخرى، مثل كتب الحسبة ومجموعات الفتاوى، تقدم هي الأخرى معلومات متفقة، شأن كتب الجغرافية وأوصاف الرحلات وغيرها من الكتب الأدبية. ويمكن التقاط تفصيلات أخرى عن أنشطة المسلمين التجارية، ولو عن طريق الاستقراء أحيانًا، وذلك من مصادر غير إسلامية، مثل الرسائل العبرية - العربية المكتشفة في كنيس يهودي في القاهرة، أو من وثائق لاتينية مسيحية.

بحسب ما تذكره هذه المصادر، توجد أصناف عديدة من التجار نشطوا في تجارة إسبانيا الإسلامية في القرون الوسطى، يمكن التمييز بينهم بناءً على أنشطتهم التجارية وانتماءاتهم الدينية والإقليمية. وينصب اهتمامنا هنا على أصحاب التجارة البعيدة، أي التجار «الدوليين» الذين كانوا يرحلون بعيدًا حاملين بضائعهم بين أسواق إسبانيا الإسلامية ومناطق أخرى في حوض المتوسط، والذين كانت لهم شبكة واسعة من العلاقات التجارية وروابط الشراكة. ولكن من غير الممكن دراسة هؤلاء التجار الدوليين على انفراد، لأن كل تاجر في إسبانيا الإسلامية لابد أن كانت له علاقات مع أصناف أخرى من التجار. فالمستورد المقيم، مثلا، كان يحصل على البضائع من شريك يقوم

برحلات (إما باتفــاق طويل الأمد أو على أساس رحلة تجاريــة واحدة)، بينما كان التجار الدوليــون بحاجة إلى إقامة علاقات مع تجــار محليين (قد يكونون تجار جملة) لكي يقوموا ببيع وشراء بضائعهم في أسواق معينة. كان أصحاب التجارة الدولية يوصفون بكلمة «تجار» وهي الكلمة العربية الأكثر انتشاراً. وقد تشيــر الكلمة إلى رجال يعــملون في أنشطة تجارية مخــتلفة، تشمل التــجارة المحلية البسيطــة، لكنها أكثر ما تطلق على تجار يعــملون في تجارة مع أصقاع بعيدة، وعلى نطاق واسع. وثمة وصف لأنماط مخــتلفة من التجار في العالم الإسلامي القروسطي يقدمها الكاتب المــشرقي أبو الفضل الدمشقي الذي يذكر ثلاثة صنوف رئيسية من التجار. وأول هذه الأصناف وفق تقسيمه هو «الخزان» وهو تاجر مقــيم يخزن البضائع عندمــا يكون سعرها منخفــضًا ليبيعــها عندما يرتفع الســعر. ويأتي بعده «الركــاض» وهو الذي يسافــر في تجارة لنفــسه أو لخدمة صنف ثالث من التجار هو «المجهز» وهو مستورد - مصدر مقيم. ومن بين هذه الأصناف الثــلاثة يبدو أن «المجــهــز» كان يعــمل على أوسع نطاق، ويغلب أن يكون المنظم المركزي لشبكة واسعة من الشــركاء المسافرين والمقيمين في الخارج.

إن مــعظم الحقــائق عن التــجــار المسلمين الناشطين في تجــارة إســبانيــا الإسلامية الــدولية أناسًا يقعون في صنف «الركاض» أو التــاجر الرحال. لكن هذه الصورة غير دقــيقة لأن أسفارهم هي التي أكسبــتهم في الغالب منزلة في السجل التاريخي. ويحــتمل أن يكون هؤلاء التجار المتــرحلون الذين تصفهم الوثائق من العــاملين في شبكة أوســع من التجــارة الأندلســية، تطابق بشكل تقريبي النسق الذي يصفه الدمشقي. إن العلاقات التجارية والشراكات لم تكن تعني أن رجال الأعــمال الذين يتاجرون مع إســبانيا الإسلاميــة كانوا يشكلون جماعة مفتوحة. بل على النقيض من ذلك، إذ كان التجار يختارون شركائهم

فإنهم كانوا يتجمعون في فئات تقوم على أصل جغرافي، أو ديني، وهو الأهم. كما أن روابط الولاء والهوية الظاهرة في مجتمع التجار كانت تسير في الاتجاهات العامة لمجتمع إسبانيا الإسلامية، لأن التعاون الاقتصادي يغلب أن ينمو من التعاون الاجتماعي والديني. ويمكن القول: إن مسيحي إسبانيا - من التجار وغيرهم - كانوا على ما يبدو مترابطين بهويتهم الجغرافية المشتركة. ومع ذلك، لم يخل مجتمع إسبانيا الإسلامية من عوامل تفريق قوية. وإذا كان يحتمل وجود رابطة من انتماء إسبانيا الإسلامية، فإن التنوع الديني والعرقي كان يميل إلى التغلب على الهوية الإقليمية. ونجد مثالا على هذا الميل في رسالة كتبها موسى بن ميمون ينصح فيها ابنه أبراهام أن يحاذر من الغرباء في رحلاته وألا «يصادق بإخلاص أية جماعة سوى إخوتنا الأحباء من إسبانيا، المعروفين باسم مسيحي إسبانيا. وكان ابن ميمون يريد لابنه أبراهام أن يصاحب يهود إسبانيا الإسلامية دون المسلمين أو المسيحيين من أهل مسيحي إسبانيا بالضرورة. ويحتمل أن مسلمي الأندلس كانت لهم المشاعر نفسها. وهكذا، إذ يكون الأصل الجغرافي مهمًا، يدفع التجار وغيرهم من المسافرين لمصاحبة أبناء جلدتهم، نجدهم يلتمسون هويتهم بشكل خاص داخل جماعاتهم الدينية. إن هذا النسق من التفرقة الدينية ينطبق على المجتمع في العالم الإسلامي جميعًا، ويتضح في ما نجده من تفريق في المصادر. فمن النادر مثلا أن نجد نوعًا أو مصدرًا معينًا يقدم معلومات عامة عن تجار من أديان مختلفة. والدليل الآخر على التفرقة الدينية نجده في المعلومات عن طريق الرحلات والتخصص في البضائع فلم تكن الطرق البحرية التي يسلكها المسيحيون هي بالضرورة ما يتبعه المسلمون واليهود. فبوجه عام، كانت سفن التجارة المسيحية تميل إلى تفضيل الطرق المحاذية لسواحل المتوسط الشمالية، القريبة من الأقاليم المسيحية، بينما كان التجار من «دار الإسلام» يفضلون

المسالك الجنوبية. كما لم تكن جماعات التجار تحمل بضائع متشابهة، ولو أن أغلب التجار في القرون الوسطى كانوا يتعاملون بأنواع كثيرة من البضائع. فمثلا، كان المسيحيون والمسلمون - ولكن ليس اليهود - يتاجرون بالخشب، على الرغم من أوامر المنع الديني التي تحظر التعامل مع «العدو» بمواد بناء السفن. وشبيه بذلك أن التجار لم يكونوا يبيعون أو ينقلون الرقيق من أبناء دينهم: فالمسلمون كانوا يتاجرون بالرقيق من المسيحيين، وكان المسيحيون يفعلون الشيء نفسه مع رقيق المسلمين. لقد بقي التفريق على أساس الأصل الديني والجغرافي هو النمط السائد، على الرغم من وجود ميول مشابهة قوية بين جماعة من التجار وجماعة أخرى. فقد كان رجال الأعمال من مشارب دينية مختلفة على اتصال ببعضهم ولا شك، وبخاصة عند تبادل المعلومات التجارية، والحصول على البضائع وتنظيم المواصلات البحرية. وكذلك، كان هؤلاء التجار يدخلون في معاملات تجارية فردية، ولكنهم لم يشكلوا قط - أو باستثناءات قليلة - أية اشتراكات دائمة بين ذوي الأديان المختلفة. وبوجه عام، كان هؤلاء التجار يفضلون التعامل والشراكة مع أبناء دينهم. وهكذا كان التجار المسلمون الناشطون في تجارة مسيحي إسبانيا يشكلون جماعة متميزة، ولو أنها غير منعزلة ولا متجانسة. وتبين المصادر أن هؤلاء الناس كانت لهم اهتمامات تجارية متنوعة، وكانوا يتعاملون بكثير من البضائع المختلفة مثل الأقمشة والمواد الغذائية والتوابل والأحجار الكريمة والفراء والحيوانات والكتب والرقيق. وكان بعضهم يسافر من الأندلس وإليها بصفة تجار - علماء، بينما كان آخرون يأتون لأغراض أكثر تعلقًا بالتجارة. كان بعض التجار من أصل أيبيري، يبحثون عن مكاسب اقتصادية وروحية في الخارج، بينما كان آخرون يأتون إلى أسواق مسيحي إسبانيا في موطنهم في المغرب العربي والشرق الأدنى. وبوجه عام، كان جمهور التجار المسلمين من

إسبانيا الإسلامية يتبع نسقًا زمنيًا عامًا من الازدهار والتدهور طوال الفترة من أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. تبين الوثائق عن التجار المسلمين حركة تجارية بين إسبانيا الإسلامية وغيرها من أقاليم «دار الإسلام» في غالبية هذه الفترة، مع احتمال وجود بعض التقلبات في حركة التجارة في عهود إسلامية مختلفة. وقد تظهر الاختلافات أحيانًا بين أنشطة مسيحي إسبانيا وغير مسيحي إسبانيا. لكن هذين الميلين الملحوظين قد يكونان نتيجة لطبيعة المعلومات في المصادر. وعلى النقيض من ذلك، يكون الهبوط الفجائي في مقدار المعلومات بعد حوالي عام 650 هـ/ 1250 م مسألة أكثر إثارة للاهتمام وقد تحمل في طياتها بعض المغازي. تبين المصادر العربية أن القرن الأخير من حكم الأمويين في قرطبة كان فترة خصبة في النشاط التجاري. ففي خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي يشير الجغرافي ابن حوقل إلى وجود تجار مسيحي إسبانيا في طبرقة وإلى جالية من التجار الإسبان في طرابلس. وفي عام 361 هـ/ 972 نجد المؤرخ الرازي يشير إلى تاجر مسلم آخر اسمه محمد بن سليمان يتبع طرقًا مشابهة بين إسبانيا الإسلامية والمغرب العربي. وفي الوقت نفسه تقريبًا كان تجار مسيحي إسبانيا يتاجرون مع شرق المتوسط، ويذكر أن سفينة تجارية كبيرة قد أبحرت إلى مصر عام 344 هـ/ 955 م وعادت إلى إسبانيا من الإسكندرية محملة بالبضائع. كان التجار الإسبان المسلمون يبحرون إلى أماكن قصيّة - ولو حسبما ترويه الحكايات. تروي إحدى هذه الحكايات من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أن سفينة أبحرت من سيراف وعلى ظهرها «جمهور من التجار. من كل البلاد» فجنحت في بحر الصين وأوصلها إلى بر السلامة حكمة «شيخ مسلم من قادس» والواقع أن التاريخ قد يجد ما يماثله في الخيال، كما نقرأ عن تاجر -

عالم اسمه أبو محمد بن معاوية المرواني، الذي غادر بلده قرطبة ليذهب إلى الشرق حاجًا عام 295 هـ/ 908 م. وبعد أن أكمل الحج، رحل في تجارة له إلى بغداد والكوفة والبصرة والهند، ثم قفل راجعًا إلى وطنه بعد أن جمع 30000 دينار. وفي طريق عودته غرقت سفينته في المحيط الهندي أو البحر الأحمر. وبعد ثلاثين سنة عاد ليدرس في قرطبة وهو حالي الوفاض.

يذكر مصنفو كتب السيرة، مثل ابن الفرضي والضبي وابن بشكوال وابن الأبار، عددًا من التجار - العلماء من أهل قرطبة كانوا يتاجرون مع المشرق في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي والقرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وقد عاش اثنان من هؤلاء التجار خلال القرن الرابع الهجري/ التاسع الميلادي كما نشط الباقون من أواسط إلى أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وقد توفى اثنان من هؤلاء عام 378 هـ/ 988 م بعد رحلات كثيرة في سوريا ومصر والعراق، وبقي بعض معاصريهم الأقربين (توفي اثنان منهم عند استدارة القرن العاشر الميلادي) يتاجرون في أرجاء مصر والشرق الأدنى. وكما هو الحال مع مشاهير التاريخ الإسلامي، فإن أهم الحقائق المعروفة عن تجار إسبانيا المسلمين هي تواريخ وفاتهم - المدونة في كتب السيرة وأحيانًا على شواهد القبور. فمن بين مائتين وخمسين نقشًا على شواهد القبور في القيروان لا يوجد سوى خمسة تعود لموتى مسلمين من مسيحي إسبانيا. ومن بين هؤلاء يوجد قبر واحد من تجار مسيحي إسبانيا توفي عام 249 هـ/ 862 م[1]. ولا تذكر كتب السيرة سوى إشارات قليلة إلى تجار مشارقة وصلوا إلى إسبانيا الإسلامية في هذه الفترة. ويذكر ابن الأبار

---

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، التجار المسلمون في تجارة الأندلس العربية، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ص 1071.

واحدًا من هؤلاء اسمه محمد بن موسى (ت عام 273 هـ/ 886 م) كان يعمل في إسبانيا الإسلامية. ويذكر ابن الفرضي بعد ذلك في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي تاجرًا من أهل سبتة قام برحلات كثيرة في المشرق والمغرب، ثم أقام زمنًا على حدود إسبانيا الإسلامية تاجرًا ومحاربًا كما يذكر ابن بشكوال تاجرًا - عالمًا من أهل بغداد وصل إلى إسبانيا الإسلامية عام 356 هـ/ 966 م واثنين آخرين أحدهما من مصر والآخر من القيروان، وذلك في بداية القرن اللاحق. ويذكر الرجل الثاني عالمًا اشتهر بطول الباع في أمور التجارة: «كان من أهل النفاذ في أمور التجارة». وكان تجار آخرون يصلون من المشرق للمتاجرة في أسواق إسبانيا الإسلامية، حتى خلال فترات التوتر السياسي بين الأمويين والحكام المسلمين. ففي عهد الخليفة عبد الرحمن الثالث (300 - 350 هـ/ 912 - 961 م) كان الموظف اليهودي حسداي بن شبرط، يشيد بخيرات إسبانيا الإسلامية ويذكر عددًا من التجار الذين كانوا يتوافدون على شبه الجزيرة من أجل التجارة. ومن بين هؤلاء يخص المصريين بالذكر (الذين كانوا يجلبون العطور والحجارة الكريمة وغيرها من النفائس) كما يذكر الرسل - التجار من خراسان وفي حدود ذلك الوقت كان الإسماعليون يفدون إلى إسبانيا الإسلامية لنشر الدعوة الشيعية، ولو أنهم، بحسب رأي الفقيه القرطبي، من أهل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ابن سهل (ت 486 هـ/ 1093 م) كانوا «يخفون غرضهم الحقيقي تحت ستار من أعمال مشروعة مثل التجارة أو طلب العلم أو تجوال المتصوفة». وفي أواخر العهد الأموي، أيام الحاجب المظفر (392 - 398 هـ/ 1002 - 1007 م) يشير ابن حيان إلى ظهور تجار أجانب في إسبانيا من أهل مصر والعراق وغيرهما من البلاد. وفي خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي لا يستغرب وجود رجال أعمال من إسبانيا الإسلامية يتاجرون مع الموانئ المغربية، أو مع

بلاد أكثر بعدًا ويذكر البكري الجغرافي وجود تجار إسبانيا الإسلامية في المهدية، ويقدم تفصيلات عن رحلاتهم وعبورهم المضيق بين المغرب العربي وإسبانيا الإسلامية. ويوجد سوى ذلك الكثير من الإشارات العامة إلى تجارة إسبانيا الإسلامية مع المغرب، سواء في الوثائق القانونية أو في الأوصاف الجغرافية لتلك الفترة. ونقرأ أحيانًا بشكل عابر عن تجار مترحلين يكون غيابهم سببًا يدفع أفراد أسرهم أو معارفهم لمراجعة المحاكم في شأنهم. ويذكر ابن سهل عدة حالات من هذا النوع. ففي حالة منها تعود إلى العام 458 هـ/ 1066 م نجد تاجرًا يبحث عن شريك له مفقود في فاس . . . كما نجد فتوى لاحقة يذكرها الونشريسي بخصوص جارية من غرناطة طالت غيبة سيدها التاجر في تونس.

وتتناقص الإشارات إلى التجار - العلماء من أهل إسبانيا الإسلامية المسافرين إلى الخارج خلال عهد الطوائف والمرابطين في كتب السيرة التي تعني بأخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الفترة. يذكر ابن الأبار تاجرًا من أهل قرطبة توفى في بلنسية عام 419 هـ/ 1028 م. كما يشير ابن بشكوال إلى اثنين من التجار - العلماء من أهل إشبيلية كانا ناشطين في بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. ويقول إن أحدهم، وهو من أصل عربي واضح (كما يدل عليه اسمه: القيسي) كان قد «طاف زمنًا في أراضي المغرب العربي وإسبانيا الإسلامية؛ طلبًا للعلم والتجارة قبل أن يتوفى عام 424 هـ/ 1033 م. وكان الآخر، وهو من إشبيلية كذلك، وقد يكون من أصل بربري، يعمل بالتجارة في إفريقيا مثل صاحبه. وعلى النقيض من هذه الإشارات القليلة إلى التجار - العلماء المسافرين إلى المشرق في أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، نجد وفرة نسبية من المعلومات عن سيرة التجار - العلماء القادمين إلى إسبانيا الإسلامية بين السنوات

414 - 432 هـ/ 1023 - 1041 م. فيذكر ابن بشكوال أسماء اثنين وعشرين من التجار - العلماء خلال هذه الفترة القصيرة (بينما لا يذكر سوى اثنين من غير الأندلسيين كانا من تجار القرن اللاحق). وكان التجار المسلمون الذين يذكرهم قد جاءوا من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وكان بعضهم يرجع في أصوله إلى اليمن أو العراق، وبعضهم جاء من المغرب العربي، بينما كانت الغالبية قد جاءت إلى إسبانيا من سوريا ومصر. وهذه الفترة التاريخية تبعث على الحيرة، لأن هذه السنوات العشرين تربط الفجوة بين السنوات الأخيرة من عهد الأمويين وبين بداية ظهور دول الطوائف، وهو عهد عرف بظهور القلاقل والحرب الأهلية. ويتوقع المرء أن يجد تناقضًا في النشاط التجاري في هذه الفترة، كما تشير المعلومات عن تجار إسبانيا الإسلامية ولكن على النقيض من ذلك، ومع كون العينة أمامنا صغيرة، نجد الإشارات في كتب التراجم تتحدث عن استمرار تدفق التجار من الخارج على أسواق إسبانيا الإسلامية خلال هذه الفترة من الاضطراب السياسي وضعف سيطرة الحكومة في إسبانيا الإسلامية. وبعد هذا الازدهار القصير في الإشارات الوافرة، نجد المعلومات عن التجار - العلماء المشارقة تصبح نادرة بشكل فجائي بعد أواسط القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وكما تقدم ذكره، فإن ابن بشكوال لا يذكر سوى مثالين آخرين من التجار، أحدهما سوري والآخر بغدادي، قدم الأول إلى إسبانيا الإسلامية عام 466 هـ/ 1073 م والآخر عام 483 هـ/ 1090 م، كما يذكر ابن الأبار اسم تاجر - عالم واحد من قلعة بني حماد زار إسبانيا الإسلامية ثم توفي في فاس عام 567 هـ/ 1172 م. وتبين المعلومات عن علماء إسبانيا الإسلامية صورة مشابهة. فيذكر ابن بشكوال اسم تاجر واحد من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، كان يعيش في ألمرية حتى عام وفاته في 531 هـ/ 1136 م، بينما يذكر ابن الأبار تاجرًا واحدًا من دانية توفي عام 547 هـ/ 1152 م.

ربما يجب أن يعـزي تناقص أنشطة التجـار - العلماء إلى أسـباب غـير تجارية - ربما كـانت تكمن في وصول المرابطين والموحدين إلى إسبـانيا - لأن مصادرنا لا تشـير إلى شيء يتعلق بما يبقى من أهل التـجارة. فباسـتثناء كتب التراجم، نجد فتوى يسجلها الفقيه المازري (ت 536 هـ/ 1441 م) حول تاجر مغربي كان يبيع بضاعته في أوائل الـقرن، كما نجد «رسائل الجنيزة» التي تعود إلى الفـترة 1138 - 1140 م تسـجل أخبـاراً عن تجـار مـسلمين وصلوا إلى الأندلس قادمين من الإسكنـدرية وليبيـا. وتوجد نقوش على ثلاثة قـبور في ألمرية تعـود إلى الأعوام 519 و527 و540هـ، و1125 و1133 و1145 م تشـهد على حضور تجاري في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. وتبين الآيات القـرآنية المنقوشة على تلك الشـواهد أن المتوفين كانوا جميـعًا من المسلمين، وأن واحداً منهم كان من أصل إسـبانيا الإسلاميـة كما تبين نسبته «الشاطبي» (من مدينـة شاطبة). وكان آخر يدعى ابن حليف تاجراً من الإسكندرية، ربما كان قد توفى في إسبـانيا أثناء رحلته. وتزداد المعلومات قليلا عن نشـاط التجار المسلمين في إسـبانيا الإسـلامية في عهـد الموحدين، الذي بدأ في أواسط القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي واستمر إلى القرن السابع الهـجري/ الثالث عشر الميلادي. ويشيـر الجغرافي الإدريسي أن إسبانيـا الإسلامية كانوا يتـاجرون مع سلا وغيرها من الموانئ المغـربية حوالي 550 هـ (1150 م وما بعدها) حاملين زيت إسبانيا الإسلامية إلى المغرب مقابل الحبـوب المحلية. وفي تلك الفترة كـان التجار من بلاد المسلمين الغـربية، بما فيها إسبانيا الإسلامـية، يشاهدون في أسواق الإسكندرية، كما يروي الرحالة اليهودي الإسباني، بنيامين التطيلي في حدود عام 560 هـ/ 1165 م وربما كان أحد هؤلاء في إسبانيا الإسلامية التـاجر - العالم أحمد بن مروان الذي يذكر المنصف السلفي أنه سافـر إلى الإسكندرية وأصفهان والعـراق في حدود تلك

الفترة ويذكر ابن الأبار معلومات عن خمسة آخرين من التجار - العلماء، قد يكونون جميعًا من أصل عربي أندلسي، توفوا بين عامي 580 و642 هـ/ 1184 و1245 م واستمر تواصل المشارقة مع إسبانيا خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كما يروي الشقندي في حدود عام 595-609هـ/ 1199 - 1212 م عندما يذكر بشكل عرضي الشحن البحري الذي يقوم به المسلمون في مالقة وبعد ذلك بفترة، نقرأ عن تاجر آخر هو شقيق عالم من مرسية اسمه أبو العباس، الذي سافر إلى المشرق لأداء فريضة الحج مع أسرته عام 640 هـ/ 1242 م، فغرقت سفينتهم قرب بونة ولم ينجُ سوى أبي العباس نفسه وشقيقه الأكبر، التاجر. وذهب الشقيقان إلى تونس، حيث استمر الشقيق الأكبر في أعمال التجارة، بينما افتتح الأصغر مدرسة لتعليم القرآن.

إلى هنا ونحن نتحدث عن التجار المسلمين الذين يتاجرون في حدود «دار الإسلام»، لكن التجار المسلمين من إسبانيا الإسلامية كانوا يتاجرون كذلك مع ممالك إسبانيا المسيحية في الشمال. وفي هذا المجال كان تجار إسبانيا الإسلامية يختلفون عن أقرانهم تجار المشرق. وانطلاقًا من وجود حدود مشتركة بين ممالك المسلمين والمسيحيين في إسبانيا كان أمام تجار إسبانيا الإسلامية فرص أكبر للمتاجرة في بلاد المسيحيين مما كان عليه الحال في كثير من أرجاء العالم الإسلامي. فعلى الرغم من الحظر الإسلامي على التعامل التجاري مع أهل البلاد غير الإسلامية نجد المصادر الإسبانية الشمالية تتحدث عن تجار مسلمين من إسبانيا الإسلامية يتاجرون في الأسواق المسيحية خلال القرن الخامس - السادس الهجري/ الحادي عشر - الثاني عشر الميلادي وفي أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[1]. يشير عدد من قوانين

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، نفس المرجع، ص 1077.

المدن (fueros) في قشتالة وأراغون في القرن الثاني عشر الميلادي، في قوائم التعرفة، إلى أناس وبضائع آتية من «أرض الموريين». ويذكر قانون مدينة يابرة (Evora) لعام 1166 م مثلا عددًا من «المسيحيين واليهود والموريين كذلك بين التجار والمسافرين» شملتهم تلك الأحكام. ومثل ذلك قانون من أواخر القرن الثاني عشر من مدينة سانتا ماريا دي كورتس (Santa Maria de Cortes) يقدم وعدًا بأن «أحرار المسلمين يكونون في مأمن إذا هم جاءوا إلى هذه المدينة لغرض المتاجرة بالسوائم» وفي القرن اللاحق ينص قانون مدينة كاثيريس (Caceres) لعام 1231 م على السماح للمسيحيين واليهود والمسلمين بالحضور إلى الاحتفالات السنوية، سواء قدموا من أقاليم مسيحية أو إسلامية.

ولا تتوفر معلومات كثيرة عن أنشطة التجار المسلمين من إسبانيا الإسلامية إلى الشمال من جبال البرتات. وربما كانت أغلب أوروبا المسيحية تقع خارج نطاق تجار إسبانيا الإسلامية المسلمين طوال العصور الوسطى. وهذا القصور الواضح في الرحلات التجارية إلى أوروبا يتماشى مع الأنساق العامة في التجارة الإسلامية. وكان من المألوف في عالم المتوسط في القرون الوسطى وجود اليهود والمسيحيين وهم يتاجرون بحرية مع جميع الأقاليم، بينما كان التجار المسلمون يقتصرون في نشاطهم عمومًا على «دار الإسلام». لكن تجارة المسلمين مع إسبانيا المسيحية كانت، لسبب من الأسباب، استثناءً لهذه القاعدة. إن قلة المعلومات عن التجار المسلمين بعد منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لا تشير بالضرورة إلى غيابهم عن أسواق إسبانيا الإسلامية. ومع ذلك، فإن الظهور المتزامن للنشاط التجاري المسيحي في المنطقة في وقت وقعت فيه موانئ مهمة تحت السيطرة السياسية للمسيحيين يؤكد أن تسلسل البنية التجارية السابقة قد انقلب. ومع أن بعضًا من أهم ثغور إسبانيا الإسلامية، وبخاصة المرية ومالقة قد بقيت بأيدي المسلمين مدة قرنين

ونصف أخرى، فإن أجزاء كبيرة من غرب المتوسط، بما في ذلك ممرات الباليار المهمة ومضيق جبل طارق كانت تطوف بهـا حراسة من سفن المسيحيين. وفي الوقت نفسه قام فرديناند الثالث ملك قشتالة وجيمس الأول ملك أراغون بمنح تسهيلات خاصـة للتجار المسيحيين الناشطين في أقاليمهـما. ولم تقتصر هذه الامتيازات على رعـايا المملكتين وحسب، بل إنها غالبًا مـا كانت تشمل تجاراً أجانب كذلك. فقد منح أهل جنوة مثلا حـريات واسعة في الأقاليم المسيحية الجديدة في جنوب قـشتـالة، وفي عام 1264 م ذهب ألفـونسو العاشـر ملك قشتالة إلى حد تعيين أميرال من جنوة لقيادة أسطول مملكته البحري.

نجد القوة النسبيـة والشهرة التي تمتعت بها جماعات التـجار في إسبانيا الإسلامية تعاني تغيرًا ملموسًـا بين القرنين الرابع - السابع الهجريين/ العاشر - الثالث عـشر الميـلاديين. ففي خـلال عهود الأمـويين والطوائف والمرابطين والموحدين كانت التجارة الدولية الأندلسـية في أيدي التجار المسلمين واليهود، من إسبانيا ومن أقاليم أخرى من الـعالم الإسلامي. وكان الناس يسافرون بين الشرق والغـرب إما بالطرق البـرية أو بالطرق البـحرية على شواطـئ المتوسط الجنوبية، وغالبًا مـا كانوا يقيمون علاقات تجارية مـتشابكة مع أبناء دينهم في المغرب والشـرق الأدنى. وإذ كان المسلمون ممسكين بزمـام الأمور في إسبـانيا الإسلامية كانت أسواق الجنوب الإسباني التي يـنشط فيها هؤلاء التجار اليهود والمسلمون تـشكل مراكز ضـخمة للتـجارة الدوليـة وتتعامل بـأنواع شتى من البضـائع من جميع أنحاء عـالم البحر المتـوسط وما يليه. ففي خـلال القرن الخامس الهـجري/ الحادي عـشر الميلادي والنصف الأول من القـرن السادس الهجري/ الثاني عشـر الميلادي كانت الأندلس تقوم بدور الوسيط والموزع في تجارة غرب البحر الأبيض المتوسط. وكان التـجار يحملون البضائع من الشرق (مثل الأقمـشة وصبغ أزرق (indigo) والفلفل والتوابل الأخرى) إلى إسـبانيا

الإسلامية لتباع في الأسواق المحلية وتوزع في ممالك الشمال المسيحية. وكانوا يحملون المنتجات (مثل الحرير والزعفران وزيت الزيتون والجلود والأصباغ وغيرها) مع بضائع من بلاد الشمال (مثل الفراء والرقيق) مما وصل إلى الأسواق الأندلسية في الجنوب. وهكذا، كان بوسع التاجر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي أن يأتي إلى ألمرية من القاهرة أو تونس حاملا شحنة من القرفة واللؤلؤ والقمح والقنب، وبعد أن يبيع بضاعته يعود إلى الشرق حاملا بضاعة قد يكون فيها الحرير الخام والكمون والورق والمرجان (وجميعها من منتجات غرب المتوسط). وبما أن التجار نادرًا ما كانوا يتخصصون ببضاعة معينة، فمن المحتمل أن ما اشتراه هذا التاجر من إسبانيا كان دافعه الأسعار المناسبة ومعرفة التاجر بوجود الطلب على هذه المواد في أماكن أخرى. والبضاعة التي حملها هذا التاجر من المشرق وبيعت في ألمرية ربما تكون قد بيعت محليًا أو تمت مقايضتها (أو أرسلت جزية) في إسبانيا المسيحية، أو أعيد تصديرها إلى أسواق في جنوب فرنسا أو إيطاليا. بدأ هذا الوضع التجاري بالتغير في أواسط القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي عندما أخذت أعداد متزايدة من التجار المسيحيين تدخل في مجال تجارة إسبانيا الإسلامية. وقد تمكن هؤلاء التجار من السيطرة على طرق التجارة في غربي المتوسط بحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وبتوسع سلطة المسيحيين البحرية في عهد الحروب الصليبية، حيث تمكنت السفن المسيحية من السيطرة والانفراد بأكثر طرق البحر المتوسط أمنًا وسرعة (وهي الطرق المحاذية للشواطئ الشمالية). وتضاءلت الإشارات إلى التجار المسلمين في تجارة إسبانيا الإسلامية في هذه الفترة، وفي أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بدا كأن التجارة الدولية في أيبيريا قد أصبح أغلبها في أيدي مجموعة جديدة من التجار. ففي غرناطة بني نصر كما في

جنوب قشتالة، كان تجار جنوة يسيطرون على أغلب النشاط التجاري. وفي شمال قشتالة ظهرت طبقة جديدة من التجار وسيطرت على الحركة التجارية خلال موانئ الأطلسي. وفي الوقت نفسه كان تجار قطلونية يؤسسون إمبراطورية تجارية في البحر المتوسط لتنافس التجارة الإيطالية. كان تطور الطرق البحرية والشحن في الممالك المسيحية في أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي قد أعطى دعمًا لنمو سريع في موانئ أوروبا الجنوبية ولجماعات التجار فيها. وقد بدأت طرق جديدة في الظهور بين إيطاليا وشمال إفريقيا، وبظهورها فقدت سواحل أيبيريا الجنوبية أهميتها في طرق الشحن البحري التي تصل بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه. وكان من نتيجة ذلك أنه في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لم تعد ثغور الأندلس نقاط توزيع للبضائع القادمة من شرق العالم الإسلامي إلى غربه، أو بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه. وقد حلَّ محل تلك الثغور جنوة أو غيرها من المدن المسيحية التي أصبحت مخازن بضاعة دولية ومراكز توزيع. وغدت البضائع نفسها التي كانت تصل في السابق إلى جنوب أوروبا عن طريق الأسواق الأندلسية تصل الآن إلى إسبانيا على متن سفن إيطالية. وبحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بدأنا نرى تغيرًا في أنواع البضاعة في تجارة غرب المتوسط، بما في ذلك البضائع القادمة إلى موانئ إسبانيا الجنوبية والصادرة عنها. وقد كان لظهور البضائع الجديدة في أسواق الأندلس، إلى جانب التقدم نحو الجنوب في «حرب الاسترداد» المسيحية أثر في اقتصاد إسبانيا الإسلامية الداخلي. فمثلا، نجد الأقمشة في صناعة النسيج الناشئة في الأراضي المنخفضة وإيطاليا وفرنسا تبدأ بالظهور في أسواق عالم المتوسط، ولابد أن كان لها أثر في إنتاج النسيج الإسباني. وفي هذه الفترة حدثت تغيرات كبيرة في الصناعات التجارية الأيبيرية، وهبوط في إنتاج بعض

صادرات المنطقة الرئيسية. ففي السابق، كانت الأندلس مصدراً مهمًا للحرير الخام والمنسوجات الحريرية بالنسبة لتجارة المتوسط، وكان إنتاج الحرير ونسجه الصناعة السائدة في كثير من المدن والمناطق الريفية على طول سواحل إسبانيا الإسلامية الجنوبية. وفي مقابل ذلك، بدأت إسبانيا المسيحية (وبخاصة قشتالة) تنتج الصوف في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، بحيث إنه في حدود عام 1350 م بدأت شبه الجزيرة تنافس بريطانيا في تصدير الصوف إلى المناسج الأوروبية. وفي أثناء تدهور إنتاج الحرير وحل الحرير الإيطالي محل الإسباني في أسواق المتوسط. وفي الوقت نفسه ظهرت صادرات أيبيرية جديدة مثل الحديد[1].

شهدت مملكة غرناطة في عهد بني نصر حركة تجارية نشيطة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وقد تداخلت عدة عوامل في نجاح وازدهار هذه الحركة التجارية، منها موقع بلاد الأندلس الاستراتيجي المجاور لبلدان أوروبا وأفريقيا، وتعدد ثغورها الساحلية التي مكنت غرناطة من الاتصال بعدة أقطار إسلامية ومسيحية عقدت مع بلدانها معاهدات تجارية، فضلا عما تزخر به المملكة من خيرات زراعية وصناعية، وانتشار الأسواق والفنادق والمتاجر والوكالات-والحمامات في مختلف مدنها وقراها. ونعني بها المعاملات التجارية التي تتم بين مختلف مدن مملكة غرناطة حيث تعرض كل منها بضائعها تبعًا لشهرتها في سلعة من السلع أو صناعة من الصناعات في أسواق منتظمة داخلية كانت غرناطة العاصمة من أكبر الأسواق التجارية، ولولا أننا لا نمتلك معلومات تشير إلى نشاطها العام مقارنة بباقي الأسواق بالمملكة، لكن أغلب المصادر أشارت إلى أشهر الأسواق فيها، والتي تعرف باسم

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، نفس المرجع، ص 1081.

«القيسارية». وهو اسم قديم مشتق من اسم القيصرية نسبة إلى القيصر الإمبراطور الروماني وكان الموظفون الرومان يتوفرون على مخازن مبعثرة في جوانب المدينة يخزنون فيها ما يجبونه من ضرائب وإتاوات لكنها غالبًا ما كانت تتعرض للنهب والسرقة من الأهالي؛ لذا فكر أباطرة الرومان في إنشاء شبه مدينة صغيرة يجتمع بداخلها التجار، وتكون مخزنًا ومستودعًا لجبايات الموظفين. أما القيسارية في غرناطة فكانت تعد من أكبر الأسواق وتقع على مقربة من المسجد الجامع قبالة باب الرملة في الجهة الغربية من المدينة، وهو سوق مسقوف تباع فيه الأقمشة والمنسوجات الحريرية الأندلسية الرفيعة دروبها ضيقة، ومتاجرها ودكاكينها متلاصقة، لها عدة أبواب تغلق في المساء حفاظًا على أمنها، ولم يبق منها اليوم سوى بابين أو ثلاثة وتبعًا لما ورد في وصف أبي الفضل للقيسارية يبدو لنا جليًا تباين وظيفتها في المشرق ووظيفتها في بلاد الأندلس، فقد كانت تعتبر في المشرق مخزنًا للمتاجر ومكانًا لإيواء النزلاء من التجار، أما في إسبانيا الإسلامية فهي سوق لخزن المتاجر وبيع سلع إسبانيا الإسلامية. وقد احترقت قيسارية غرناطة عام 1259هـ/ 1843 م وتم بناؤها من جديد على طراز النظام الإسباني الإسلامي القديم. اعتاد المسلمون إقامة أسواق في المدن التي تعرف رواجًا تجاريًا، حيث يقيم التجار في أقسام هذه الأسواق طيلة اليوم مصحوبين ببضائعهم لبيعها وشراء أخرى ولا يهودون إلى دورهم إلا في المساء. وأشار ابن الخطيب إلى أن أسواق غرناطة كانت تغص بالخضراوات والفواكه بمختلف أصنافها. وذكر الحميري حرير فحص إلبيرة الذي ينتشر بالبلاد ويعم الآفاق، وكتان هذا الفحص الذي يعد من النوع الجيد ويصل إلى أقاصي بلاد المسلمين. ويضيف القزويني: أن رخام إلبيرة ومعادنها الجوهرية المتعددة كالذهب والفضة والصفر والحديد والرصاص والتوتيا كانت تحمل إلى سائر بلاد إسبانيا الإسلامية. كانت غرناطة تعرف

رواجًا تجاريًا نشيطًا خاصة في المناطق العمـرانية، لتفي بحاجات سكانها الذين تزايد عددهم بسبب سـيول المهاجرين الوافـدين إليها من باقي قواعد إسـبانيا الإسلامية إذ كان أهل القرى يتوجهـون نحو المدن لبيع منتجات حقولهم وبيع ماشيتهم. وعند باب إلبيرة كان يقام سـوق أسبوعي تعرض فيه مختلف السلع فضـلا عن بعض الشوارع المخـصصـة لهذا الغرض لتـجار التـقسيط، بـينما خصـصت الفنادق لتـجارة الجـملة، فقـد كان هؤلاء التـجار الوافـدون على الأسواق بحـاجة إلى مكـان للمبيـت، وهذا كان دور الخانات الـتي تستـقبل الغرباء من التجار والزوار. وتقام هذه الفنادق عادة بظاهر المدن، وتتحول عند اشتـداد الحركة التـجارية إلى مخـازن للسلع الموجهة للبـيع أو التبادل، كـما وجدت فنادق خاصة بالنصارى. وتعـتبر الفنادق أو الوكالات من المرافق التي تواجدت بمملكة غرناطـة والتي كانت تأوي الوافدين إليها من التـجار، وأشار العديد من الكتب إلى وجود فندق مشهـور فيها يدعى فندق الفحم El Coral de Carbone كان يباع فيه الفحم بكثرة، وكـان مجاورًا للمسجد الأعظم الذي كانت جـوانبه تعج بالمحلات التـجارية. وتنوعت تخـصصات تجـار غرناطة؛ فهناك تجار المواد الغذائية من جزارين وسـماكين وخضارين وشوائين وقلائين، وبائعي العجين المقلي مع الجبن ومختلف الأصناف الجـيدة من الأمعاء المحشوة وبها أيضًا أهل الحـرف الذين يصنعون مختلف الأواني الحديدية والنحـاسية، فضلا عن تجـار الخيول والسروج، والدباغين الذين غـالبًا ما كانوا يتـوجهون للأماكن الفسيـحة لاتقاء رائحة صناعتهم. أما تجـارة القماش والعطور فكانت متـركزة في قلب المدينة. كـان تنقل التجار يتم بواسطة الـبغال شـائعًا بمملكة غرناطة؛ فبلاد إسبانيا الإسلامية كانت مـشهورة بالبغال التي يصفها ابن سعيد بأنها فارهة، في حين وصف خيـولها بضخامة أجسامهـا، وإلى جانب البغال والخيول، كانت الجمال وسيلة من وسائل التنقل بمنطقة إلبيرة وبالمناطق الشرقية

من المملكة النصرية. كانت الأسواق في غرناطة تعرف حركة تجارية نشيطة بين مدنها، حيث تتبادل مختلف أصناف البضائع التي تكون بحاجة إليها، وطبيعي أن هذه الأسواق كانت بحاجة إلى من يضبط أمورها، ويضمن بقاءها واستمرار نشاطها. وقد حلَّ الإسلام هذا المشكل بإنشاء خطة الحسبة التي اعتبرت من الوظائف الدينية الرفيعة، كما سبقت الإشارة إليها. كانت المكاييل والموازين بغرناطة تختلف حسب المواد، فاستعمل «المثقال» لوزن المعادن الثمينة والتوابل والبهارات، بينما استعمل «الدرهم» لوزن المعادن الكريمة والنقود الذهبية والفضية، «والدلال» لوزن المواد الغذائية ما عدا الحبوب. أما الحبوب فكانت لها موازين خاصة «كالمد» والقمح، كما استعمل القنطار، بينما استعمل «المكيال» المصنوع من الفخار ومن النحاس لوزن السوائل عامة والزيت خاصة. ولقياس الطول استعمل «الشبر» «والقصبة»، والذراع لقياس الأقمشة وغيرها. ولقياس المسافات استعمل «البريد» (يساوي اثنى عشر ميلا)، واستخدم الميل أيضًا، ولقياس الأراضي الزراعية استعمل المرجع العملي.

ازدهرت التجارة الخارجية في مملكة غرناطة في عهد بني الأحمر ازدهاراً كبيراً، وبلغت شأواً بعيداً بينها وبين الدول المعاصرة لها، سواء الإسلامية أو المسيحية، فرغم وقوع أرضها بين مسيحيين يتربصون بها، وما كان ذلك يتطلب من أهلها اليقظة الدائمة والاستعداد للطوارئ، كل ذلك لم يمنعها من عقد اتفاقيات تجارية مع ملوكها في فترات السلم والهدنة، بل اتصلت بأقطار أخرى بعيدة عن أرضها إذ وصلت معاملاتها التجارية إلى الإسكندرية والشام وإيطاليا، لا سيما جنوة والبندقية وروما، فكانت تصدر إلى هذه الدول المنتجات المتنوعة التي اشتهرت بها مدنها، وتستورد السلع التي كان سكانها

بحاجة إليها. وقد ساعدها على هذا الرواج التجاري بين مختلف الدول الموانئ الطبيعية الممتدة على طول ساحلها كمدينة مالقة التي كانت مركزًا تجاريًا، كما اشتهرت بتينها الطيب الذي كان يصل إلى بلاد مصر والشام والعراق وربما إلى بلاد الهند، ثم اللوز الذي كان يحمل منها إلى بلاد المغرب والمشرق. وقد أشاد ابن الخطيب بهذه المدينة بقوله: مالقة - حرسها الله - طراز الديباج المذهب، ومعدن صنائع الجلد المنتخب، ومذهب الفخار المجلوب منها إلى الأقطار، ومقتصر المتاع المسدود، ومصر الدست المضروب، وصنعاء صنائع الثياب، ومحج التجار إلى الإياب. أما مدينة المنكب فأهميتها لا تقل عن أهمية مالقة؛ فهي على ساحل البحر المتوسط. اشتهرت بمينائها الحسن الذي قال عنه ابن الخطيب: مرفأ السفن ومحطها، ومنزل عباد الصليب ومختطها، كما اشتهرت بمنتجاتها الزراعية والصناعية التي كانت تُصدِّرها إلى مدن الأندلس وبلدان إسلامية أخرى، ويذكرها العمري بقوله بها دار الصناعة لإنشاء السفن، وبها قصب السكر، ومنها يحمل إلى البلاد، وبها الموز، ولا يوجد في بلد من البلاد الإسلامية هناك إلا فيها، إلا ما لا يعتبر، ويحمل منها السكر إلى البلاد، وبها زبيب مشهور الاسم. أما مدينة ألمرية فقد ذكر القلقشندي أنها تعتبر أولى المراسي الإسلامية، فساحلها يعد من أحسن السواحل. ويخبرنا ابن الخطيب أنه على عهده كانت تستقر بها جالية أجنبية من النصارى كانت تمارس فيها نشاط التجارة. ومن أجود ما اشتهرت به هذه المدينة الصناعة الحريرية الموشاة التي كانت تصدرها إلى الخارج. بواسطة القوافل البحرية داخل أرض الأندلس وعبر السفن نحو الخارج. ولم يكن في بلاد إسبانيا الإسلامية مدينة تفوق ألمرية مالا ولا متاجر ولا ذخائر، فابن الخطيب امتدحها بقوله: ألمرية هنية مرية، بحرية، ثرية، أصلية سرية، معقل الشموخ والإباية، ومعدن المال وعنصر الجباية، وحبوة الأسطول غير المعلل

بالنصر ولا الممطول، ومحط التجار، وكرم النجار، ورعي الجار، بحرها مرفأ السفن الكبار. وكان بألمرية عدد من التجار الأجانب. وقد ذكر لسان الدين بن الخطيب في رحلته المسماة خطرة الطيف وصفًا للاستقبال الحافل الذي لقيه السلطان يوسف الأول عند زيارته ألمرية، فتجار الروم شاركوا أيضًا في هذا الاستقبال فأقاموا: على عمد الساج مظلة من الديباج ليمر من تحتها الموكب السلطاني. أما مدينة البيرة فقد أشاد الحميري بحرير مرجها وكتانها الذي كان يصل إلى أقاصي بلاد المسلمين. ومقابل المواد المتعددة والمتنوعة التي كانت تُصدِّرها غرناطة ونواحيها إلى مختلف الأقطار، كانت تستورد المواد التي هي بحاجة إليها كالزيت الذي لم يكن يفي بحاجات سكانها، والتوابل التي كانت تجلبها من بلاد المشرق، والحبوب التي كانت تأتيها من المغرب العربي[1].

نجحت مملكة غرناطة في كسب ثقة التجار الأجانب الذين تتعامل معهم، إذا اشتهر أهلها بحسن معاملتهم، فكانوا موضع ثقة لدى جميع التجار، فكانت كلمة الغرناطي أكثر ضمانًا من عقد مكتوب. وهذه السمعة الطيبة التي اشتهر بها أهل غرناطة مكَّنتهم من نجاح علاقاتهم التجارية مع تجار مملكة قشتالة وأراغون وبعض جمهوريات وإمارات إيطاليا التي عقدت معهم معاهدات تجارية متعددة. وأشادت الوثائق التجارية بالعلاقات التي كانت تربط غرناطة بالمدن الإيطالية، كالتي عقدت 678 هـ/ 1279 م بين سفير جنوة في غرناطة والسلطان النصري محمد الثاني، وتعهد بموجبها هذا الأخير بحماية التجار الجنويين وإعفائهم من الرسوم المفروضة على التجارة، كما تضمنت المعاهدة قائمة المنتجات المسموح بتصديرها. وتعهد السلطان أيضًا بإعفاء الجنويين حق بناء كنيسة خاصة بهم، وفندق وحمام، والسماح لهم بممارسة

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 314.

الصيد في أراضي المملكة مقابل تعهد الجنويين بإمداده بالسفن في حالة الحرب مع أعدائه، ودفع رسم قدر بستة ونصف بالمائة. وحماية للتجار الجنويين وتجارتهم تأسست بجنوة عام 1452 ما يسمى "Compera Granate" ترعى مصالح هؤلاء التجار على أرض غرناطة مقابل دفع ضريبة قدرها واحد وربع بالمائة تسمى "Drictus Grnate" على المواد المتوجهة أو المجلوبة من غرناطة.
كانت موانئ مالقة وألمرية والمنكب مقصد التجار الإيطاليين، خاصة من جنوة وتوسكانيا وفنيسيا وغيرها من المدن، فغالبًا ما كانت سفنهم أو مراكبهم تغادر موانئ غرناطة محملة بحريرها الخام الذي تطلق عليه الوثائق الإيطالية الحرير الإسباني أو المالقي أو الميري أو الموريسكي، ويحمل إلى موانئ البحر المتوسط إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا الإسلامية حيث يتم توزيعه. أما السكر الذي اشتهرت به مالقة والمنكب وألمرية فكان تجار جنوة يتولون تغليفه في صناديق قبل توزيعه في الأسواق المتوسطية، كما تولوا تصدير الثمار المجففة كاللوز والتين والزبيب والعنب، خاصة أسرة spinola الجنوية التي احتكرت تصدير هذه المنتجات المالقية في القرن التاسع الهجري/ 15 م. نشطت الحركة التجارية الغرناطية مع مملكة أراغون كذلك، وقد تجلى ذلك من خلال عدد من المعاهدات عقدها ملوك المملكتين بهدف توثيق الروابط التجارية. وقد اتضح ذلك جليًا في نص الكتاب الذي بعث به الأمير عبد الله محمد بن الأحمر (محمد الثالث المخلوع) إلى ملك أراغون كند برجلونة في أواخر ربيع الثاني عام 701 هـ/ 1302 م، وجاء في نصه: كذلك تنعم لكم بأن يصل إلى بلادنا كل ما يريد الوصول برسم التجارة من بلادكم بما شاءوا من أنواع التجارات، ويسرح لهم ما أرادوا من ذلك، ويكونون مؤمنين في نفوسهم وأموالهم، على أن ينصفوا من الحقوق الواجبة على العادة، وعلى أن يكون أيضًا كل من يتوجه من بلادنا إلى بلادكم من التجار مؤمنين في نفوسهم

وأموالهم، وتسرح لهم في بلادكم ما شاءوا من أنواع المتاجر، وينصفون في الحقوق الواجبة على العادة من غير إحداث زيادة، وينصفون من حقوقهم الواجبة لهم كما ذكرتم في كتابكم. ويتضح لنا استمرار هذه العلاقات التجارية بين المملكتين حتى عهد الأمير عبد الله محمد ابن أمير المسلمين ابن أبي الوليد إسماعيل بن فرج بن نصر (محمد الرابع) في نص العقد الذي تم بينه وبين دون حيقمي ملك أراغون بتاريخ 726 هـ/ 1326 م والذي جاء في مضمونه: وبالعقد الذي عقدتموه على نفسكم، وجعلتم عليه طابعكم المعهود عنكم بأنكم قد جددتم معنا الصحبة التي كانت بين والدنا رحمه الله وبينكم، وعقدتم معنا صلحًا مبنيًا على الصفاء والوفاء لخمسة أعوام. فمنها أن تتردد أجفانتا إلى سواحلكم وأجفانكم إلى سواحلنا، وناسنا إلى أرضكم وناسكم إلى أرضنا، آمنين برًا وبحرًا في نفوسهم وأموالهم وجميع أحوالهم، محفوظين محروسين حيثما حلوا وأينما ساروا، لا يلاحقهم ضرر بوجه من الوجوه في بر ولا في بحر، ولا في سرٍ ولا جهرٍ، ويباح لهم البيع والشراء في جميع الأشياء بسوقها المعتاد هنالك، وإخراج ما يشترونه من إحدى الجهتين إلى أخرى من غير شيء يلزمهم في ذلك إلا ما جرت به العادة في الحقوق المخزنية. يتجلى لنا من خلال المعاهدتين بوضوح تطور العلاقات التجارية التي تمت بين مملكتي غرناطة وأراغون، ونلمس منهما نوعًا من الحذر من الجانبين حيث أكد الملوك عدم التعرض لتجار المملكتين سواء في أموالهم أو في أنفسهم، والالتزام بدفع الضرائب التي جرى بها العرف، فرغم العداوة التي كانت بين الممالك المسيحية ومملكة غرناطة لم يمنع ذلك من ربط علاقات تجارية بل أصبحت أكثر تنظيمًا، إذ أكدت بعض الوثائق تعيين قنصل لهؤلاء التجار ينظم أعمالهم التجارية بغرناطة، كما حدث مع التجار القطلانيين الذين استقروا بالمملكة النصرية منذ القرن الثامن الهجري/ 14 م في مدينة

المرية حيث تم تعيين قنصل عام فيها 727هـ/ 1326م وآخر بمالقة عام 728هـ/ 1327م. وفي عام 808 هـ/ 1405 م عقد السلطان محمد السابع معاهدة صداقة وتحالف بينه وبين Martin ملك أراغون وابنه Martin ملك صقلية، تعهد فيها الطرفان بتنظيم العلاقات السياسية والمبادلات الحرة بين تجار المملكتين في أراضي الدولتين. أما مملكة قشتالة فرغم حجم النزاعات بينها وبين مملكة غرناطة فقد تم إبرام معاهدات تجارية بينهما كالتي تمت بين أبي الحجاج يوسف الأول وجون الثاني Joine II ملك قشتالة يوم 7 محرم عام 735 هـ/ 16 سبتمبر 1431، اتفق الطرفان على تأمين سبيل التجار من كلتا الدولتين دون خوف في ذهابهم أو إيابهم مع دفع الواجب المعتاد بين النصارى والمسلمين. منذ الفتح الإسلامي ببلاد إسبانيا الإسلامية تراكمت عدة عوامل دفعت بالأمراء الذين تعاقبوا على حكمها إلى الاهتمام بالأسطول التجاري والحربي، منها استقرارهم بهذا العالم الغربي حيث فصلهم البحر عن أجزاء العالم الإسلامي خاصة المشرق، إلى جانب فريضة الحج التي تعد ركنًا من أركان الإسلام، ما دفع بملوك غرناطة إلى الاهتمام بالأسطول وبناء أبراج متخصصة لمراقبة سواحل مملكتهم. وإلى جانب العوامل السابقة نضيف الهجمات التي كانت تتعرض لها السواحل الغرناطية من قبل القراصنة المسيحيين، والتي أخبرنا الرحالة ابن بطوطة بإحداها عندما أراد زيارة مدينة مالقة، إذ نزل بحارة مسيحيون من أربعة أجفان في منطقة سهيل الواقعة بين مربلة ومالقة، فقتلوا بعض سكان المنطقة، وأسروا بعضهم، وعمد سكان غرناطة إلى جمع الأموال لافتدائهم. وإلى جانب الدور المهم الذي قام به الأسطول الغرناطي لحماية المملكة من هجمات الأساطيل الإسبانية، فقد كان يضمن أيضًا تأمين الاتصالات التجارية بين غرناطة وبين القوى الإسلامية في بلاد المغرب، والمشرق خاصة وكانت غرناطة كما سبقت الإشارة - تمتلك

عددًا من الثغور والقواعد البحرية كألمرية ومالقة والمنكب ثم شلوبانية والجزيرة الخضراء وجبل طارق التي اشتهرت بدور لصناعة السفن وإصلاح ما يفسد فيها. وطبيعي أن هذه السفن كانت تحمل مختلف بضائع إسبانيا الإسلامية إلى الخارج وتعود محملة بسلع أجنبية أخرى لا توجد بأرض إسبانيا الإسلامية، فمسيحي إسبانيا كانوا يحملون منتجاتهم الصناعية الراقية والسلع التي تأتيهم من بلاد المشرق إلى أرض المغرب الذي كان ينقل إليها بدوره الحبوب والمواد التي تفتقر إليها كفستق قفصة الذي كان يصل إليها وإلى سائر ديار الإسلام عن طريق المغرب. وكانت وهران تمد سواحل إسبانيا الإسلامية بالمواد الغذائية. ونشطت التجارة أيضًا مع بلاد المشرق التي كان تجارها يفدون إليها منذ العهد الأموي، واستمرت رغم تقلص رقعة إسبانيا الإسلامية في عهد بني الأحمر الذين تعاملوا مع مصر والشام وأقطار المغرب فضلا عن دول أوروبية وممالك أيبيرية مسيحية فكانت أساطيل هذه الدول ترسو بموانى الأندلس الساحلية وتنقل إلى جميع موانئ البحر المتوسط محاصيل غرناطة ومنتجات المدن الأندلسية الأخرى كأواني مالقة الفخارية المذهبة وورقها السميك وسجاجيد بسطة.

اهتم معظم مؤرخين إسبانيا الإسلامية بكتابة تاريخ الطبقة الحاكمة وموظفي الدولة التابعين كالوزير والقاضي وصاحب المدينة وصاحب الشرطة، إضافة إلى وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف المذكورة، ولم تكترث لغيرها من الطبقات المكونة لأغلب المجتمع، بل حديثهم عن الطبقة العامة يندرج تحت باب الحديث عن الطبقة الحاكمة، لكن رغم ندرة المعلومات المتعلقة بهذه الطبقة فقد حاولنا أن نوضح الصورة لعناصرها التي تضم المزارع الصغير والعامل والحرفي والتاجر والبائع. فإذا كانت الطبقة الخاصة انفردت باقتسام أرض غرناطة، التي كان أغلب عناصرها يميلون إلى الترف واللهو

والانغماس في ملذات الحياة من غناء وفروسية وصيد، فإن السواد الأعظم من سكان غرناطة كانوا يعـملون بجد لضمان قوتهم اليومي، فـالشعب الغرناطي كان يعاني قهـرًا ضرائبيًا مزدوجًا، حيث كـان عليه أن يؤدي ضرائب للأسرة الحاكمة، وأخرى في شكل جزية للسلطة المسيحية كما أشرنا سابقًا. وارتبطت هذه الضرائب بمزاج ملوك غرناطة الذين تشددوا في استخـلاصها لتغطية أعباء الدولة العسكرية ونفقات المسئولين الكبـار الذين انغمسوا في عوائد القصر في البذخ والتـرف. ورغم هذا الضغط الذي كانت تعـيشه الطبقـة الدنيا من أهل غرناطة من فـلاحين وصناع وحرفيين فـقد استطاعـوا المساهمة في الاقتـصاد الغرناطي، واستطاعوا التعبير عن مقـدرتهم وعبقريتهم رغم ضيق الرقعة التي بقيت لهم؛ فاستغلوا ظروف بلادهم الطبيعـية الملائمة التي حولوا أراضيها إلى جنات وارفة الظلال بالتـفنن في وسائل الري، واستصـلاح التربة؛ فازدهرت الزراعة، وتنوعت مـحاصيلهـا التي أصبـحت محط مدح وإشـادة العديد من كتب إسبانيا الإسلامـية والأجنبية. وقد كانت حياة البادية بإسـبانيا الإسلامية بشهادة هذه الكـتب نفسها - قريبـة من المجتمع الحضري، لـكن عند اقتراب غرناطة من نهايتـها أصبحت تضطر إلى الاستيـراد بسبب الأخطار التي كانت تتلقاها في عـرض البحر؛ لذا عـمد أهلها غالبًـا إلى ادخار أقواتهم وتجـفيف أغلبهـا. وأبدع حرفـيو غرناطة في صـناعاتهم التي حولوهـا إلى تحف رائعة كالفـخار المذهب المزجج، والبسـائط الملونة، والحلل الحريرية الموشاة بخـيوط الذهب والفضة التي انـبهر سكان الأقطار الإسلاميـة بروعتها وجمـالها. وما كان لهـذه المنتجات الزراعـية والصناعيـة والمرافق التي تتوافـر في غرناطة من موانئ وأسواق وفنادق وغيرها إلا أن تساهم في نـشاط التجارة الغرناطية التي أصبح الأجانب والمسلمـون يرغبون في النزول بأرضها قصـد التجارة والمبادلة

والارتزاق[1]. هكذا، ورد أهل برشلونة على إسبانيا الإسلامية «وعظم الانتفاع بهم» كما نزل بها «تجار أهل ملفط بضروب من تجاراتهم» ولأول مرة، كان «احتلال تجار الملفيين بقرطبة أتوا إسبانيا الإسلامية في البحر طلب التجارة» هكذا، نالت إسبانيا الإسلامية من الشهرة أن اتخذها التجار الروس الذين يحملون «الخز وجلود الثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية» محطة لهم. بما يسقط زعم أحد الدارسين بأن «ظهور شأن التجارة الإسلامية وغنائها أخرج التجار الأجانب من البحار». ومن المفيد إثبات نص عام للمقري بالغ الدلالة في الكشف عن الرعاية التي حظي بها التجار، ضد تجاوزات البيروقراطية، إذ يقول: تنازع الفتى الأكبر المعروف بالميورقي مع التاجر المغربي في خصومة توجبت فيها اليمين على الفتى المذكور، وهو يومئذ أكبر خدم المنصور، إليه مرد داره وحرمه فأنصفه منه وسخط عليه المنصور وقبض نعمه ونفاه. وهو نفس المصير الذي لحق بأحد الحجاب على يد الخليفة الحكم لما «بدا في معاملته للناس ومتاجرته إياهم من قبح سريرة وباطن سوء» هكذا نعمت إسبانيا الإسلامية بسمعة طيبة في أوساط التجار. إلى درجة أن أحدهم لم يتمالك عن التصريح بالقول: «والله لأحدثن في مشارق الأرض ومغاربها أن ابن عامر يحكم على الطيور وينصف منها». مع ذلك، استمرت الحرية التجارية مقيدة بلجام السلطان الذي حافظ على حق مصادرة جزء من أموال التجار باسم مصلحة الأمة والجماعة. فالناصر لم يتردد عن «مقاسمة عماله في تجارتهم فجعلها في بيت المال» حتى غدت هذه الممارسات من الأمور العادية، كما يفهم من رسالة بعثها أحد الأغنياء للمنصور «يعرض عليه ما جاءه به، ويحكمه فيه ويسأله أخذه أو الأخذ منه». كما أن الدولة احتكرت الاتجار ببعض السلع. فقد سبقت الإشارة لوبر السمور الذي «يحجر عليه بني

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، نفس المرجع، ص 321.

أمية، ولا ينقل الأسرار» نفس الشيء ينطبق على بعض المنسوجات الفاخرة والأسلحة ومواد البناء وغيرها. وقد أسندت هذه المهمة لعرفاء متخصصين، اشتهر منهم في عهد الناصر عبد الله بن يونس وحسن القرطبي وعلي بن جعفر الإسكندراني وربيع بن زيد الأسقف بمعنى أن القطاع التجاري لم يتحرر نهائيًا من وصاية الدولة.

تكشف وضعية النقد، عن بعض مظاهر الازدهار التجاري. فقد أجمع المؤرخون على تحديد تاريخ اتخاذ أول دار لسك العملة بإسبانيا الإسلامية في سنة ستة عشر وثلاثمائة. وفيما قبل، كان الأندلسيون «يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم أهل المشرق على الرغم مما يحمله هذا الحدث من دلالة سياسية، باعتباره يوافق إعلان الخلافة الأموية، فإنه أتى نتيجة لضرورة اقتصادية. علما بأن شيوع التبادل السلعي، يتطلب كمية متعاظمة من النقد المتداول، وبالتالي «لرفع من إنتاجية المعادن الثمينة» من ثم إصرار الخلافة على استمرار تدفق ذهب السودان. هكذا، فاستجابة للمتطلبات الجديدة، لم تتوقف دور الضرب بالعاصمة عن إصدار النقود طوال عصر الخلافة. ومن القرائن ما يدل على تحول النقد إلى مقياس رئيسي لحجم الثروة. فللدلالة على غنى الناصر، قيل بأنه يملك «عشرين ألف ألف دينار» كما قدرت ثروة المنصور مبالغة «من الأموال الناضة بأربعة وخمسين بيتًا» وعلى نفس المنوال، حدد أحد القضاة غناه بالكشف «عن مال عظيم صامت في صندوق». إن في هذا ما يفسر إقدام الجميع - على تحويل ثرواتهم نقدًا، بدلا من تبديدها. فما صادره الحكم من نعم بعض الوزراء، كان على شكل ثروات نقدية قدرت بـ «عشرين ألف ألف دينار» من شأن هذه التطورات أن تعمل على تحويل معظم الإنتاج إلى سلع للتداول. حقيقة استمرت ظاهرة الاكتناز قائمة، مع ذلك فاتساع مجالات الاستثمار وإمكانية تحقيق الأرباح بسرعة، شجعت الأغنياء

للإقدام على مشاريع تجارية، في مجتمع أصبحت فيه الثروة غاية بذاتها. خصوصًا وأن التجار، أصبحوا يتميزون عن غيرهم بـ «كثرة الأموال والتصرف». في ظل هذه الظروف، تؤدي تقلبات القيم النقدية إلى اضطرابات في مجموع الوضعية الاقتصادية. من ثم حرص الخلفاء الشديد على مراقبة العملة. وليس أدل على ذلك مما أورده ابن حيان بقوله: «عزل الناصر لدين الله سعيد بن جساس عن خطتي الوزارة والسكة معًا، وسخط عليه وحبسه مهانًا، لما اطلع عليه من غشه في السكة» حتى غدت العملة الأموية مشهورة بجودتها وحسن عيارها في جميع الآفاق. ومما يدل على قوة عملة إسبانيا الإسلامية وقدرتها على ربط اقتصاديات كثير من مناطق إسبانيا الإسلامية إقدام أهل فاس خلال عهد الحكم على ضرب «السكك باسمه وعلى عياره» ولاحقًا سكت كل من سجلماسة والنكور نقود باسم هشام الثاني. بل وحتى ملوك نفارا، لم يترددوا عن إصدار دراهم بنفس حجم ووزن الدرهم الأموي. وبالمثل فالقطع الذهبية التي عرفت ببرشلونة باسم «مانكوس» ضربت على شاكلة الدينار الأموي. ولعل في تداول عملتين معدنيتين: الدينار الذهبي والدرهم الفضي، ما يكشف عن مدى كثافة التبادل السلعي، الذي وصل إلى درجة من التطور والضخامة، اضطر معها التجار إلى ابتكار وسائل أداء بديلة عن النقد، كالصكوك والسفاتج بمعنى أن النقد لم يقتصر دوره على ضمان مقياس موحد للقيم، بل أصبح وسيلة فعالة لتنشيط وتسهيل التبادل. ومن شأن شيوع التداول النقدي، الحد من الممارسات الربوية. ساعد ذلك على انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، التي لم تعد حكرًا على أهل الذمة. فقد أصبح من الواجب «أن يكون في الصرف رجل مثيل خير» أكد ابن بشكوال على صحة هذا الاعتقاد في ترجمة لـ «عثمان بن سعيد المقري المعروف بابن الصيرفي» نسبة لأبيه الذي اشتغل - على ما يبدو - في قرطبة بأعمال الصيرفة.

بديهي أن يفضي تعاظم النشاط التجاري بالمدن، إلى استقطاب جماهير عريضة من السكان المتحررين حديثًا من القيود الإقطاعية. ولعل فيما لاحظناه من انفجار ديموغرافي واتساع مديني، أبرز مظهر على ذلك، ومن المفيد تمييز فئة محدودة من كبار التجار المسيطرين على الرأسمال التجاري، عمن عرف في المصادر العربية باسم الباعة والسوقة وأهل الحوانيت والمتعيشين وقد تعاظمت أهمية هؤلاء في ظل تزايد التخصص بين القطاعات الاقتصادية، وبروز بوادر انفصال تجارة الجملة عن تجارة التقسيط. فـ «التجار المسافرون يتزلون بين أيدي» الجلاسين والدلالين فيوزعون بضائعهم على أرباب «الدكاكين» الذين يتكلفون ببيعها للمستهلك. ومما يكشف عن علاقة الحوانتي بالدلال، أن قال أحدهم «أتى دلال يبيع للناس فسألني بيعها له، فبعت الدرنوك بثمن والشقة بثمن وأرددت عليه وأخذت أجرة منه». ومن وظائف الجلاس، ربط المنتجين الحرفيين بالمحتكرين. فـ «منهم من يجلس لشراء الخام للتجار ويدفع له البضائع ويجمع بداره الأموال للشراء ولم يكن فيها مال لنفسه». وربما مارس بعضهم ضغوطًا على المنتجين، كأن «يعطيهم ذهبًا على سبيل القرض، ويشترط عليهم ألا يبيع لهم شيئًا من متاعهم إلا هو» ولقد كشف السقطي عن دورهم هذا بقوله: «يبيعون ويشترون للغير، ويأخذون أجرة من البائع على البيع وأجرة من المشتري على الشراء». وبالمثل، تعاظم دور الجلاب، الذين يمدون المدن بما تحتاج إليه من المواد الخام والاستهلاكية. ولقد عرف المتخصصون منهم في الحبوب باسم «الميارة الذين يبتاعون القمح ويسوقونه على دوابهم ويطحنونه بالأرحى ويجلبونه ويعيشون من ذلك». إن أهم ما يكشف عنه هذا النص، أن وضعية هؤلاء الوسطاء، مثل غيرهم من الباعة - رغم التفاوت - كانت متواضعة. فطلبهم العيش وليس الربح، وهو ما أكده ابن حيان بقوله: كان أحدهم من «شظف المعيشة» ما لا شيء فوقه إذ

كان يعالج السقط بسويقة ابن أبي سفيان ببضاعة نزرة. أما ربط الاتصال التجاري فيما بين المدن والمناطق، فكان يضمنه جمهور غفير من أرباب الدواب «ذوات الأكرياء المعروضة للخدمة» مقابل أجر معلوم. وبداخل قرطبة كان «للحمالين في كل صنعة موقف خاص لا يبتعدوه». وعلى عكس التجار الكبار والمحتكرين، خضع هؤلاء لمراقبة مشددة من طرف الدولة، التي احتفظت بحق التسعير لهم، وضبط مكاييلهم وأوزانهم بحيث لا «يجسر (أحدهم) أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة» من ثم محدودية دخلهم.

تعتبر «السوق الكبرى بقرطبة» أبرز مظهر عند نشاط الحركة التجارية. فإليها كانت تنتهي - عبر «الطريق السالك بجوف» المدينة شرايين المواصلات القادمة من مختلف الاتجاهات وعلى ضفة الوادي الكبير التي تحد السوق من القبلة، أقيم «الرصيف المعروف» وجهز بالموانئ إضافة لما توفرت عليه من «الخانات والحمامات» والفنادق والمرافق، التي تسهل مأمورية التجار. وقد بلغت كثافة المبادلات بها أن أمر الحكم «بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة لضيقها عن مخترق الناس وازدحامهم فيها وهد الحوانيت المتحيفة لعرضها المضيقة لسبلها، كيما ينفسح الطريق بالواردين والصادرين» لنفس السبب، أقدم على «تنقيل دار البرد التي بغربي قصر قرطبة وفي صدر سوقها العظمى» فشيد مكانها «قيسارية للتجار توسعت بها السوق» لم تكن بقية الطرق التي تفضي إليها، أقل ازدحامًا. ففي حارة فرن بريل، حيث باب الحديد، ابتاع الحكم «الحوانيت التي على هذه المحجة من أربابها وهدمها وضمها إلى المحجة كيما تتسع بالناس». وفي نص لابن حيان ما يكشف عن تخصيص مكان معين بالسوق لكل صنف من البضائع، إذ قال: «وقع حريق بسوق قرطبة،فأحرقت جميع الخط، واتصل الحريق بحوانيت الصوافين وأخذت النار

سوق العطارين وما وراءها من حوانيت الحرارين وعمت حوانيت الشقاقين وما جاور ذلك من جميع الجهـات، واعتدت النار على دار البرد». ينسحب نفس الشيء على «حوانيـت المشاطين والخراطين» و«حـوانيت السراجين» كمـا كان «لأصحاب الغرابيل بالسوق» مكان خاص. وعلى ضفة الوادي، كان «رصيف القـصابين» مـعـزولا عن «إرضام الجـزارين» وهكذا. واضح من خـلال هذه النصوص، أن سوق قرطبة احتـضنت إلى جانب النشاط التجاري، عديداً من الصناعـات والحرف. وهـو ما يسـتـفاد مما أورده ابن حـيـان عن «أصحـاب الصناعات وطبقات التجار».

رغم ما نالته سوق قرطبة من اهتمـام، عجزت عن احتواء نشاط تجاري ما فتئ يزداد اتساعًا وتعقـيداً. مما أدى إلى بروز أسواق عديدة بمختلف أرباض العاصمة. يقول الإدريسي: قرطبة خـمس مدن «وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحـمامات». وهو ما أكّده المقـري بالقول: «في كل ربض منها من المساجد والأسواق ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره». ولما انتهى الناصـر من بناء الزهراء، «خط فيـها الأسـواق وابتنى الحمـامات والخـانات» وبالمثل، فالزاهرة «قـامت بها الأسواق وكثرت فـيها الأرفاق» لم تعـد وظيفة السوق الكبرى إذًا قاصـرة على تلبية الحاجيات اليومـية للسكان، بل تجاوزتها إلى تأمين التـبادل على الـصعـيد «الوطني»، فـيـما بين المدن والأقـاليم، بل والعالمي، فيما بين الأمم ولعل في هذا ما يدعم الاعتقاد السالف بتزايد الاتجاه نحو انفصـال تجارة الجملة عن تجارة التقـسيط ولا غرو، فحتى على مـستوى الحارات والأحـياء، بدأت تبرز أسـواق محلية صـغيرة، عـرفت لذلك باسم «السويقـة» مثل «سـويقة الزبانين» و«سـويقة ابن أبي سـفيان» كـما انتشرت حوانيت التـقسيط الصـغيرى بـالأزقة والدروب، حتى بلغ مـجموع مـا كان بالعاصـمة «ثمانون ألف حانوت وأربعـمائة وخمسـة وخمسون». فـضلا عن

ذلك، برزت أسواق متخصصة في الاتجار بصنف واحد من السلع. وقد ذكرت المصادر الكثير منها، مثل «سوق الحوت» و«سوق الدواب» و«سوق الخشابين» و«سوق الحدادين» إضافة لـ «سوق الغزل» و«سوق السرادق» وغيرها. ولما عمَّ الجراد قرطبة خلال حجابة المنصور، أمر «بجمعه وعقره وأفرد له سوقًا لبيعه» بما يدل على أن ظاهرة الأسواق المتخصصة ما فتئت تزداد كثرة. وفي سوق الحوت، على سبيل المثال، «كان يباع من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار قاسمية» بما يكشف عن كثافة نشاط هذه الأسواق.

من المتعارف عليه أن الأسواق تعتبر من المرافق العمومية، ملكًا للجماعة الإسلامية، يقول ابن سهل «الأفنية والطرق كالأحباس للمسلمين لا يجوز لأحد أن يحدث فيها حدثًا». وكانت الدولة تضع على مداخلها وأبوابها عشارًا، يأخذ الضرائب على البضائع التجارية حتى بلغ ما كان يجبيه الناصر سنويًا «من السوق والمستخلص سبعمائة ألف دينار وخمسة وستون ألف دينار» وإلى جانب المحتسب والشرطة، كانت الدولة تعين «مفتيًا في السوق» للبث في النزاعات من جانبها الفقهي. أما الحوانيت والفنادق و«مصاري الكراء» فمنها ما كان في ملك الأحباس. فقد تحدث ابن حيان عن «تحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة»، كما ذكر ابن سهل بعض «دكاكين المسجد». ومنها ما كان في ملك الخليفة. فكم هي الحوانيت التي «ابتناها السلطان فاكتراها الناس منه لتجارتهم» مع ذلك، يبدو أن أكثرها كانت في ملك الخواص. إن دلت هذه المظاهر على شيء، فإنما تدل على مدى الازدهار التجاري بأندلس الخلافة. سيكون لذلك تأثيره على البنية الاجتماعية لطبقات العامة بقرطبة. وهو ما سنعرض له بالدرس[1].

(1) د. أحمد الطاهري، المرجع السابق، ص 136.

الاقتصاد:

إن دراسة إسبانيا الإسلامية من هذه الناحية، وهي كيان اندثر منذ عدة قرون، تعد فصلا من فصول التاريخ الاقتصادي للعصر الوسيط. فيتحتم علينا تحديد المجال الجغرافي المطلوب، وتحديد الفترة الزمنية المرافقة وأخيراً شرح المقصود بعبارة التاريخ الاقتصادي. وقد يظهر هذا الاهتمام الشديد بتحديد المفاهيم نوعًا من الحذلقة، ولكن الأساس هو أن نتبين الموضوع الذي نحن بصدده. ويفضل في هذه الحالة ضبط معاني المصطلحات التي سنستخدمها، بهدف ألا تفسد هذه الدراسة من بدايتها بالتباسات أساسية.

يعرف الجميع أن كلمة الأندلس هي الاسم العربي الذي يدل على إسبانيا المسلمة، ولكنهم ينسون غالبًا أن هذا الاسم قد تغير مدلوله خلال القرون. فهو قد شمل، في ما يقرب من الأعوام 102 - 112 هـ/ 720 - 730 م، شبه الجزيرة الأيبيرية كلها وجزءًا مهمًا من مقاطعتي «لانغدوك» و«روسيون» من بلاد غالة. وعلى العكس من ذلك، فإنه قد تقلص عام 885هـ/ 1480 م فلم يعد يدل إلا على أقاليم مالقة وغرناطة وألمرية كما هي معروفة اليوم. وبين هذين الحدين الأقصيين امتدت مرحلة استقرار (تزيد عن قرنين). إنها مرحلة زمنية توافقت مع رقعة جغرافية محددة. وهي التي عرفت فيها الأندلس لتدل بالمعنى الدقيق على شبه الجزيرة الواقع جنوب نهر دويرو وعلى وادي إيبرو. فتكون الفترة الزمنية التي يهتم بها البحث متوافقة مع الامتداد الجغرافي المذكور (بعد زمن الفتح والاعتراف بالتفوق السياسي والحربي للمسلمين وقيام نظام إداري إسلامي)، ممتدة من سقوط برشلونة وطركونة بيد الفرنج (801 - 808 م) إلى انتهاء حكم خلافة قرطبة (1031 م). ويعزز اختيار هذه الفترة الزمنية توافقها مع توافق واقع متماسك متلاحم،

لا من الناحية السياسية فحسب، بل والإدارية والاقتصادية والتأسيسية والثقافية أيضًا. ثم جاء ذلك التمزق السياسي المعروف بعهد (ملوك الطوائف)، الذي خلق مجموعات إقليمية سريعة الزوال، ساعدت على إبراز الفروق الإقليمية التي كانت موجودة سابقًا. ولم تنجح أي محاولة توحيدية، سواء أكانت مرابطية أم موحدية أم بني نصرية في إعادة لم شمل كيان متلاحم مكتف بذاته من جميع وجهات النظر. أما عن الاقتصاد، فإن المراد به هو دراسة الأحداث والمعايير والمؤسسات الاقتصادية الخاصة بفترة معلومة، أي تلك التي ترتبط بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وترويجها واستهلاكها، عندما تهدف هذه الوظائف إلى إضفاء الكفاية على المجتمع عن طريق تضافر جهود أفراده.

ومن الحقائق المعروفة أن هذه الجهود المتحدة تبذل حسب «نمط» معلوم، يكون المجتمع قد نصبه أمام عينيه كهدف يحاول تحقيقه. فهو إذن متأثر به منصاع له، وهكذا تختلف أساليب الإنتاج والترويج والتوزيع والاستهلاك باختلاف الهدف، أهو سد متطلبات جميع أعضاء المجتمع، أو متطلبات جماعة معينة منه؟ ومن النمط الذي يختاره المجتمع تتشعب جميع المميزات والأهداف التي نصبها أمام عينيه، أي نظام هذا المجتمع. فلابد إذن من دراسة حجم المنتوج الزراعي أو الصناعي، وأشكال تنظيمه: كمقاولة المستثمر الفردي أو المنتجين المشاركين، التي قد تكون موجهة - حسب الحالات - من جهة منتج فردي، أو منتجين مشاركين، أو أصحاب أملاك، أو ملاك غير منتجين بأنفسهم، أو الدولة. أما الاستهلاك الذاتي فهو على الرغم من أهميته بالنسبة إلى أغلبية الجمهور (عامة المنتجين الفلاحين، بل العديد من أصحاب الأملاك الذين يسكنون المدينة) ليس له سوى أثر سلبي في التحليل الاقتصادي، لأنه لا يتم إلا من زاوية تقدير ثقله الخاص، وتقلباته بالنسبة إلى جزء من السلع المنتجة الداخلة في عملية الترويج وإعادة التوزيع يتمان انطلاقًا من أداءات مفروضة

على المنتج ومن التبادلات الفورية بين المنتجين، وبين المنتجين والوسطاء، وبين المنتجين الوسطاء والمستهلكين. جميع هذه العلاقات تكون مصبوبة داخل قوالب في مؤسسات تدعى الضرائب، وقوانين الملكية المختلفة، وأشكال المقاسمة بين المنتج والمالك، وعقود البيع والشراء، وأخيراً السوق. ويستطيع التبادل أن يستمر من جهة أخرى بين الوسطاء على صورة تبادل للمنتوجات، ووسائل الإنتاج، أو رموز التبادل ومنها مؤسسات من نوع رابطة التجار، وطرق الترويج من نوع تحويل الديون، والشيكات، وسندات الأمر. إلخ. وأخيراً يمكن أن يتم التوزيع من أجل الاستهلاك بأداء عيني أو التبادل، أو بيع مباشر أو غير مباشر أو بتعويض مجاني.

تبقى هذه اللائحة بعيدة عن استيفاء جميع الوقائع، ولكنها تسمح مع ذلك بفهم شدة التعقيد، وبامتداد ميدان التغطية الشاسع، أو ميدان التأثير في عملية الاقتصاد في مجتمع معلوم. ويتطلب تحليل كل مظهر من هذه المظاهر أن تقام مسبقًا سلسلة تامة من الأعمال المختصة. وهو مما لم يتحقق إلى الآن مع الأسف الشديد. في إطار المجال المحدد لهذه الدراسة سوف نقتصر على إقامة ملامح الخطوط الأساسية لاقتصاد إسبانيا الإسلامية، باستخدام التحليل الأكبر (Macro - Analysis)، وهو إقرار بأن المحاولة تمس تحليلا اقتصاديًا بحتًا، ودون الوقوع في متاهات الدراسات الجغرافية التعدادية التي أنجزت جميعها بالتقريب على ذلك الأساس حتى الآن، ودون القصد إلى تجاهل جهود دوبلر وإ. ليفي - بروفنسال - التي كانت تستحق التنويه في زمنها. وسوف نقف على مستوى آخر، مسلحين بخطة الاستمرار في تحليل المفاهيم وتجاوز مرحلة التعداد المجرد البسيط. وسوف نذهب إلى أبعد من إقامة لائحة شاملة للسلع وذكر مصادرها، وسيكون الجزء الأكبر من المجهودات منصرفًا إلى إبراز محاولة تفسير عقلانية للنشاط الكلي للمجتمع. وسوف نحاول

الوصول إلى هذه النتيجة بدراسة ثلاث نقاط أساسية: (أ) إنتاج السلع. (ب) أداء الخدمات. (جـ) توزيع فائض الإنتاج.

ويلزمنا لتحقيق هذا كله، علمًا أننا اخترنا الانطلاق من ميدان التاريخ الاقتصادي: (1) وصف المصادر المستخدمة. (2) بيان الصفة التمثيلية لهذه المواد المستخدمة. (3) الإشارة إلى محدودية التحليل الإحصائي المطبق على الفترة الزمنية والمجال المكاني المدروسين. (4) التحقق من صحة الأعداد النسبية التي تم الحصول عليها، وذلك بالمقارنة مع مصادر وصفية قادرة على إعطاء تقديرات تقريبية.

ليس من فائدة هنا في إعادة دراسة المصادر الواجب استخدامها من أجل تحقيق دراسة اقتصادية للأندلس، لأن هذه المؤلفات قد نشرت ويمكن توجيه القارئ نحوها. وكذلك المجتمع الخاص بها. لنُشر فقط من أجل وضوح العرض الاقتصادي، إلى أن إسبانيا الإسلامية كانت تشكل تركيبة رأسمالية مبكرة ترتكز على استغلال الجماعة القروية، فهي أساسًا مجتمعًا زراعيًا تتكون فيه الغالبية العظمى للعائدات من فلاحة الأرض. مع العلم أن امتلاك فائض الإنتاج وتحويله يتمان بعد دفع مختلف الضرائب، ونستطيع أن نصنف إسبانيا الإسلامية من حيث مفاهيم الاقتصاد ضمن المجتمعات القائمة على خزانة الدولة وما يجتمع لبيت المال من ضرائب. إن المغامرة في محاولة القيام بتحليل رقمي لظاهرة اقتصادية جماعية - رغم كونها خاصة بالعصر الوسيط - تفترض استخدام الإحصاء. وسيكون السؤال الأول إذن: هل كان الإحصاء موجودًا في إسبانيا الإسلامية؟ الجواب هو نعم. ومن الطبيعي ألا تكون لوائح هذا الإحصاء - رغم فضول المنصور - كاملة وحاضرة مثل إحصائيات عالمنا الحديث. ولكنها مع ذلك كانت موجودة لأنها كانت القاعدة بالنسبة للفعالية

الإدارية لكل دولة منظمة. وقد وجدت فعلا إذن: (أ) لوائح النفوس الخاصة بالبالغين الذكور بالنسبة لأفراد الشعب المغلوب - وذلك منذ البداية مع حكومة عبد العزيز (95 - 97 هـ/ 713 - 715 م) وعقبة (116 - 123 هـ/ 734 - 740 م) ويوسف الفهري (129 - 138 هـ/ 746 - 756 م) مع محاولات تجديدها لتبقى صالحة مع الزمن (مثل تلك اللائحة الخاصة بمالقة عام 862م). (ب) مراكز تسجيل العقارات، التي أقيمت من أجل دواع ضريبية لمعرفة ما إذا كانت الأرض مما يدفع عنها الخراج أو العشر (السمح 100 - 103 هـ/ 718 - 720 م). (جـ) لائحة دافعي الضرائب المدنيين (في عهد المنصور). (د) لائحة نفقات الدولة بالنسبة للأقاليم (مثل تلك التي حفظت جزئيًا بواسطة العذري في مختلف الأقاليم من كورة قرطبة). (هـ) ميزانية المداخيل (التي نسخها جزئيًا ابن عذارى وابن حوقل). (و) سجل جميع الأراضي من أجل تحديد وضع الخراج المسبق (الأمير عبد الله، الطرطوشي).

وسوف يكون السؤال الثاني: هل وصلتنا هذه الإحصائيات؟ وهنا لابد من الاعتراف بأننا لا نعرف منها إلا نتفًا. ولكن من الممكن إعادة تركيب قيمة بعض المنتجات الصافية، بحيث يكون فيه مجال الخطأ مقبولا يسمح بتقدير معلوم لسلم الكميات. وهكذا تكون الأرقام التي سوف نقدمها ناتجة من إعادة التركيب الافتراضي للمبالغ الكلية انطلاقًا من بعض مكوناتها (تلك التي وصلتنا). ومن دون أن نقع في «اختلاق واختراع» إحصائيات (تم وصفها على يد و. كولا)، فإنه مما لايدافع عنه أن هذه النتائج المحصل عليها تتصف بميزة أقرب إلى التصور والاحتمال منها إلى العملية المطلوبة. ومما لا ريب فيه أن الصعوبات في هذا العمل كبيرة جدًا. أما س. د. غوتاين (Goitein) فإنه لا ترمش له عين عندما يؤكد أن «دراسة الأثمان التي تركت لوحدها في المصادر الأدبية العربية، هي عملية تشبه محاولة حل معادلة ذات أربعة

مجاهيل. ويشاطره الرأي و. كولا (W. Kula). وعلى الرغم من كل هذا يظهر أنه من المفضل اتباع أسلوب «من الأفضل التحرك ثم التأسف وليس القعود ثم الندم» "meglio fare e pentirsi che stare e pentirsi" الأثير لدى ماكيافللي. المعطيات التي قدمها الجغرافيون تسمح في أحسن الأحوال بإقامة لوائح أولية: أسماء المنتوجات، والاختصاصات الإقليمية لبعض المراكز الكبرى إلخ. وهذه المعلومات على الرغم من فائدتها في إعطائنا فكرة عن اختلاف المنتجات، إلا أنها غير صالحة أبدًا لتقدير الحجم. فلابد إذن من مقاربة تختلف عن طريقة جمع المعلومات (الخداعة لغياب العديد من العناصر)، والتي تسمح بإعادة تركيب المجموع الكلي. وكان نظام الضرائب قائمًا على حصول الدولة على نسبة مئوية من الإنتاج وبذلك يصبح ممكنًا حساب هذا الإنتاج. ومن أجل هذا كان من الضروري الحصول على المعطيات التالية: مبالغ المدفوعات وأنواع الضرائب المالية، والمحاسبة الرسمية. وهذا كله يستطيع أن يزودنا، مبدئيًا، بعدد السكان التقريبي، وقيمة الإنتاج الزراعي، والحجم النقدي المتناسب مع ميزانية سنوية. كانت إسبانيا الإسلامية بلدًا إسلاميًا «تقليديًا» من ناحية الضرائب المالية. أي أن المدفوعات كانت تقدر حسب معطيات الشريعة. فهناك ضريبة على الفرد المسلم تدعى العشر، وأخرى - مختلفة - يدفعها غير المسلم (المحمي) المعروف بالذمي. وتنقسم هذه الأخيرة إلى جزية وإلى ضريبة عقارية: الخراج. على هذه القاعدة الأساسية تنبت فروع أخرى:

(أ) الضرائب غير القانونية التي تؤلف الضرائب غير المباشرة: المكس والضرائب والمغارم .. إلخ (التي تقع على جميع السكان). (ب) الفداء من الخدمة العسكرية أو غيرها (التي تقع على عاتق المسلمين وحدهم). (جـ) ضرائب الإحصاء كالطبل والطسق (التي لا يدفعها مبدئيًا سوى المولدين).

هذه المدفوعات المالية تتطلب جباة مختلفين حسب موضوع الضريبة وصفة الذي يدفعها. فالعشر (الذي يدفع عينيًا) يؤدى للقابض أو العشار. ويجمع الخراج والطبل رجال العامل، نقدًا بعد تقدير العبرة الذي يقوم به الخارص. وكان يجمع الجزية جاب مكلف بها أو شيخ الحي أو القومس. وأما الضرائب غير المباشرة فكان يقبضها المكاس أو المتقبل. وكانت المسئولية المالية إما فردية (بالنسبة للأملاك الكبرى: الضيعة) أو الجماعية (بالنسبة إلى أعضاء الجماعات القروية: القرية). وكانت القرية تؤلف الوحدة الإدارية الدنيا في القاعدة. ويسمح هذا التقسيم المختصر، بفهم التعقيد الضريبي المالي الأندلسي وكثرة القائمين والمكلفين بتحصيله، وإلى أنه بحكم الظروف، لم تكن توجد محاسبة واحدة بل عدة محاسبات. قبل أن ننطلق إلى أبعد من هذا، لابد من توضيح حدود الوثائق التي وصلتنا. إن المعطيات التي يقدمها الجغرافيون (البكري، العذري، ابن حوقل) أو المؤرخون (ابن عذارى، ابن الخطيب، المقري) تشترك جميعها بملامح خاصة تؤلف نوعًا من المقام المشترك. فهي مأخوذة من مؤلفات كتبها مسلمون لقارئ مسلم. فهي لا تهتم إذن إلا بالفرد المسلم والرعية المسلمة. وهي التالي لا تتحدث عن الآخرين من دين غير هذا الدين. وعندما نجد في المصادر جبايات الأندلس فإن المقصود بها الجبايات المأخوذة من المسلمين فقط، ولا ينطق المؤلفون بكلمة واحدة عن مبالغ مدفوعات أهل الذمة. فلابد إذن على ما يظهر من إضافة الكميات المتناسبة (التي يصعب تقديرها) مع هؤلاء الذميين إلى قيمة الجباية. وفي الحالة المعاكسة، لا نجد إلا مجموع الضرائب التي دفعها المسلمون وليس المبالغ الحقيقية لمداخيل دولة الأمويين في إسبانيا الإسلامية. وقد حفظ لنا العذري تفاصيل المدفوعات القروية (عدد القرى، والضرائب العينية، والضرائب النقدية) لولاية كورة قرطبة حوالي عام 206هـ/ 822 م. ومما يؤسف له أن

اللائحة غير كاملة لغياب أقاليم: الأولية والوادي وأ . . . مريم. قد حفظ لنا الذكر عدد القرى وكذلك المبلغ الإجمالي للمدخول المالي، كما حفظ لنا أيضًا المقري مبالغ المداخيل العينية والنقدية، وسوف نحاول، مستخدمين معطيات الجغرافي البكري، بطريقة التقاطع والمقارنة، أن نبين مميزات كورة قرطبة. ثم نحاول بعد ذلك، متسلحين بالنذر الشديد (لأن المسألة تخص ولاية غير عادية لقربها من العاصمة ولعلاقتها بها، مما يجعلها أكثر اعتناقًا للإسلام، وأكثر تطلبًا للأبعاد، وأكثر حملا للضرائب، وأكثر جلبًا للانتباه) أن نحسب مقدار ما يمكن أن يكون الناتج الكلي الأندلسي بالنسبة إلى الناتج القرطبي. إن إحصاء العذري يحدد وجود 773 قرية في الكورة، وهذا العدد يكمله الذكر فيصبح المجموع ما بين 1079 - 1083. وليست جميع هذه القرى متجانسة. فبعضها يخضع للعشر (1080 × 560): (773 = 782) (مما يقرب من الربع) وبعضها الآخر لا يخضع له. وهذا العشر كان يعبر عنه بـ 3336 مدًا من القمح و4734 مدًا من الشعير (وهو ما مجموعه 8070 مدًا من الحبوب) بالنسبة إلى الاثني عشر إقليمًا التي فصلها العذري. وهو ما يناسب الـ 15 إقليمًا للولاية مدفوعًا من الحبوب يصل إلى 11275 مدًا. بينما يورد ابن غالب، في المقري 4600 مد من القمح و7646 مدًا من الشعير وهو ما مجموعه بين 12246 و12600 مد. فهناك فرق يقرب إذن من عُشر - بنقصان - بين الحساب الذي أجريناه وبين نتائج الوثائق. وهو فرق مقبول ولكنه يدل على الحذر الشديد للافتراضات الموضوعة. هذه الوظيفة العينية قد تصل قيمتها النقدية من 31344.5 دينارًا إلى 34043 دينارًا حسب الانطلاق من حساباتنا أو من معطيات المقري. (التي تقرب من 53000 مد إلى 73000 مد، والتي يجب أن تقسم على عشرة بالنسبة إلى البكري). وبعد ذلك تشير إحصائيات العذري إلى المداخيل النقدية:

- النض للحشد أو الإعفاء من الخدمة العسكرية (الخاصة بالمسلمين) كان يصل إلى مبلغ 21267 ديناراً. وهذا يجعلنا نفترض بالنسبة إلى مجموع الولاية مبلغ: 29713 ديناراً. هذا التعويض النقدي كان يمثل إذن ضريبة الحشود والبعوث، التي كانت تدعى كذلك وظيفة النفير. ويظهر أنه قد عمل بها منذ عام 184 هـ/ 800 م أيام الأمير الحكم، وكانت ثقيلة جداً بحيث عمل الأمير محمد على حذفها حوالي 238هـ/ 852 م وجعلها هدية إلى سكان عاصمته بمناسبة توليه الحكم. إن الأهمية الاقتصادية لهذا الفداء كبيرة، فقد كانت تشبه مقدار المبلغ المحصل عليه على سبيل العشر وللطبل. - كان النض للحشد متبوعاً بالطبل الذي كان مبلغه 13782 ديناراً، مما يجعل لمجموع الولاية 19255 ديناراً. ولم يكن هذا الطبل سوى الضريبة العقارية القديمة التي كان الزارع المحلي يدفعها. وقد تغير اسمها عندما اعتنق مالك الأرض الإسلام، فلم تتغير قيمتها تغيراً محسوساً. فهي الخراج إذن تحت اسم آخر. وهي ضريبة على المسلمين الجدد، وهم المولدون، بينما كان العشر خاصاً بالعرب المسلمين. وتصبح خارطة الضرائب المالية في إسبانيا الإسلامية على الشكل التالي:

(أ) لا يدفع العربي المسلم إلا الزكاة/ العشر، عشر إنتاجه. (ب) على الذمي أن يدفع الخراج الذي يقدر تبعاً للمساحة القابلة للزراعة وأن يدفع الجزية. (جـ) يتوقف الداخل في دين الإسلام عن دفع الجزية، ولكنه في الأندلس يتابع دفعه للضريبة - تبعاً لمساحة الأرض القابلة للزراعة - ضريبة تدعى الطبل وتساوي مبلغ الخراج القديم.

ويظهر عسيراً من جهة الواقع أن تقدم هيئة الضرائب على إجبار المولدين بيع منتوجاتهم قبل الجني (ليتمكنوا من دفع الطبل والطسق) بدلا من

العشر الواجب على المساحات. كل هذا يبين التعقيد الشديد لعملية مسح الحقول، علمًا أن هذه العملية تقوم عليها لجنتان تنتسبان لإدارات مختلفة اجتماعيًا وسياسيًا، كما يظهر صعبًا وقاسيًا أن تجعل صاحب العلاقة يبتلع الفكرة التي تجعل التغيير الفكري الفقهي الضريبي المتعلق بانتقاله إلى الدين الجديد لا يمس في حقيقة الأمر سوى تغير اسم الخراج ليصبح طبلا واسم الجزية لتصبح عشرًا. فمن المحتمل إذن، أن يصبح المسلم الجديد مسئولا عن واجب خلقي هو دفع الزكاة (وهو ما يستطيع القيام به بالدفع المباشر للمساكين وأبناء السبيل) وليس عن طريق الدفع الإجباري. فالقيام بواجب الزكاة قد منح للأتقياء: (كان الناس مؤمنين على ما يعطونه من زكاة أموالهم إلى المساكين) وهو بالضبط الواقع الذي يتكلم عنه التبيان، ص 17 في نهاية عهد الخلافة. فكانت أهمية العشر والطبل النسبية تتعلق إذن بأهمية الأملاك الموجودة بأيدي أحفاد الفاتحين وأيدي الذين اعتنقوا الإسلام منذ الساعة الأولى (أحفاد غيطشة، فورتون بن كاسيوس إلخ) - قبل أن يحقق السمح عام 100 - 103هـ/ 718 - 720 م مصلحة التسجيل العقاري بمقابل تلك الأملاك الموجودة بيد المسلمين الجدد. فهي إذن دليل على درجة تغلغل الإسلام في هذا البلد. ومما يؤسف له أننا لا نتوفر بعد على عدد الذميين.

أما الصدقة فهي تحسب نقدًا، مع كونها تدفع عينًا، وقد يكون ذلك نتيجة طرح تجاري من أجل التخزين (الذي كانت تقوم به قبلا مصلحة الضرائب) أكثر مما هو تحصيل فعلي. ولم يكن يتجاوز هذا المدخول الضريبي مبالغ ضئيلة مما يظهر ضعف تربية المواشي في الولاية (أو تجزئة لا حد لها في تفرق الملكيات). كان مجموع المدخول في الكورة 110020 دينارًا (المقري) و112000، 120000، 142000 دينار (البكري) و133023 دينارًا (الذكر). أما المبالغ النقدية فهي 50955 دينارًا، وهي أقل بكثير مما هو معلن عنه. فهناك

«ثغرة» تقدر ما بين 59065 و91045 دينارًا، حسب الرقم الكلي المأخوذ في الاعتبار. هذه النسب المئوية (ما بين 53.6 بالمئة و64 بالمئة) مرتفعة جدًا ولا يمكن قبولها كمداخيل إضافية (مكوس ومغارم). ولابد أنه ينقصنا أحد العناصر الأساسية في نظام الأندلس الضريبي. وهذا العنصر لا يمكن أن يكون الخراج، الذي لا يظهر أثره في الوثائق، لأنه يؤخذ من غير المسلمين - فهو إذن لا يمكن أن يسجل تحت اسم الجباية - ولكنه يدخل في مداخيل الولاية الكلية. فإذا حاولنا أن نجد علاقة بين هذه «الثغرة» والمبالغ الداخلة من باب الطبل نحصل على نسبة تتراوح بين 3 و4.7 - وهو عدد يدل (إذا افترضنا كما سبق القول إنه مضخم، أن تكون الضريبة متساوية بالنسبة للأراضي الخاضعة لضريبة الطبل وتلك الخاضعة لضريبة الخراج) أنه حوالي عام 206 هـ/ 822 م في ولاية قرطبة، كانت الأملاك في يد الذميين تساوي ثلاثة أو أربعة أضعاف الأملاك الموجودة بيد المولدين. ولكي نتمم ميزانية قرطبة طبقًا للنظام الضرائبي فيها نشير إلى أنه حوالي 238 هـ/ 852 م: (Serbandus ... in centum milia solidos daris sibi Postulavit a erge، الجزية على النصارى.

نحن لا نتوفر على أي نص يخبرنا عن الناتج الأندلسي الكلي. فيتحتم علينا إذن أن نستنتجه، راجين ألا تكون الأخطاء الناتجة عن المعلومات الناقصة ذات أثر كبير على النتائج. ومعنى ذلك أننا سننتقل مما «لا وجود له» إلى ما هو نظري، ثم إلى ما هو تقريبي. ومشكلتنا هو التالي: إذا كنا نعرف مدخول إحدى الولايات، فهل يمكن الحصول على معادلة تسمح لنا بالحصول على معامل ضرب يؤدي إلى معرفة الحجم الكلي لمدخول إسبانيا الإسلامية؟ إنني شخصيًا أعتقد أن الجواب هو نعم! فلنبدأ بتحديد هذا المعامل. يسير العذري إلى أن المداخيل النقدية لولايات: مورون ونبلة وصيدونيا وإشبيلية والجزيرة الخضراء والبيرة قد وصلت إلى 250802 دينارًا، بينما دفعت قرطبة 120000

دينار. ومعنى ذلك أن حصة هذه الولاية بلغت ضعفي حصة الأخرى. وتبعًا للذكر، توجد 13950 قرية تابعة لـ 11 كورة، وكانت إسبانيا الإسلامية مقسمة إلى 33 كورة فيجتمع لنا: (33: 11) × (13950: 3000) = 13.95 وذلك بالاعتماد على الذكر. وعلى العكس من ذلك إذا اعتمدنا على العذري نجد: (33: 6) × (250802: 120000) = 11.49، فإذا أخذنا بمتوسط هذين العددين نجد المعامل الذي نبحث عنه وهو 12.72. إذن، انطلاقًا من مدخول 120000 دينار خاص بولاية قرطبة يكون المدخول الكلي الإسلامي الأندلسي: 120000 × 12.72 = 1526400 دينار. فيصبح بعيدًا جدًا احتمال إمكانية التعبير عن عدد الناس غير المسلمين الذين يعيشون في الأندلس. وقد كانت كثافتهم مرتفعة بشكل خاص في قرطبة ومالقة والبيرة ورُندا وكابرا وجيَّان ومورون وكرمونة وأسيخة، كما أنها قد تكون أشد تفرقًا وتوزعًا في الثغور. ويمكن أن نقدم بمنتهى الحذر، وعلى سبيل الافتراض المعامل 10 (ولابد من الإشارة إلى أن هذا لا يعدو أن يكون انطباعًا بحتًا) فيكون لدينا: 100000 × 10 = 1000000 دينار، وهو مبلغ الجزية التي يدفعها الذميون على مجموع التراب الأندلسي[1]. لا يمكن تقدير المنتوج الزراعي إلا بالانطلاق من قاعدة حسابية لا تهتم إلا بمدخول العشر، والكل يعرف أن تعرفته هي 5 بالمئة بالنسبة إلى الأراضي المروية و10 بالمئة إلى الأراضي البعل. ولكن العادة تجعلنا ننسى دائمًا وجود سعر أدنى هو النصاب الذي يتحمل 5 أمثال الوسق، أي 252.34 × 5 = 1261.71 وهو ما يعادل: 194.3 × 5 = 971.5 كيلو غرامًا (كلغ). فيكون كل حساب مبني على حساب العشر قد «نسي» إذن بالضرورة، الاستثمارات الصغرى التي تنتج أقل من هذه القيمة (وهي التي تكفي ما يستهلكه 7

---

(1) بدور شلميطا، صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي، الحضارة العربية الإسلامية، ص 1051.

أشخـاص في مدة عـام بمعدل 40 كلغ للفـرد). وتحسب المداخـيل بالمد ومن الصعب أن نحـكم في كيفـية القراءة: مـدى أم مد فقـط؟ (والمد هي القراءة المفضلة من حـيث الشريعـة. والمدى هو القياس المسـتخدم فـعلا في إسبـانيا الإسلاميـة. فقد كان حـجم المد النبوي 1.05 لتر وهو ما يعادل 0.812 كلغ. وبالمقابل يسبب حجم المدى مشكلات لشدة اخـتلافه. فالنويري يجعله مكافئًا لـ 2.5 قفيزًا بالقفـيز القيرواني (504 كلغ). أما ابن غالب فـيجعله 12 قفيزًا ويزن 8 قناطير. ويقول السقطي إن القنطار يساوي 100 رطل، فيكون المدى ما بين 368.6 و384 كلغ (وهو المقـدار الذي سـوف نعتـمـده هنا). فإذا أخـذنا تحصيل العشر قاعدة، استطعنا حساب قـيمة منتوج الحبوب في إسبانيا المسلمة (لأن الذميين لا يدفـعون عينًا). لنأخذ بالنسـبة 7.5 بالمئة كمـتوسط يدفع عن الأراضي المسقية والأراضي غير المسقية وسنعـتبر القمح والشعير سواء. فتكون الوظيفة الخـاصة بقرطبة (وهي الوحيـدة التي وصلت إلى يدنا) قد بلغت 7.5 بالمئة من المنتوج الـزراعي الخام القديم المسلم، أي: (12446 × 100): 7.5 = 163280 مـدًا. وهو عدد أقل من الواقع، ولابد مـن أن نضيف إليـه جمـيع المنتجات الصـغرى التي تقل عن النصاب. وكذلك فإنه من شـبه المؤكد (على الرغم من أننا لا نملك الدليـل) أن الأملاك التي تدعى الأوقـاف والحبـوس، وأملاك الدولة الصوافي والصفايا وكذلـك التي يملكها الخواص (مال الخاصة) كانت تعد من الأملاك المعفاة من ضريبة العشـر، وذلك أن قيمتها الاقتصادية كبيرة جدًا، فإن مدخول المستخلص (الذي لم يتم حسابه في الجباية) ومدخول الأسواق بلغا 765000 دينار في عهد الناصر. ويعطي حـاصل ضربها بالمعامل الذي سـبـق ذكـره: 163280 × 12.72 = 2076921 مـدًا (مـا بين 768453 و797539 طنًا) وهي كمـية تكفي لإطعـام ما بين 5123020 و5316864 نسمة مدة عام. لـقد استخدمت حـصة متوسطة مـقدارها 150 كلغ لكل شخص.

وهي كمية تزيد عما هو في الـواقع لأن نظام الطعام عند المسلمين يعتمد على الحبوب وعلى اسـتهلاك كمـية كبيرة من الخـضار الطازجة أو الجافـة والفواكه الطازجة أو الجافـة وزيت الزيتون. وهذا النظام تؤكده السـخريات والأوصاف النصرانيـة لطعام المسلمين الذين بقوا بعـد الاحتلال النصراني. وعلى سـبيل المثال، نـذكر أن التمـوينات التي أرسلهـا الناصر لموسى بن أبي العـافيـة عام 324هـ/ 936 م كانت 1000 مد من القمح والشـعير، 50 مدًا من الفول، 10 من الحمص، 300 قفيز من التين، 30 قسطًا من العسل، 30 من السمن، ومئة من الزيت. انظر: ابن حـيان، المقـتبس من أنبـاء أهل الأندلس، جـ 5، ص 263. فكانت المواد التي ليـست من الحبـوب تؤلف 19 بالمئـة من المجمـوع، وكانت قيمتها من الحُريرات مرتفعة جدًا.

وكان مبلغ الخـراج يتأرجح ما بين 20 بالمئة و50 بالمئة من قيـمة المنتوج (سـوف نأخذ بالعـدد الأصغـر هنا) مما يسـمح لنا بتقـدير المنتـوج بالمولدين والذميين. وهو قد يصل إلى ذروته (طبل + خراج): القيمة التجارية – ما بين 28172 و3967 مدًا. وهذا يتناسب مع ولاية قـرطبة بمنتوج: (من 28172 إلى 39676 × 5 = من 140860 إلى 198381 مـدًا. ويكون مـقداره بالنسـبـة إلى إسبانيا الإسلامية 12.72 مرة أعظم. إذن فهو ما بين 1791739 مدًا و2523406 مدًا (ما بين 674000 طن و950000 طن)، وهي كمـية تكفي لتغـذية ما بين 4500000 و6333000 نسمة. وهذا يفترض (بين أراضي العشر وأملاك الخراج) إمكانية تحمل عدد سكان يقرب من 10600000 نسمة. ولكن كل هذا هو حد أقصى نظري لا يلتفت إلى ضـرورات تخزين خمس الغلة من أجل بذار السنة التالية. (ولا إلى المصاريف الضئيلة، وتصليح أو استبدال المعدات) يضاف لها السدس (لأن الإنتـاج المتوسط كان بنسـبة 6 إلى 1) من أجل القـيام بعمـلية الالتحام والاستمرار لمدة 24 شهرًا في حـالة ضياع الموسم المنتظر. وعلى هذا

يظهر أن عدد السكان الحقيقي لم يتعد 7000000 نسمة. لابد من التأكيد أن المعنى التاريخي لهذا الإنتاج يظهر فعلا حوالي 206هـ/ 822 م أن نصف المساحة المزروعة كانت من أراضي العشر. ومعنى ذلك أنها في ملك الذين يحمون الاحتلال (ورثة غيطشة ومعهم 3000 ملكية، وحفدة الأرستقراطية القوطية الغربية القديمة، . . . إلخ) أو عرب الموجة الأولى من المسلمين (إلا الشاميين فهم لم يحصلوا قط على أرض). إن تخطيطًا للأملاك العقارية كهذا، - دون أن يثير ردود فعل ملحوظة - يمكن أن يقدم للدارسين وجوهًا متعددة، تتقاطع وتشترك جميعها في عدة ملامح. أولا يظهر أن عدد القاطنين الجدد كان قليلاً جدًا، وأن الانتقال من النظام القوطي الغربي إلى النظام العربي المسلم قد تم من دون صدام، وقد استبقى جزءًا كبيرًا من الشخصيات القديمة في أمكنتها، التي قد تلاءمت بسرعة مع الأنظمة الجديدة. وقد صاحب استقرار المحتلين ظروف نقص كبير في عدد السكان وهبوط مستوى الإنتاج. هذه الظروف ساعدت، في حالات نزع الملكية من الفلاحين القدماء وعند ظهور صعوبات مرافقة لها، على أن يجد هؤلاء مكانًا لهم من دون صعوبة وذلك بالانكباب على استغلال جزء (وفير) من الأراضي غير المزروعة. وبذلك يكون الغزو البربري والعربي (Berbero - Arab) قد أوقف التدهور القوطي الغربي، ثم شكل عملية دفع جديدة للإنتاج الزراعي والاقتصاد الهسباني. ومن الطبيعي أن تكون الجباية البالغة 5480000 دينار، مثلها مثل تلك التي يربطها ابن عذارى بالناصر بعد هذا التاريخ بـ 125 عامًا، تحتم زيادة هائلة (3.6 ضعفًا) بالنسبة إلى مداخيل الضريبة في أيام الحكم الأول. هذه الزيادة في المداخيل التي لا يمكن تفسيرها إلا بزيادة نمو السكان (1080 قرية في ولاية قرطبة مقارنة بـ 3000 مركز عام 339 هـ/ 950 م)، وزيادة هائلة للمساحة المزروعة، مما أدى إلى زيادة في الإنتاج الكلي، كل

ذلك مرتبط بتسارع اقتصادي واجتماعي وبتحسين نظام الضرائب. ولكن الانتباه إلى المحيط الذي قامت فيه هذه الزيادة في المدخول الضريبي أهم بكثير من هذه الزيادة نفسها. لأن الأندلس ما بين 206 هـ/ 822 م و339 هـ/ 950م اجتازت تطورًا على المستويين النوعي والكمي. وكانت الضريبة في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي تتألف فعلا من البنود التالية (بحسب درجة الأهمية): أولا الضرائب الزراعية العينية، ثم بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية وأخيرًا الطبل. ولكن مداخيل الخلافة لم تعد زراعية بحتة كما كانت أيام الإمارة. وهي تأتي **أولاً** بحسب قول ابن عذارى من «عائدات الأقاليم والقرى»، **وثانيًا** مما يضاف إليها من «مداخيل» الأملاك السلطانية (المستخلص) **وأخيرًا** من «ضرائب الأسواق». وقد أصبح هذا المدخول الجديد، الذي يقدر بـ 765000 دينار يعادل سُبع سابقه.

ولنحاول الآن تقدير أهمية المستخلص. فإذا افترضنا أن مدخول الجمارك (100000 دينار حسب حسداي بن شبرط) قد أخذ في الاعتبار معاملات تجارية فإننا نستطيع أن نتصور ملكًا (الملك الذي يدعى: الخاص) يقدر بـ500000 دينار، وهو ما يعدل قيمة تجارية تساوي 180000 مد من الحبوب التي بدورها تعدل 11.3 بالمئة. من الناتج الكلي للأراضي الخاضعة لضريبة العشر في ولاية قرطبة والنتيجة التي تفرض نفسها هنا هي أن المستخلص قد تزايد بشدة لكي يبلغ في القرن العاشر 150 بالمئة من جباية الكورة قبل قرن من الزمن. أما نتيجة التكديس العقاري التي نتجت عن «الصادرات» فهي ليست كبيرة الأهمية. وسوف يساعد وصف ابن حوقل على إتمام اللوحة السابقة، وعلى برهان وجود مداخيل (عرفها العذاري ولكنه لم يثبتها) وعلى شهادة لظهور مصادر جديدة ضريبية، لم تكن موجودة سابقًا، أو كانت مهملة لضآلتها. ويبين ظهورها من جديد وخصوصًا القيام على جبايتها.

الأهميـة التي بدأت تأخذها مـبادلات السـوق، وزيادة مراقـبة الدولة للحـياة الاقتصادية «. . . حجم المرافق والعائدات المالية من الخراج، التي يتوفر عليها خليفة إسبانيا الإسلامـية، ووفرة كنوزه وأملاكه. ويدل على هذه الوفرة وهذا الغنى أحد التفاصيـل ذات الدلالة، وهو أن المبلغ السنوي لسك النقود كان قد وصل إلى 200000 دينار. أضف إلى هذا صدقة البلد (التي تقع على الماشية) وجباياته والمحاصيل الأرضية (الخـراجات) والذمة الزراعية (الأعشار) والمزارع (الضـمانات) والرسـوم (المراصد) وضـرائب الأعناق الشـخصـية (الجـوالي) والجمـارك (الأموال) التي تؤخذ على البـضائع المستـوردة والمصدرة عن طريق البحر، و(رسوم البيوع) الخاصة بالأسواق.

أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسـياسية في إسبانيا الإسلامية إلى خلق عدد من التحـولات. فقد أضيفت إلى المناطق التي تسيِّـرها الخلافة (مدفوعات كل قرية) مناطق أخرى تسيِّرها قـوى محلية تعترف بسلطة قرطبة، وربما تكون هي المقـصـودة بكلام ابن عذارى عـندما يتكلـم عن الجبـاية من الكور. فهـذه هي حالة الثغر الأعلى، حـيث الضريبة لا تزال مؤسـسة على المنتوج الفـلاحي والكسب الخاص، ولكن المبـالغ قد ازدادت بشكل كبـير من جراء اسـتصـلاح الأراضي وتحسين قـواعد الزراعـة. وتفرض زيادة الإنـتاج الزراعي زيادة الزكـاة المتناسبـة معهـا. وبمقابل ذلك، نجـد أن تسارع عـملية الدخول في الإسلام - حيث وصل عدد المسلمين في عهد خلافة الناصر، إلى أكثر من نصف السكان - وهـجرة النصارى المحليين قد خفـضا بما يقرب من 50 إلى 60 بالمئة من مداخيل جزية الجوالي. وفي هذا السـياق نذكر أن ترتيبها عند ابن حوقل الذي يضعـها بعد المزارع والرسوم، يعد من الأمور الـعرضية (لأنها مبدئيًا يجب أن تكون اقل مما قبلها). وقد وضعها بالضبط قبل الجمارك - التي لم تكن تقدر بأكثر من 100000 دينار - وقبل رسوم البيع (في المدن)

التي كانت تقدر بـ 150000 دينار. وتنعكس الأهمـية التي أخذتهـا المبادلات التجـارية في أن مداخـيلها فاقت المداخـيل الكلية لولاية قـرطبة حـوالي عام 206هـ/ 822 م، ومن المؤسف أننا لا نتـوفر علـى أي دليل يشيـر إلى مبـالغ الرسوم على حركة البضائع التي تدعى «المراصد».

النقد:

يجعل ابن حـوقل مبالغ السك السنوية التي تقـوم بها دار السكة الدليل الواضح على غنى خـلافة قرطبـة وبذخهـا، ويقدرها بـ 200000 دينار. وهو مبلغ كبـير جدًا ويساوي ضعـف مدخول الجمارك المعـاصر له، ويساوي 166 بالمائة من مـداخيل كـورة قرطبـة في عهـد الإمارة .. إن معـرفة مـبلغ هذا «الضمـان» (وهو بالضرورة أدنى من المبلغ الذي يتـوقعه الفـلاح)، تسمح لنا باسـتنتاج مـبلغ المدخول الكلي الذي تـنتظره الدولة. وكان قـانون السك هو 1.75 بالمائة بالنسبـة إلى النقد و3 بالمائة بالنسـبة إلى الذهب، وكان التـحويل على أساس 17 درهمًا للدينار. ومـعنى ذلك أن عدد الدراهم المسكوكـة كان أكبر من عدد الدنانير بحوالي عشرين مرة. ومعنى ذلك أيضًا أن السك يتراوح ما بين 6666666 و11428571 (تبـعًا للمـعدن المسكوك). ومن المؤكـد أنه لم يكن من الضروري سك هذا المبلـغ للحصول على مدخـول يساوي 6250000 دينار. ومعنـى ذلك أيضًا أن المبلغ المسكوك كـان مقابل مـدخول مـالي يفوق ذلك بكثير. ويؤكد ابن حوقل فعـلا: «أنه سمع من عدد من المحصلين الثقاة العارفين بقضية الضريبة في البـلاد ولـ (الحاصل)، وهو العملة السائلة الخاصة بعبد الرحـمن بن محمد، أن مجمـوع الأموال لعام 340هـ/ 951 م قد وصل إلى أقل من 20000000 دينار بقليل. لنحاول التدقيق في طبـيعة هذه المداخيل التي يظهر أنها تتغير من روايـة ابن عذاري إلى رواية ابن حوقل، بنسبة واحد

إلى ثلاثة. يؤكد الذكر في صفحة 27 (كما يؤكد استمرار المداخيل الضريبية في عهد الخلافة وتفرد العامريين بالسلطة) أن مبلغ «ضرائب قرطبة وملحقاتها»: جبايات . . . وأحوازها، قد بلغ 3000000 دينار. فإذا افترضنا أن مداخيل العاصمة تساوت مع مداخيل ولايتها، فإن ذلك يعطينا بالنسبة إلى إسبانيا الإسلامية: 3000000 × 6.36 = 19000000 دينار. ويدعي عدد من المؤرخين أن ميزانية الدولة كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الثلث كان مخصصًا للجيش. وقد تصل المصاريف العسكرية حسب ابن حيان إلى أكثر من 4000000 دينار (مما يتناسب مع مجموع يساوي 12000000 دينار) وأنه كانت توجد دائمًا زيادات. وكانت مخصصات كل وزير تبلغ بحسب المقري 40000 دينار سنويًا (وأن عددهم كان دائمًا يفوق العشرة). ولكن الـ 440000 دينار المخصصة لرواتب الوزراء تمثل 8 بالمائة من جباية إسبانيا الإسلامية عدم التناسب هذا غير مقبول، إلا هذا اعترفنا مسبقًا بـ:

(1) أن الجباية لا تمثل إلا جزءًا من مداخيل الدولة. وهذه الحقيقة - التي لا تقبل إلا بصعوبة شديدة في ضوء مؤشراتنا الحديثة للضريبة المالية - يؤيدها:

(أ) أن العذري لم يدخلّ الجزية في الجباية. (ب) أن ابن عذارى، بعد أن قدَّم مبلغ الجباية أضاف إليه المستخلص وصفقات السوق. (جـ) أن الجباية بالنسبة لابن حوقل لم تكن سوى مفهوم واحد من تسعة مفاهيم للنظام الضريبي في عهد الخلافة. (د) إن ابن حيان يؤكد أنه في عهد المنصور يجب أن يضاف لمبلغ الجباية الأموال التي مصدرها من الأملاك التي ليس لها من يرثها، والأموال الآتية من بيع الأسرى وغنائم الحرب وأموال المصادرات وعدد من المصادر المشابهة التي لا تدخل في معايير الضريبة العادية مما لا يرجع إلى

قانون. وهو ما يكافئ الاعتراف بوجود هامش للضـريبة الرسمية - وهو يذكر دائمًا ويدخل في المحاسـبات - وبوجود ضريبة أخرى - مـوازية ومهملة من جهة الشريعة لأنها «خارج نطاق الشرع» - ولذا فإنها كانت تهمل في المحاسبة الرسمية. كل هذا لا يقـبل المناقشة فيما يخص الميزانيات الخـاصة بالعامريين، لأن النص الذي يعلن أن مبلغ الجباية قد وصل إلى 40000000 دينار (وهو 73 بالمائة من الإجـمالي الرسـمي لعهد الخـلافة)، هذا النص ينسـي الإشارة إلى الزوائد الضـريبيـة، التي أضيفت من أجل غـايات عسـكرية، والتي وصلتنا بشهادتين مـختلفتين: من الأمير عبـد الله ومن الطرطوشي. وهي زيادة تثقل بشكل فريد أعباء التحملات الماليـة إسبانيا الإسلامية. وعلى الرغم من النظرة المؤيدة التي يقدمها الأمير عبد الله لفتـرة سلطة العامريين التامة، فإن الضريبة كانت مرهقة لجميع أفراد الرعية، وإن أسبابها لم تكن قاهرة طارئة. فالإرهاق الضريبي فـعلي لأن القائمين عليـه لم يعد يكفيـهم «الشراء» عن طيبـة خاطر بسعـر ثابت، بل أصبحوا يحـصلون نسبة مئـوية من الأملاك العقارية لجـميع السكان، من أجل دفع أجور الجـيش. ففرضت عليهم ضـريبة تدعى الإقطاع فكتبت على سجلات الضريبة جميع أملاك الناس (حصل في الدواوين جميع أموال الناس) وقـسم هذه المساهمة بين جمـيع أفراد الرعية وحدد لـهم حصة معلومة تعـادل تكاليف العسكر، وهي بكل وضوح عملية الافـتداء من خدمة الجيش التي عـممت على كل الناس. وأصـبح النض للحشـد مدخـولا ثابتًا للخزينة. حتى ولـو حاولوا أن يقنعونا بأنها «لا تطبق على الأمـلاك العقارية وعلى الأرباح (من غيـر أصولهم ولا اكتسابـهم)» فإنها بكل تأكيـد أصبحت المدخول الأساسي الأكبر، لأن المراد منهـا هو دفع أجور المرتزقة المغاربة (وهي مرتفعة التكاليف نظرًا لعـددها). ومن الواضح، أنه عندما يجري الحديث عن المجموع، فإن المؤرخين لا يتكلمون علـى العموم إلا عن جزء من المبالغ التي حصلتها الدولة القرطبية.

(2) وكـان من المعـمـول به إداريًا، أن الولايـات، بدلا من أن تبـعث مجموع المداخـيل إلى الخزينة، كانت تبدأ بأخذ ما يلزم لمصـاريفها المحلية من المبالغ المحـصلة في أمكنتها. فلم تكن ترسل إذن إلا الفائـض. وكان السؤال المطروح إذن هو: هل كانت المبالغ التي يذكرها مختلف المؤرخين هي مجموع المبالغ المحـصلة؟ أم كانت فـقط المداخيل الفعليـة لخزانة المال؟ فـالواقع يظهر الاستحالة المادية لأن تكون مـيزانية سنوية تبلغ 4000000 دينار وتتحمل فوق كل ذلك المصـاريف الدائمة المرتفـعة للعـمليات الحربـية، تستطيـع كذلك أن تسـمح للمنصـور - خلال سنتين - من إقـامـة قصـر بلغت تكاليف مـواده 5500000 دينار، وحيث وجـد في أطلاله 1500000 دينار نقـدًا مدفـونة في أرضه. أو أن تكون الاختلاسـات غير الشرعية من مـيزانية تقدر بـ 5500000 دينار التي قام بها مـوظفو الناصر قد بلغت مبالغ خارقـة جعلت الحكم الثاني يصادر ما مقداره 20000000 دينار.

فـإذا أخذنا بما سـبق ذكـره، استطعنا أن نحـاول تقدير حـجم النقـد المتداول. ويجب أن تكون قيمة هذه النقود تعدل مجموع الضرائب مضافًا إليه المبالغ اللازمـة من أجل استمـرار التبادلات في الأسـواق، وما يساوي قيـمة الاستيراد وقـيمة الضائع والمتلف والمجزأ، وأخـيرًا مجموع التوفيـر الشخصي لمجـموع الرعـايا. ولم يكن من الضـروري أن تسك هذه القـيمـة كل سنة، فعندما يتمـشى النظام النقدي فإنه يعيد إلى دورة التداول كـميات تتناسب مع مصـاريف الدولة الداخلية (يضـاف إليهـا ما يمكن لبعـض الخواص أن يسكه لنفسه، لنقص في السيولة. وبما أن الـدولة تخزن - نظريًا - ثلث مداخيلها، فإنها لم تكـن ملزمة إلا بسك كمية تعـادل مكاسبها، مـضافًا إليهـا الكميات المسحـوبة من أجل الاستيراد، والـتوفير الخـاص، والإتلاف، إلخ. إن حقن النقود الجديدة الضـرورية لتوفير السيـولة الاقتصادية لم يكن يحـتاج أن يفوق

ثلث مدخول الضـرائب. لذا فهي تقرب من 18000000 دينار سنويًا. وسوف نحتفظ بهذا العدد على أنه يوازي كلية المداخيل التي حققتها الخلافة القرطبية. وهي تسمح بتقـدير المدخول الإجمالي لمجمـوع البلاد وهو ما بين 36000000 و54000000 دينار. إن معرفـة هذه الأعداد، مصحوبة بعـدد السكان، تسمح بحساب متوسط الريع للفرد ومقدار متوسط الضريبة على الفرد. إن الدراسات المنصبة على الأزمنة الأخـيرة للفترة الهسبانيـة - الرومانية تتجه جمـيعها إلى اكتـشاف نقص كـبيـر في عدد السكان بـالنسبـة إلى الإحصـائيات في عـهد أغسطس، التي كانت - حسب تقديرات بلوخ (Beloch) - تعادل 60000000 نسمة بالنسبـة إلى الإمبراطورية كلها و7000000 نسمة بالنسبـة إلى هسبانيا. وتتراوح التقـديرات لعدد سكان شبه الجزيرة الأيبيـرية حوالي العام 700 م ما بين 3000000 و5000000. وقد كـان عدد السكان الذي وجـدناه فيـما يخص عام 206 هـ/ 822 م والذي توصلنا إليـه عن طريق تقـدير المنتـوج الزراعي لإسبانيا الإسلامية الذي يسمح بتغذية هذا العدد ما يقرب من 7000000. وهو رقم يجب أن يرتفع بمقدار الأشـخاص الذين يستطيعـون العيش على القطاف والصيـد والقنص ورعي الماشيـة وزراعة الأشجـار (مما قد يصل إلى 10 بالمائة احتمالا) - وبمقدار هؤلاء الذين يستطـيعون الإفلات من دفع الضريبة - وهذا كله يدل على عـدد من السكان يتراوح مـا بين 7000000 و7700000 نسـمة. وعلى ما يظهر فإن ذكر يشير بالنسبة إلى الفترة الواقعة ما بين 206 هـ/ 822 م و339 هـ/ 950 م (التي تتناسب مع 6 أجيال) إلى زيادة كبيرة في عدد السكان جعلـت عدد القرى يـتضاعف ثـلاث مرات في ولاية قـرطبة. فيـكون عدد السكان في إسبانيـا الإسلامية في عهـد الخلافة يصل إلى 10000000 نسمة. فلنحـاول التـحقق من هذه الأعـداد بطرق أخـرى. كانت مـدينة يابرة عـام 300هـ/ 913 م تعد 4730 نسمة. وفي عهد الخـلافة نجد ما يقرب من ثلاثين

مجموعة سكنية مشابهة من حيث العدد، أي: 4000 × 30 = 120000 ساكن، وتعتمد دراسات ل. توريس بالباس الجغرافية على محيط المدينة والمساحة المسكونة، فأعطتنا بالنسبة إلى عدد سكان عشر مدن 310000 نسمة، وكان طول سور مدينة قرطبة عشرة أميال (البكري) أو 14 ميلا (ابن غالب) أو 15 . 83 ميلا (ابن الخطيب)، وهو ما يعطي 220000 أو 294000 أو 330000 نسمة. وكان للمدينة 21 ربضًا. ويؤكد البكري (ويتبعه الذكر) أن المنصور أمر بإحصاء نفوس المجموعة كلها (وبأرباضها) فأعطى كل ذلك 213077 دارًا من دور الرعية (852308 نسمة) يضاف إليها 60300 دار من دور الأعيان: (85000 + 220000): 2 = 500000 نسمة، فيكون عدد سكان إسبانيا الإسلامية المدنيين: 120000 + 310000 + 50000 = 930000. فإذا افترضنا شخصًا واحدًا مدنيًا مقابل عشرة أشخاص فلاحين، فإن السكان القرويين يبلغون 9300000، ويكون عدد سكان الأندلس 9300000 + 930000 = 10230000 نسمة.

نحصل على متوسط مبلغ الضريبة، لا على الفرد، بل على رب العائلة، بقسمة المدخول الكلي على عدد الذين تحصل منهم الضريبة. وهو عدد ينتج من قسمة مجموع السكان على عدد المنتمين إلى أسرة أي ما يتراوح بين 5.4، فيكون ذلك بالنسبة إلى جماعة تدفع الضريبة تتراوح ما بين 2000000 و2500000 نسمة مبلغًا يتراوح ما بين 9 دنانير و11.25 دينارًا للفرد. فإذا علمنا أن أجر العامل يتراوح ما بين درهم واحد و1.5 درهم في اليوم (الدينار يعدل ما بين 20.6 درهمًا و31 درهمًا) وأن أجر المستعمر العسكري هو ديناران في الشهر، مما يعادل بحسب عدد السكان المقبول - نسبة مئوية ما بين 45.7 بالمائة و54.6 بالمائة في الحالة الأولى، و29 بالمائة و36.3 بالمائة في الحالة الثانية. إن متوسط المدخول بالنسبة إلى الأسرة ينتج دائمًا من قسمة المدخول

العام على عدد الذين تحصل منهم الضرائب. فنجد بحسب القيم المختارة، إحدى الحالتين: 1 - تأخذ الدولة نصف ناتج الشغل الذي يحصله المتحمل للضريبة. ويكون ذلك: 36000000: 2000000 = 18 دينارًا، أو 36000000: 2500000 = 14.4 دينارًا. 2 - لا تأخذ الدولة سوى ثلث شغل متحمل الضريبة، أي: 54000000: 2000000 = 27 دينارًا أو 54000000: 2500000 = 21.6 دينار. ومعنى ذلك الحصول على مبالغ تقع ما بين 14.4 و27 دينارًا، وهي نتائج تنسجم مع المعلومات الواردة عند السقطي والمقري حول أجور العمال.

يكفي أن نقرأ انطباعات المسافرين وأوصاف الجغرافيين، التي لخصها ابن حوقل أحسن تلخيص: «وتتباهى هذه المدن بمواقعها ومبالغ خراجها ومداخيلها ولا توجد مدينة منها لا تعرف الاكتظاظ، أو هي ليست محاطة بالأرباض القروية الواسعة أو بولاية كاملة، مع وجود القرى والفلاحين الذين يتمتعون بالنعمة ويمتلكون المواشي الصغيرة والكبيرة والمعدات الجيدة وحيوانات الحمل والحقل وتقارب أثمان السلع فيها أثمان المناطق المشهورة برخصها، الغنية بمواردها، المنعمة حيث تطيب الحياة. لقد كانت إسبانيا الإسلامية بالنسبة إلى سكان الممالك النصرانية الشمالية من شبه الجزيرة الأيبيرية قطعة من الجنة وأرض المعاد. ولم يطل الزمن بهذا الشعور حتى تحول إلى الطمع والنهب والخطف، وأدى انتشار هذه المشاعر إلى ظهور سياسة عدوانية مخططة من أجل غايات اقتصادية. فكان احتلال الأندلس، واستثماره فيما بعد، الهدف المعلن عنه في صفوف الطبقات العليا من المجتمع الهسباني النصراني. هذا المجتمع الذي فضل، سياسة «ابتزاز الجار» على سياسة تنمية الموارد الداخلية، لأنها موجهة قبل كل شيء إلى الحصول على الغنائم وفرض الإذلال. وإذا أردنا فعلا معرفة درجة غنى إسبانيا الإسلامية وأهميتها، فيجب

أن نتذكر أن اقتصادها قد قام على الاكتفاء الذاتي، وأن نموها دام ثلاثة قرون. لقد كانت الأندلس قادرة في 400 هـ/ 1009 م وحتى 75 سنة إضافية - على أن تدعم وتمول (دون إرادة منهـا) نمو مجمـوعة اجتـماعيـة أخرى، طفـيلية وأجنبية: هي الدول النصرانية الشمـالية. ومن الصعب تقديم دليل أفضل من ذلك لحقيقة اقتصاد إسبانيـا الإسلامية وأهميته منذ نشأته وحتى تولي المرابطين السلطة[1].

أهمية كتاب المعيار حول الاقتصاد

يطلع البـاحـث من خـلال النوازل على الكثـيـر من أصول المـعامـلات والبيوع التي كانت تجري في الأندلس في مخـتلف العصور، منها مثلا شروط البيـوع والعيوب في المادة المباعـة، وتوثيق البيع بحضور اخـتصاصيـين. فقد أحضر أحد البائعين في عصر الطوائف بطليطلة اثنين من البياطرة يشهدان على بيع بغلتـه، وأنها كـانت سالمة من العـيوب وقت البـيع، وذلك لقطع الطريق على المشتري فـيما لو ادعى عكس ذلك بعد إتمام الصفـقة. ونطلع أيضًا على كيـفية التـعامل مع الحوانيت المـكتراة وأجورها، لا سـيما في أوقـات ضعف التجارة، حيث لا يجوز الحط من كرائها لهـذا السبب، بينما يمكن فسخ عقد الإيجار بالنسبة للفنادق والإرحاء إذا قلت الواردات بسبب الفتنة أو الخوف من الطريق. ويخـيـر المـستـأجر بين الـفسخ أو التـمـسك بالمكان، ولكن لا يلزم صاحب الملك بتـعويض المستأجـر عما لحـقه من خسارة كـذلك تعطي دراسة المعيـار الفرصة لإجـراء مقارنة في الأسـعار بين المدن الصغـيرة مثل مـجريط Madrid، والمدن الكبيرة مثل قرطبة، حيث كان سعر الطعام فيها ضعف سعره في مجريط، وذلك قبيل سقوط الأخيرة بيد النصارى في أعقاب سقوط مدينة

---

(1) بدور شلميطا، نفس المرجع، ص 1060.

طليطلة وانهيار خط تاجة الدفاعي. وفي مـجال الضرائب يمكن الاستفادة من المعلومات الواردة عـن العشاريين الذين كـانوا يقفـون على أبواب المدن لأخذ المكس على التجـارة، وكان ما يؤخـذ من التجـار يسمى بالقبـالة. ويبدو أن هؤلاء العشارين لم يكونوا يكتفون بالمقـدار الشرعي المحدد، بل يضيقون على الناس، الأمر الذي كـان يؤدي إلى مجادلات بين الطرفين. كـذلك كان هناك ضـريبة على الأرض في الأندلـس تسمى بالمعـونة، لا سـيمـا في العصـور المتأخرة، مثل عصر المرابطين وعصر مملكة غرناطة. كما وضعت ضريبة أخرى على الكسب لا سيما في مجال تربية الحيوانات بنسبة درهم ونصف إلى رأس من الغنم. وقد اخـتلفت آراء الفقهاء في شـرعية فرض مـثل هذه الضرائب، فمنهم من أجازها لمصلحة البلاد وحاجة بيت مال المسلمين إلى مصادر لتقويته لمجابهة الخطر الخارجي، ومنهم من رفض الإفتاء بصحـة أخذ المعونة لمخالفتها للشرع.

تسهم نصوص المعيار في تقديم معلومـات عن حكم إسبانيا الإسلامية، وهل افتتحت عنوة أم صلحًا. ويأتي في طليعة هذه النصوص نص عبد الملك ابن حبيب الذي يشـير إلى أن أكثر بلاد إسبـانيا الإسلاميـة افتتح عنوة ولكن نصوصًا أخرى ترجع بالمسألة إلى عدم إمكانية الجزم القاطع، من ذلك مثلا ما ورد في رد القاضي عـياض على إحدى مسائـل أحباس النصارى في إسـبانيا الإسلاميـة، والذي يشير إلى أن الفقـهاء أصحاب التاريخ والخـبر يذكرون أن إسبانيا الإسلامية منها عنوة ومنها صلح، وأكثر أموال هؤلاء المعاهدين إنما هي فيـما ذكر أنه كان عنوة، لكني أقـول هؤلاء النصارى لما أشكل الأمر فـيهم، وفيـما وجـد بأيديهم من الأموال وجب كـون ما بأيديهم من الأمـوال بحكم وضع اليد وصحـة الحوز الذي لم يجيء ما يزله ولا قامت حـجة تبطله. وما دام الكلام عن الأرض، فإن كتاب المعيار يتضـمن مسائل كثيرة تتعلق بالأرض

والمياه والسقي، ومحاولات تنظيم الإرواء، ومنع تجاوزات البعض للاستئثار بالمياه. كذلك هناك معلومات عن كيفية استئجار الأرض الزراعية لا سيما في منطقة مدينة المنكب Almonecar حيث اعتاد الناس على إيجار أراضيهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام، يشترط فيها على المستأجر أن يترك في الموضع عند تمام المدة جذور القصب لأنها تباع وهي في الأرض بثمن عال وإن قلعت لا ينتفع بها أحد وعلى الرغم من عدم إشارة النص إلى كيفية الاستفادة من قصب السكر، إلا أنه من الواضح وجود صناعة لاستخراج السكر من هذا القصب. ومن جهة أخرى فقد ورد ما يفيد بوجود صناعة الورق في الأندلس. وكان هذا الورق يستعمل على نطاق واسع في الأندلس وفاس، على عكس بقية أجزاء شمال إفريقيا، حيث كان يستعمل فيها الورق الرومي الصنع.

تشير نصوص المعيار إلى نشاط تجاري ملحوظ، سواء في داخل إسبانيا الإسلامية ذاتها، أو مع المناطق المجاورة التي كانت تخضع للنصارى. وكانت هذه التجارة تتم في الغالب في أوقات الصلح والسلم التي تسود بين الطرفين، منها على سبيل المثال ما ورد ذكره عن تجار طليطلة من النصارى الذين وردوا إلى قرطبة أيام الأمير المرابطي أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين. وعلى الرغم من الموقف الفقهي الذي لا يجيز الاتجار ببعض المواد لأهل الحرب، كالسلاح وغيره، لكن يبدو أن أهل إسبانيا الإسلامية كانوا مضطرين لذلك لغرض الحصول على سلع أخرى ضرورية لا سيما المواد الغذائية والملابس. وقد ازدادت هذه الحاجة في العصر الغرناطي نتيجة أطباق الممالك النصرانية على المملكة، وأصبح قطر إسبانيا الإسلامية يعتمد في جل غذائه على الاستيراد من البحر، مثل الزروع، والسمن وغيرها التي تنقل غالبًا من عدوة المغرب بالسفن التي ابتدأت بأخذ أجور عالية غير معتادة نتيجة النقل

الكثيف للمواد الغـذائية. وكان الكثير من التـجار يرغبون القيـام بهذا العمل واستـئجار السـفن للنقل، لكنهم كـانوا يحجمـون لغلاء الأجـور التي كانت تفرض من قبل أصحاب السفن على الحمولة، مثل أخذ جزء منها كالنصف أو الثلث أو الربع. وأخـيرًا هناك ثروة قيـمة من المعلومات الاقـتصـادية بالنقود وأنواعها وأوزانها وكيفية التعامل بها في إسبانيا الإسلامية، بالإضافة إلى أنواع المكاييل المستـخدمة. فمن جـملة النقود التي يرد ذكرها في عـصر الطوائف، الدنانيـر القرمونيـة، ربما نسبـة إلى مدينة قـرمونة Garmona، وكانت نسـبة الذهب فيها نحو السبع، ولها أجزاء منها الربع دينار. كذلك المثاقيل العبادية، نسبـة إلى دويلة بني عباد في إشبـيلية، والمثاقـيل الشرقية التي ضـربت بشرق إسبانيا الإسلامية. وكانت هذه الدنانير كمـا يبدو ناقصة العيار ومغشوشة ولا تضاهي الدنانير المرابطيـة، التي يصر الفقهاء دائمًا على وجـوب اتخاذ أوزانها قاعدة لاسـتيفاء الزكاة. وقـد وردت الإشارة إلى الدنانير الفضيـة العشرية في العصـر الغرناطي، والدراهم البـالية، والدراهم الزرقـاء، والدراهم الجديدة، كذلك الدراهم السبعينية، التي ضـربت على سبعين درهمًا في الأوقية. ولكن هذه النقود دخلـها اختـلاط ونقص بسبب قيـام البعض بقـرضها حـتى صار الدرهم في الوزن نصف درهم. وقـد تسامح فـيها بعض الناس حـتى أهملوا الوزن جملة، لكن التعـامل بها أصبح مكروهًا حتى صـار من بيده شيء منها يود التخلص منه في أي عـوض كان من غير مبـالاة بغلاء ولا رخص لتوقع إلغائها، وربما هذه هي التي أطلق عليها الدراهم البـالية والزرقاء. وقد ألغيت بالفعل، حيث صدرت أوامر السلطات في غرناطة بإلزام الناس بالوزن على ما ضربت عليه السكة. وكان تبدل السكة يثير إشكالات في مجال التعامل، وقد ظهر هذا الأمر واضحًا حينمـا بدلت سكة بني جهور في قرطبة بدخول سكة بني عـبـاد بعـد سيطرتـهم على المدينة 462 هـ/ 1069 م. كذلك الأمـر في بلنسية، حيث غيرت السكة من ستة دنانـير بمثقال إلى ثلاثة للمثقال واختلف

الفقهاء في كيفية التعامل بها، وتسديد الديون، ودفع الزكاة والضرائب، فأفتى بعضهم بالدفع بالسكة الجديدة، بينما كان رأي الأغلبية هو الرجوع إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب وقت التعامل، والدفع حسب تلك القيمة. وقد اضطر بعض الفقهاء إلى ضرورة تعيين المقدار الذي تجب فيه الزكاة بالنسبة للعملة المتداولة في البلد، من ذلك مثلا فتوى أبي عبد الله الحفار (توفى بغرناطة 811 هـ/ 1408 م) بأن الزكاة تجب من الدراهم السبعينية (في سبعة عشر دينارًا ذهبية، وذلك بمائة وسبعة وعشرين دينارًا ونصف فأكثر. والأوقية الشرعية من أواقينا ثلاث أوراق وأربعة أسداس أوقية بتقريب يسير. ونصاب الذهب عشرون دينارًا من الذهب، ووزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة من حبوب الشعير المتوسط، يتضاعف هذا العدد من حبوب الشعير عشرون مرة ويوزن ذلك بدنانير فيكون في ذلك مقدار النصاب من دنانير وقتنا. وتجب الزكاة من أقداحنا اليوم في أربعين قدحًا، ويعتبر ذلك بالكيل لا بالوزن).
وقد أشار أيضًا في جواب له على سؤال آخر حول مقدار الصاع في كيل غرناطة ونواحيها قائلا بأنه: «مد ممسوح من غير كيل ولا وزن أو أقل من ذلك بيسير، والذي يضبط ذلك بتقريب أن يغرف الإنسان أربع حفنات بكلتا اليدين من القمح أو غير ذلك، فهو مقدار الصاع الشرعي، لكن من الرجل المتوسط اليدين في الكبر والصفة. وإذا أراد إرفاق المساكين بالدقيق فليزنه بالقمح الذي طحن منه أو الذرة أو غيرها، لأن الكيل في الدقيق لا يصح، والوزن في زكاة الفطر لا يصح. ويجوز في أزمتنا أن يعطى الضعيف الذي له قوت يوم العيد، لجريان عادة الناس أن لا يكسبوا ولا يخدموا إلا بعد بطالة والله أعلم. ويلاحظ أن إشارة أبي عبد الله الحفار الأخيرة تدل على حالة الناس الاقتصادية في عصره، وكيفية حصولهم على قوت يومهم، وعدم اشتغالهم إلا من بعد بطالة[1].

---

(1) د. جمعة شيحة، المجلة العربية للثقافة العدد السابع والعشرون، 1999.

الفهرس

الحياة الاقتصادية - موقع إسبانيا الإسلامية ومناخها - الزراعة - الصناعة - التجارة - أهم موارد بيت المال - بعض عملات إسبانيا - الاقتصاد - النقد .



البروفيسور الدكتور
محمد حسن العيدروس

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية .
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971 .
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984 ، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم في جامعة الكويت 1993 - 2000 ثم في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002 ، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2002 - 2006 : الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري ، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا لل[illegible] والتجاري في السويد من عام 2007 حتى الآن ، وهو عضو في العديد من الجمعيات العلمية الإقليمية و[illegible] الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن ورئيس تحرير مجلة دراسات روتردام [illegible]
- صدر له أكثر من اثنى عشر كتابا وأكثر من أربعين بحثا معظمها في الخليج العربي والدراسات ال[illegible]
- نائب رئيس جمعية الناشرين الإماراتيين .

العصر الأندلسي

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

